رؤية VISION 2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

2021
1443 - 1442

التقرير السنوي

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
MINISTRY OF COMMUNICATIONS AND INFORMATION TECHNOLOGY

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السّمو الملكي

الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

حفظه الله

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

رئيس مجلس الوزراء

أيده الله ورعاه

الافتتاحية

م. عبدالله بن عامر السواحه
وزير الاتصالات وتقنية المعلومات

لا توجد مهمة أعظم من تلك التي تهدف لتحقيق رؤية سمو سيدي ولي العهد -حفظه الله- وترسيخ مكانة أعظم وطن ليكون مركزاً للتقنية وقلباً للابتكار ونقطة لجذب الاستثمارات التقنية.

وبعد توفيق الله وبفضل هذا التمكين والدعم من قيادتنا الرشيدة -حفظها الله - ونتيجة للعمل التشاركي بين كافة زملائي وزميلاتي في قطاع التحول التقني والرقمي، كان العام 2021 علامة فارقة في عزم المملكة على ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للتقنية والابتكار، وفيه أنهينا العام والمملكة هي الأكبر والأعلى والأسرع نمواً في الاقتصاد الرقمي.

على مستوى سوق التقنية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا فالمملكة تقود أكبر سوق في المنطقة بحجم يقارب 40 مليار دولار، وعلى مستوى القدرات نجحت المملكة في ترسيخ مكانتها كأكبر سوق لخلق وظائف المستقبل بأكثر من 513 ألف وظيفة. ولم يكن هذا النمو في عدد الوظائف كمياً فحسب بل نوعياً أيضاً، حيث سجلت المملكة في 2021 أعلى نسبة لمشاركة المرأة لتتجاوز 28 %، كما سجلت المملكة كأعلى منطقة لتمركز خدمات الحوسبة السحابية من خلال شراكاتنا مع كبرى الشركات العالمية مثل أوراكل وعلي بابا وجوجل وغيرها من الشركات الرائدة باستثمارات تجاوزت 2,5 مليار دولار.

وإذا انتقلنا إلى الاقتصاد الرقمي فنحن اليوم الدولة الأسرع نمواً في تقرير التنافسية الرقمية الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي حيث حلت المملكة في المرتبة الثانية بعد الصين، كما تعد مملكتنا الحبيبة من ضمن أسرع عشر دول نمواً في التقنيات المالية، والمحتوى الرقمي وكذلك التجارة الإلكترونية.

بين صفحات هذا التقرير تجدون نتاج عمل كبير ومنجزات نوعية تحققت بفضل زملائي وزميلاتي قادة الاقتصاد الرقمي في الوزارة للعام 1442 /1443هـ.

أخيراً لا يسعني إلا أن أتقدم باسمي واسم جميع زملائي وزميلاتي بجزيل الشكر والعرفان والامتنان لمقام مولاي خادم الحرمين الشريفين وسمو سيدي ولي العهد – حفظهما الله – على الدعم اللامحدود والتمكين والثقة الكريمة والتي كانت نبراساً لنا في ارتقاء ونمو وازدهار قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والوصول إلى المكانة الريادية التي حققناها والتي يستحقها هذا الوطن الغالي علينا جميعاً.

الهدف من التقرير

يهدف هذا التقرير إلى تقديم لمحة مفصلة عن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وإنجازاتها في تمكين وازدهار القطاع خلال عام 2021، مع استعراض لأهم التحديات التي تواجه تحقيق أهدافها الإستراتيجية، وتسليط الضوء على أبرز تطلعاتها المستقبلية والتي تصب في سبيل تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

وقد تم إعداد التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لعام 2021 استجابة لمتطلبات المادة (29) من نظام مجلس الوزراء، بأنه «على جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى أن ترفع إلى رئيس مجلس الوزراء خلال تسعين يومًا من بداية كل سنة مالية تقريراً عما حققته من إنجازات مقارنة بما ورد في الخطة العامة للتنمية خلال السنة المالية المنقضية، وما واجهها من صعوبات وما تراه من مقترحات لحسن سير العمل فيها».

المنهجية المتبعة في إعداد التقرير

تم جمع البيانات والمعلومات التي تضمنها التقرير بالمساهمة مع مختلف جهات منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات استنادًا إلى القواعد والمعايير والنماذج والمنهجيات والأدوات المذكورة في «دليل إعداد التقارير السنوية للأجهزة العامة» الصادر عن المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة «أداء».

وقد استوفت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات هذه المتطلبات عبر إعداد نماذج جمع البيانات لضمان تجميعها بشكل دقيق ورصد الإحصائيات بكل مصداقية وشفافية؛ إلى جانب عقد ورش عمل مع وكالات الوزارة لتعريفهم بكيفية جمع البيانات بشكل احترافي ومعالجتها للوصول إلى أفضل نتيجة ممكنة ورصد أبرز مؤشرات الإنجازات والتحديات والحلول.

كما تم توثيق خطوات جمع البيانات، ومراجعتها وتدقيقها مع جهات المنظومة، ومن ثم تضمينها في التقرير الذي تم إعداد هيكلته بالتوافق مع استراتيجية الوزارة.

ويتضمن التقرير سرداً تفصيليًا لجهود منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات خلال العام المالي 1443/1442هـ الموافق 2021م والتي هدفت إلى إرساء بنية رقمية قوية ومتطورة، تسهم في تسريع عملية التحول الرقمي، ودعم توجهات رؤية المملكة 2030 الرامية إلى تعزيز دور قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لبناء مجتمع رقمي، واقتصاد رقمي مبتكر، ومستقبل مزدهر للمملكة.

كما يحتوي التقرير على العديد من الرسوم البيانية والجداول الإحصائية التي تساعد في بناء تصوّر واضح عن أعمال ومنجزات الوزارة وتسهيل قراءة التقرير، ودعم صنّاع القرار في إعداد الخطط والبرامج واتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

آلية جمع البيانات

01 إعداد نماذج لجمع البيانات

02 إعداد هيكلية التقرير

03 عقد ورش عمل مع وكالات الوزارة

04 مراجعة البيانات وتدقيقها مع جهات منظومة الاتصالات

05 توثيق خطوات جمع البيانات

06 كتابة المحتوى ومراجعته

قائمة المحتويات

01

12 **الملخص التنفيذي**

02

20 **لمحة عامة**

24 مسيرة الوزارة

28 لمحة موجزة عن أحداث عام 2021

32 فرص الاقتصاد الرقمي لما بعد جائحة كورونا

03

34 **التوجه الإستراتيجي**

36 رؤية ورسالة وقيم الوزارة

38 الإستراتيجية ومؤشرات الأداء الرئيسة

42 مساهمة الوزارة في تحقيق رؤية المملكة 2030

54 القفزات في المؤشرات الدولية التي ساهمت في تحقيقها المنظومة

58 الهيكل التشغيلي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

04

60 **الإنجازات**

62 تعزيز كفاءة سوق الاتصالات

66 تطوير القدرات الرقمية

88 تعزيز المحتوى المحلي وتنمية سوق التقنيات

94 تطوير قطاع البريد

102 التميز المؤسسي

05

118 **تعزيز البيئة التنظيمية والتشريعية للقطاع**

06

126 **المسؤولية الاجتماعية**

07

129 **التحديات والتطلعات**

132 التحديات و التوصيات

134 تطلعات الوزارة لعام 2022

136 الخاتمة

08

138 **الملحق**

1

الملخص التنفيذي

01
الملخص التنفيذي

يمثل قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والبريد المحرك الأساسي للتنمية المستدامة في المملكة، كونه الممكن الرئيس في تيسير أداء عمل جميع القطاعات بسرعة وكفاءة عاليتين، وتحسين جودة الحياة وتعزيز التنافسية.

وساعد الاستثمار المتواصل في البنية التحتية والمنصات الرقمية، في تطوير بيئة رقمية استثمارية جاذبة لرواد الأعمال المحليين والعالميين، تمكنهم من الانطلاق من المملكة لاغتنام فرص الاقتصاد الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وساهمت الكفاءات البشرية الهائلة التي تمتلكها المملكة، والبرامج والمبادرات النوعية الداعمة للتحول الرقمي وتوطين التقنيات الناشئة، في تحقيقها مراكز متقدمة في مختلف المؤشرات الدولية، مما يؤكد ريادة المملكة في البنية الرقمية والحكومة الإلكترونية وسرعات الإنترنت والاقتصاد الرقمي.

ولضمان شمولية الإستراتيجية لكافة المجالات التي تعنى بها أعمال الوزارة، تم تحديد (5) ركائز للاستراتيجية، حققت خلالها العديد من الإنجازات خلال العام 2021.

1. تعزيز كفاءة سوق الاتصالات

LTE

97% من مناطق المملكة

مغطاة بخدمات الجيل الرابع

79% من منازل القرى والهجر

مغطاة بالنطاق العريض

الوصول إلى (100 Gbps)

كمعدل لحجم حركة الإنترنت المحلية عبر المقسم الوطني

زيادة الطاقة الاستيعابية لمراكز البيانات

خلال العام إلى 90 ميجاواط

450 مليون ريال قيمة الاتفاقيات الثنائية

بين أمانة العاصمة المقدسة وعدد من شركات الاتصالات

2. تطوير القدرات الرقمية

+58% نسبة توطين

مهن الاتصالات وتقنية المعلومات

22 مليون مستفيد

من مبادرة العطاء الرقمي

12 نشاطاً اقتصادياً جديداً

في الاتصالات وتقنية المعلومات

+ 25 ألف كادر وطني

تم دعم توظيفهم من خريجي تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات

175 قائداً وقائدة

تخرجوا لقيادة التحول الرقمي في القطاع الخاص

55 ألف متدرب

في المهارات الرقمية

+19 مركز

تم إطلاقها في أكثر من 7 مناطق لتطوير البرمجيات والتطبيقات ومراكز التحييد والاتصال

01

الملخص التنفيذي (تتمة)

3. تعزيز المحتوى المحلي وتنمية سوق التقنيات

9 مليار ريال

حجم الاستثمار في التقنية

2.5 مليار ريال

ميزانية البرنامج الوطني لتنمية التقنية

14 جهة

تم تسريع تبنّي التقنيات فيها

28.8% نسبة المحتوى المحلي

في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

10 مليارات ريال و10 آلاف وظيفة

عوائد متوقعة من البرنامج الوطني لتنمية التقنية

2 مليار ريال

استثمارات رأس المال الجرئ

16 معمل ابتكار رقمي

انضمت لشبكة معامل الابتكار المتخصصة في مجالات التقنيات الناشئة وريادة الأعمل

8 مساحات و6 معامل رقمية

مركـــز ريادة الأعمـال الرئيس

مسرّعة تكستارز

550 متقدماً و 12 شركة ناشئة و + 195 مليون ريال قيمة سوقية للشركات

4. تطوير قطاع البريد

3 مراكز قيادية

فازت بعضويتها المملكة في مجلسي الإدارة والاستثمار البريدي وتعيينها بمنصب نائب رئيس مجلس الإدارة في الاتحاد البريدي العالمي

إطلاق العنوان الوطني المختصر

والربط مع منصات التجارة الإلكترونية وشركات الشحن السريع

3 شركات عالمية

تم استقطابها للعمل في المملكة بشكل مباشر باستثمارات تجاوزت **15 مليار ريال**

إقرار نظام البريد الجديد

لمواكبة تطورات القطاع محلياً ودولياً

الموافقة على خطـة تخصيص

لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات متضمنة **7** مشاريع

إطلاق الأكاديمية السعودية اللوجستية

لتأهيل وتمكين الكوادر الوطنية في قطاع الخدمات اللوجستية وتوطين الوظائف

01

الملخص التنفيذي (تتمة)

5. تحقيق التميز المؤسسي في الوزارة

12 ألف
معاملة إلكترونية
على منصة سهيل
خلال عام 2021

40% من ملفات
الإدارة العامة للخدمات
تمت أرشفتها رقميًا

10 تقنيات
ناشئة
تمت دراستها ضمن
تقارير استشرافية

102%
نسبة الصرف
لمبادرات برامج الرؤية
عام 2021 م

90% نسبة
مستوى أداء الوزارة
لمبادرات برامج الرؤية

218
موظفاً
ضمن برنامج الوزير
لتطوير القيادات MLP

فيما كان للوزارة عدة منجزات رئيسة خلال عام 2021 تضاف إلى تلك الركائز، من أهمها:

- **تعزيز البيئة** التنظيمية والتشريعية للقطاع
- **تمكين** التحول الرقمي
- **إسهام الوزارة** في رئاسة المملكة لمجموعة العشرين
- **تكامل المنظومة** الرقمية في الاستجابة لجائحة كورونا

2

لمحة عامة

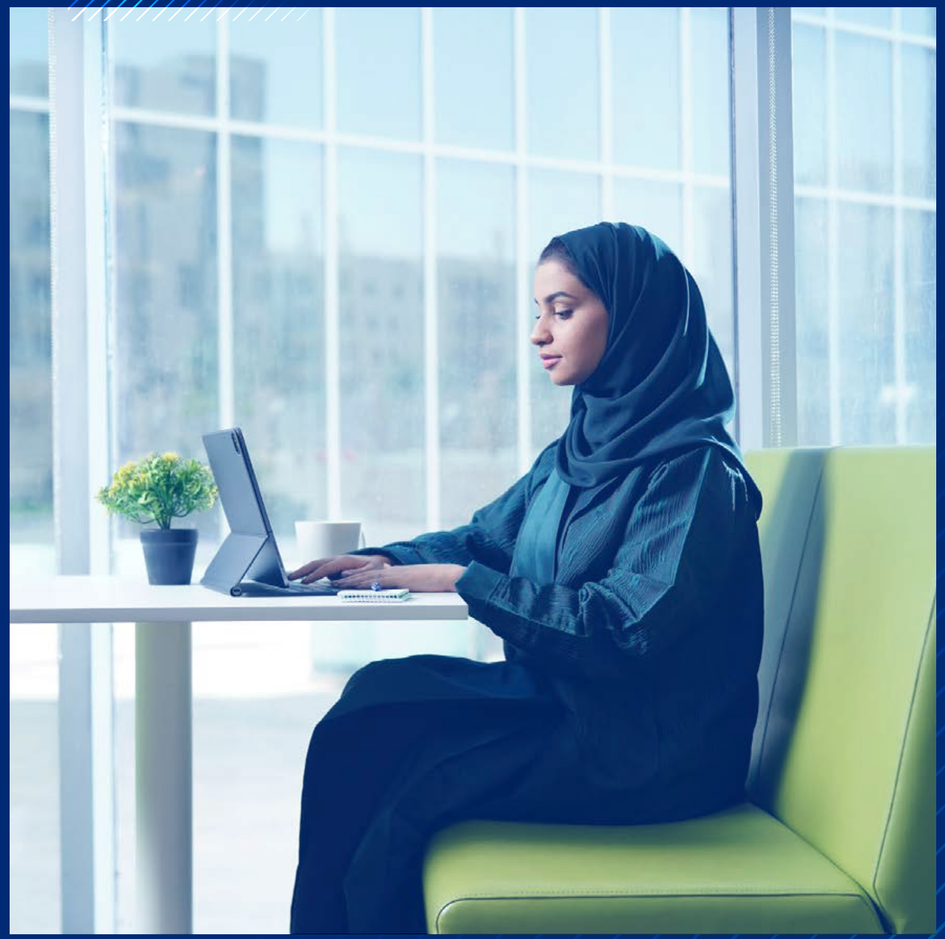

02

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

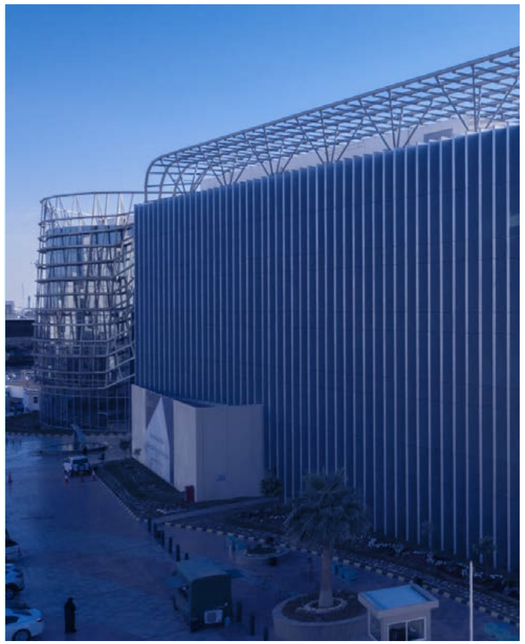

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات هي الجهة المشرفة على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية، والمسؤولة عنه، إضافة إلى دورها في دفع عجلة التحوّل الرقمي في المملكة وتسريعه.

حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم (133) وتاريخ 1424/5/21 هـ، لإعادة تنظيم وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بما يتناسب مع المهام الموكلة إليها حيال الإشراف على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة وتنميته، إضافة إلى توليها الإشراف على قطاع البريد بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (403) وتاريخ 1440/7/12 هـ. كما أسندت للوزارة قيادة التحول الرقمي بموجب الأمر الملكي رقم (59028) وتاريخ 1439/11/18 هـ.

وإضافة إلى كونها الجهة المعنية بوضع الخطط التطويرية لكامل القطاع، تعمل الوزارة على بناء أساس رقمي متين يرقى لمستوى المعايير العالمية، قادر على توليد العديد من الفرص الوظيفية في المجال التقني، للإسهام في رفع الناتج المحلي الإجمالي. وتقوم في سبيل تحقيق ذلك بتطوير خطط استراتيجية تواكب التطورات والتقنيات الحديثة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، وصقل المهارات الرقمية الحديثة لتمكين اقتصاد رقمي متقدم، إلى جانب توفير الدعم الفعّال للأنظمة والمنصات الحكومية.

بالإمكان الاطلاع على أدوار ومسؤوليات الوزارة وجهات المنظومة من خلال الملحق.

02
مسيرة الوزارة

تم وضع اللبنات الأولى لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات منذ تأسيس المملكة العربية السعودية على يد الملك عبد العزيز – طيب الله ثراه، فقد رأى الحاجة إلى هذه المخترعات الحديثة بوصفها ضرورة من ضرورات التنمية ووسيلة من وسائل الأمن الداخلي والخارجي، وأصدر أوامره في عام (1345هـ/ 1926م) بإنشاء مديرية للبرق والبريد والهاتف للعناية بمختلف خدمات الاتصالات.

وحينما أنشئت وزارة المواصلات ضُمت إليها مرافق البرق والبريد والهاتف، إلا أن التعاظم المستمر لدور القطاع في تنمية وتطور الشعوب والدول أدى إلى صدور مرسوم ملكي رقم أ/236 عام (1395هـ/ 1975م) بإنشاء وزارة البرق والبريد والهاتف لتكون مسؤولة عن قطاعي البريد والاتصالات.

وشهد قطاع الاتصالات بعد ذلك تطورات متلاحقة، حيث تم تشغيل أول شبكة من الكيابل البصرية، وربطت مدينة الملك فهد للاتصالات الفضائية المملكة مع جميع أنحاء العالم عبر خدمات الاتصالات، وتشغيل خدمة الهاتف الجوال ودخول الشبكة الذكية لنقل المعلومات.
ثم صدر الأمر السامي رقم م/35 عام (1418هـ/1997م) بفصل مرافق البرق والبريد والهاتف عن الوزارة، وتأسيس شركة مساهمة سعودية باسم "شركة الاتصالات السعودية" للقيام بخدمات الاتصالات، تلا ذلك الموافقة على نظام الاتصالات وإنشاء هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، لتولي تنظيم هذا القطاع بهدف تقديم خدمات اتصالات متطورة وموثوق بها في جميع أنحاء المملكة من قبل شركات يتم الترخيص لها وفق نظام الاتصالات.

وصولًا إلى عام (1424هـ/2003م) الذي شهد صدور مرسوم ملكي كريم رقم أ/2 بتغيير مسمى وزارة البرق والبريد والهاتف إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات مما يعكس مدى الاهتمام الذي توليه الدولة لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات تحقيقاً للأهداف الطموحة بالتحول إلى مجتمع معلوماتي.

وتسارعت إنجازات القطاع بعدها تحت دعم وإشراف الوزارة، لدفع عجلة الاندماج التقني والاقتصاد الرقمي تلبية لطموحات التحول الرقمي المنصوص عليها في رؤية المملكة 2030.

أبرز المحطات الرئيسة في تاريخ الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية:

1344هـ / 1925م — بدء العمل على إنشاء الشبكة اللاسلكية الأولى

1345هـ / 1926م — إنشاء أول مديرية للبرق والبريد والهاتف في مكة المكرمة

1351هـ / 1932م — تشغيل أول مقسم في الرياض في قصر الحكم بسعة 50 خطًا

1353هـ / 1934م — دخول خدمة الهاتف لأول مرة

1371هـ / 1952م — إنشاء شبكة الهاتف اللاسلكي لربط البلاد السعودية ببعضها البعض

1380هـ / 1960م — دخول أول مبرقة استعملت فيها اللغة العربية

1395هـ / 1975م — صدور مرسوم ملكي بإنشاء وزارة البرق والبريد والهاتف

1404هـ / 1984م — تشغيل أول شبكة كيابل بصرية، وإنشاء مراكز ومجمعات الاتصالات في جميع مناطق المملكة

1416هـ / 1995م — تشغيل خدمة الهاتف الجوال

1417هـ / 1996م — تشغيل شبكات كيابل الألياف البصرية لربط مناطق المملكة

1418هـ / 1997م — تأسيس شركة مساهمة سعودية باسم شركة الاتصالات السعودية

1420هـ / 1999م — تحرير قطاع مزودي خدمة الإنترنت (ISP)

1422هـ / 2001م — إنشاء هيئة الاتصالات السعودية

1424هـ / 2003م — • تغيير اسم وزارة البرق والبريد والهاتف إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
• تحرير خدمات الاتصالات عبر الأقمار الصناعية (VSAT)

1425هـ / 2005م — • تحرير قطاع المعلومات والهاتف المتنقل
• صدور الرخصة الثانية لمشغل الهاتف المتنقل (اتحاد موبايلي)

1426هـ / 2005م — تأسيس برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسر)

1427هـ / 2006م — • إطلاق خدمة الجيل الثالث
• إقرار نظام التعاملات الإلكترونية
• إقرار نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية

1428هـ / 2007م — إصدار رخصة الهاتف النقال الثالثة لشركة الاتصالات المتنقلة (زين)

1429هـ / 2008م — فتح سوق الخدمات الثابتة

1432هـ / 2011م — بدء أول مشاريع صندوق الخدمة الشاملة للمناطق النائية

1438هـ / 2016م — إطلاق المقسم الوطني للإنترنت

1440هـ / 2019م — تدشين خدمة الجيل الخامس في المملكة

1441هـ / 2020م — قيادة الوزارة لفريق عمل الاقتصاد الرقمي خلال رئاسة المملكة لقمة دول مجموعة العشرين

1443هـ / 2021م — المملكة في المرتبة الثانية بين دول مجموعة العشرين في تقرير التنافسية الرقمية

02

الحقبات المتتابعة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

حقبة التقنيات التقليدية
2000 -1990

- البريد
- تقنية المعلومات
- حدود تقنية المعلومات والاتصالات
- الاتصالات (الصوتية)
- البث

بداية التحول
2010-2000

- الإنترنت
- الاتصالات (الصوتية)
- تقنية المعلومات
- البث

الاندماج التقني
2020 -2010

- البيانات
- التقنيات الناشئة
- البث
- التجارة الإلكترونية
- تقنية المعلومات
- الإنترنت والاتصالات

الاقتصاد الرقمي
2030-2020

- الصحة والتعليم والزراعة
- التجارة الإلكترونية
- البيانات والاتصال الصوتي
- البث
- الحكومة الإلكترونية
- الطاقة
- أجهزة إنترنت الأشياء
- التمويل

أمثلة على متطلبات صياغة السياسات لتمكين قطاع الاتصالات وتقنية المعومات

- رسوم استكمال المكالمات
- الاتصال بالإنترنت
- البيانات المفتوحة، والاتصال الصوتي عبر بروتوكول الإنترنت، وحيادية الشبكة
- المدن الذكية، وإنترنت الأشياء الصناعية، وتعلم الآلة

02

لمحة موجزة عن أحداث عام 2021

واصلت الوزارة خلال عام 2021 تطوير خططها الإستراتيجية بما يواكب الاتجاهات والمستجدات الحاصلة على الصعيدين الوطني والعالمي، من أجل تمكين المملكة رقميًا، ورفع مستوى خدماتها ومنصاتها الإلكترونية، ودفع مشاركة القطاع الخاص في مشاريع التحوّل الرقمي، وصولًا إلى بناء مجتمع رقمي متكامل واقتصاد مُزدهر قائم على المعرفة. وقد تابعت الوزارة دعم هذه الجهود عبر تعزيز سبل التعاون مع العديد من الدول العربية والأجنبية، والمشاركة الفعّالة في المحافل الدولية والمحلية لإيجاد أنجع الحلول لمختلف التحديات التي تواجهها سياسات التحول الرقمي. كما أبرمت عدة مذكرات تفاهم في مجالات تطوير البنية التحتية، وتطبيقات الجيل الخامس، وتنمية المواهب المحلية الرقمية، وإثراء المحتوى العربي التقني، ونشر الثقافة الرقمية، لقيادة الابتكار في المنطقة وترسيخ مكانة المملكة في مصاف الدول المتقدمة تقنيًا.

وأسفرت جهود الوزارة عن تصدر المملكة دول مجموعة العشرين في التنافسية الرقمية خلال 2021، وفوزها بعضوية مجلس الإدارة والاستثمار في الاتحاد البريدي العالمي للفترة 2021– 2025، وتحقيق مدينة الرياض تقدماً مميزاً ونوعياً في مؤشر المدن الذكية للعام 2021، حيث قفزت 23 مرتبة عن العام الماضي لتصبح ثالث أذكى مدينة بين عواصم دول مجموعة العشرين، والثلاثين على المستوى العالمي.

كما دعمت الوزارة خطط توطين قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال إطلاق العديد من المبادرات والمنافسات، كبرامج المنح الدراسية، وتقديم الدعم والتدريب للمبدعين السعوديين بهدف سد الفجوة الموجودة تقليديًا بين سوق العمل ومخرجات التعليم في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات. وعلى نفس المنوال، أطلقت الوزارة عدداً من المبادرات الداعمة للشركات الناشئة والمتوسطة والصغيرة العاملة في المجال التقني لتمكينها من تنفيذ مشاريعها وخططها التوسعية، وتحفيزها على توطين مراكز تطوير التطبيقات والاتصال، إلى جانب دعم قطاع الرياضات الإلكترونية المتنامي في المنطقة.

الإنجاز العالمي

- المملكة في المركز الثاني بين دول مجموعة العشرين ضمن تقرير التنافسية الرقمية لعام 2021 الصادر عن المركز الأوروبي للتنافسية الرقمية.
- فازت المملكة بعضوية مجلسي الإدارة والاستثمار في الاتحاد البريدي العالمي للفترة 2021 – 2025.
- أصبحت مدينة الرياض ثالث أذكى مدينة بين عواصم دول مجموعة العشرين والثلاثين على المستوى العالمي، وفق مؤشر IMD للمدن الذكية لعام 2021.
- حققت المملكة المركز الثالث عالمياً في المهارات الرقمية حسب التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF).

المبادرات

- إطلاق حزمةٍ من المبادرات النوعية والبرامج التقنية بقيمة إجمالية تُناهز الـ 4 مليارات ريال بالتعاون مع 10 من أهم عمالقة التكنولوجيا في العالم.
- إطلاق مبادرة «تمويل نمو التقنية» لتمكين الشركات متناهية الصغر (الناشئة) والمتوسطة والصغيرة العاملة في المجال التقني من تنفيذ مشاريعها وتغطية خطط التوسع.
- إطلاق خمس مبادرات لدعم قطاع الألعاب الإلكترونية.
- المشاركة في مبادرة مستقبل الاستثمار في نسخته الرابعة وعقد 14 اجتماعاً ثنائياً بين معالي الوزير ورؤساء تنفيذين لكُبرى شركات القطاع والنُظراء الحكوميين من مختلف الدول.
- إطلاق مبادرات تعاونية مع أربع شركات لتطوير وبناء مراكز بيانات ضخمة، موزعة على عدة مناطق حول المملكة.
- إطلاق مبادرة «تحدي البحث التقني»، لدعم الشركات التقنية لتطوير منتجاتها وبناء قدراتها وتعزيز علاقاتها مع الجامعات والمراكز البحثية.
- إطلاق برنامج سفراء تقنيات المستقبل، بالتعاون مع جامعة ستانفورد والمواءمة مع وزارة التعليم.

التشريعات والتنظيمات

- وافق مجلس الوزراء على تنظيم مجلس المحتوى الرقمي، وتخصيص 36 مبادرة بدعم يصل إلى 4.2 مليار ريال لتنميته وتوفير الوظائف في أربعة أسواق رئيسة هي الفيديو والصوت والألعاب الإلكترونية، والإعلانات الرقمية.
- موافقة مجلس الشورى على مشروع نظام الاتصالات وتقنية المعلومات المحدث في تاريخ 16 جمادى الأولى 1443 هـ.
- اعتماد نظام البريد بالمرسوم الملكي رقم (م/22) وتاريخ 1443/3/8 هـ والذي يتناول تطوير وتنمية قطاع الخدمات البريدية بما يحقق أهداف رؤية المملكة 2030 ويواكب تطورات القطاع على المستويين المحلي والدولي والتطورات التي تمر بها المملكة لإرساء بيئة خدمية متطورة تلبي طموحات المستفيدين. ويتضمن ذلك تنظيم تخليص المواد البريدية، والمنافسة، والتراخيص، والتزامات وحقوق مقدمي الخدمة والمستفيدين.

التوطين والتأهيل والتدريب

- إطلاق مبادرة تحفيز توطين مراكز التطبيقات والتعهيد التقني والاتصال؛ لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.
- اكتمال مبادرة مهارات المستقبل 1.0 بتدريب 55 ألف مواطن وتوظيف أكثر من 25 ألف قبل إطلاق مبادرة مهارات المستقبل 2.0.
- تقديم منح مجانية للراغبين في إكمال درجة الماجستير في التقنيات الناشئة.
- إطلاق مسابقة بحثية لمركز استشراف التقنية في 3 مجالات تقنية واقتصادية لتنمية القدرات الرقمية.
- إطلاق برنامج لتأهيل وتمكين المهتمين بممارسة نشاط العمل الحر في القطاع، وتعريفهم بالمنتجات التمويلية، والدعم المالي، وفرص التدريب والتأهيل في ذات المجال.
- إطلاق مبادرة أبطال المستقبل لتنمية القدرات الرقمية للشباب الناشئ، وخلق مجتمع واعٍ مبدعٍ ومتكامل.
- إطلاق برنامج لتدريب المدربين على إدارة العملية التدريبية وإثراء خبرات ومعارف المشاركين في دوراتهم وأنشطتهم المختلفة وتنمية قدراتهم.
- إطلاق النسخة الثانية من مبادرة مهارات المستقبل مستهدفة 200 ألف متدرب و30 ألف موظف بنهاية 2025.
- إطلاق حملة تفاعلية لخدمة ريادي الأعمال، لتمكينهم من الإسهام في رحلة التحول الرقمي.

4.2
مليار ريال
لتنمية المحتوى الرقمي

4
مليارات ريال
لتعزيز القدرات الرقمية

8
برامج ومبادرات للتوطين والتدريب والتأهيل

8
مبادرات لدعم ونمو التقنية

+3.5 ألف
شريك توظيف

25 ألف
موظف

التعاون الدولي

- تعزيز سبل التعاون مع المملكة المتحدة؛ لتنمية الاقتصاد الرقمي في المنطقة ودعم ريادة الأعمال.
- تعزيز الشراكة مع كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا واليابان وجنوب إفريقيا في مجالات الابتكار، والتحول التقني والرقمي، والفضاء.
- توقيع مذكرة تفاهم مع سلطنة عُمان لتطوير الاقتصاد الرقمي وإطلاق مبادرة المهارات الرقمية.
- تعزيز سبل التعاون مع العراق في مجالات الاقتصاد الرقمي والحكومة الرقمية.
- بحث سبل التعاون مع الهند في مجال الرقمنة والتصنيع الإلكتروني والتطوير في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.
- بحث أوجه التعاون في الاقتصاد الرقمي مع كلٍ من سنغافورة وإستونيا.

مشاركة الوزارة في المحافل الخارجية والمحلية

- الاجتماع الوزاري لوزراء الاقتصاد الرقمي بإيطاليا.
- الاجتماع الثامن للمجتمع الافتراضي لمجموعة العمل الإقليمي ضمن المنتدى الاقتصادي العالمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (WEF).
- مشاركة معالي الوزير في الدورة الخامسة والعشرين لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات.
- اجتماع اللجنة السعودية البرتغالية في دورتها الخامسة.
- الاجتماع الوزاري الأول لمنظمة التعاون الرقمي.
- الدورة 76 للجمعية العامة للأمم المتحدة في مؤتمر تشكيل مستقبل رقمي شامل.
- اجتماع اللجنة السعودية الروسية السابعة.
- القمة الإسلامية الثانية للعلوم والتكنولوجيا افتراضياً.
- اجتماع اتحاد البريد العالمي في مصر.
- المشاركة في حدث افتراضي نظمته سفارة الهند في الرياض لتبادل التعاون في مجال تقنية المعلومات.
- المشاركة في ندوة افتراضية أقامتها ولاية تيلنغانا الهندية بالتعاون مع المركز السعودي للشراكات الإستراتيجية الدولية والسفارة الهندية لدى المملكة.
- الاجتماع الأول للفريق العربي للذكاء الاصطناعي.
- اجتماع لجنة تسخير العلوم والتكنولوجيا التابعة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والعشرين .
- اجتماع اللجنة السعودية المجرية في دورتها الثالثة.
- اجتماع اللجنة السعودية الأوزبكية في دورتها الرابعة.
- الاجتماع مع منظمة اليونسكو.
- قمة البنية التحتية الأمريكية السعودية مع السفارة الأميركية.
- المشاركة في معرض «إبداع 2021م» للعلوم والهندسة ورعاية حفل أولمبياد المعرفة «موهبه».
- المشاركة في اجتماع المركز الوطني للتنافسية.

مذكرات التفاهم

- مع هيئة تطوير منطقة مكة المكرمة وشركات الاتصالات لتطوير البنية التحتية لمشروع الفيصلية.
- مع مؤسسة عبد الله بن إبراهيم السبيعي الخيرية في مجال تأسيس وحدات تطوعية.
- مع جمعية ماجد في مجال ريادة الأعمال الرقمية.
- مع شركة كلاسيرا بهدف الشراكة المجتمعية وتبادل الخبرات في مجال إثراء المحتوى العربي التقني ونشر الثقافة الرقمية.
- مع صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) للتوطين والتوظيف والتدريب وتبادل البيانات والمسؤولية الاجتماعية.
- مع صندوق التنمية الوطني لتحديد إطار للتعاون بين الطرفين لخدمة الأهداف المشتركة في تحقيق المصلحة العامة.
- مع شركة (كيلتيك آي أو تي) للعمل على أنشطة مشتركة لتعزيز موقع المملكة في أسواق الابتكار في المنطقة.
- مع شركة هواوي لتطوير تطبيقات الجيل الخامس وتطوير المواهب المحلية.
- مع شركة روشن للتطوير العقاري لتسريع التحول الرقمي وتطوير أحياء سكنية متكاملة رقمية.
- مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) بهدف محو الأمية الرقمية عبر تعزيز مجالات التعاون المشترك ونشر الوعي التقني وإثراء المحتوى العربي التقني.

المؤتمرات والتكريمات

- قيادة الإعداد والتنسيق لعقد مؤتمر LEAP العالمي، لاستقطاب أكثر من 700 شركة ناشئة في مجال التقنية لطرح حلولها المبتكرة للعالم، وهو أضخم مؤتمر ومعرض تقني يهتم بمستقبل التقنيات ودورها في ازدهار المجتمع.
- إقامة ملتقى افتراضي لنشر الوعي بمجال صناعة وتطوير الألعاب الإلكترونية والاستثمار فيها.
- تكريم 30 سفيراً من سفراء مبادرة العطاء الرقمي و20 شريكاً في المبادرة من مختلف القطاعات.
- تتويج الفائزين في «اصنعها والعبها» وتكريم الشركاء في «اللقاءات الرقمية».

ورش العمل

- ورشة عمل مشتركة مع أكثر من 80 شركة بريطانية والاجتماع مع أكثر من 20 شركة مهتمة باكتشاف الفرص الاستثمارية في المملكة.
- ورشة عمل هيئة الحكومة الرقمية مع الجانب العماني لاستعراض التوجهات الإستراتيجية للهيئة والمنصة الوطنية الموحدة للجانب العماني.

اللقاءات والزيارات

- زيارة صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن طلال بن عبد العزيز أمير منطقة عسير إلى مقر الوزارة ولقاء معالي الوزير.
- لقاء معالي الوزير مع سعادة السفير الفرنسي لدى المملكة.
- اجتماع معالي الوزير مع سعادة سفير امبراطورية اليابان.
- لقاء معالي الوزير بالقائم بأعمال السفارة الأمريكية.
- لقاء معالي مساعد الوزير بسعادة السفير الإستوني.
- زيارة معالي مساعد الوزير لمشروع القدية.
- زيارة وفد من المملكة لدولة أرتيريا وذلك استكمالاً لأعمال اللجنة السعودية الأريتيرية بدورتها الأولى.
- زيارة معالي وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاتصالات الأستوني للوزارة.
- لقاء سمو نائب أمير منطقة حائل بمعالي نائب الوزير للاطلاع على مبادرات الوزارة في تعزيز البنية التحتية للمنطقة ومجالات الابتكار وتنمية القدرات البشرية الرقمية.
- لقاء معالي المساعد بسعادة نائب وزير الخارجية التشيلي.
- زيارة الشركات الفرنسية التقنية للوزارة ضمن جولة التقنية الفرنسية.
- زيارة معالي الوزير للمملكة المتحدة.
- زيارة معالي الوزير لجمهورية فرنسا.
- زيارة معالي نائب الوزير لمنطقة نجران ولقاء صاحب السمو الأمير جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد بن عبدالعزيز أمير المنطقة.
- زيارة نائب معالي الوزير لمنطقة القصيم.
- زيارة نائب معالي الوزير لمنطقة مكة المكرمة.
- زيارة معالي مساعد الوزير لمنطقة الباحة.
- زيارة معالي مساعد الوزير لمنطقة القصيم.

11 دولة
تم تعزيز التعاون معها

19
مشاركة دولية

10
مذكرات تفاهم

LEAP
قيادة الإعداد والتنسيق لعقد مؤتمر LEAP

16 لقاء وزيارة
لتعزيز الابتكار في التحول التقني والرقمي

80 شركة بريطانية
تستكشف الفرص الاستثمارية بالمملكة

02

فرص الاقتصاد الرقمي لما بعد جائحة كورونا

عززت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات من دورها المحوري في دعم الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الجهات المختصة للحد من انتشار فيروس كورونا، عبر توفير الحلول المتقدمة لمختلف القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والصناعة والسياحة. وقد أسهمت المنصات الإلكترونية في استمرار سير التعليم وتمكين العمل عن بعد وتقديم الرعاية الصحية دون انقطاع، وبذلك أدت الوزارة دورًا فعالاً في التعامل مع الجائحة.

ولم يقتصر دور الوزارة على تقديم خدماتها المتعددة التي أسهمت إسهاماً فاعلًا في استمرار مختلف مناحي الحياة في المملكة وحسب، بل واصلت مساعيها لتسريع التحول الرقمي تحقيقًا لرؤية 2030 بالتشارك مع القطاعين العام والخاص، والارتقاء بمكانة المملكة في مصاف الدول المتطورة رقمياً.

ومن بين المشاريع التي عملت عليها الوزارة: تبني التقنيات الناشئة، كالذكاء الاصطناعي، والطائرات دون طيار، والواقع الافتراضي والمعزز، والثورة الصناعية الرابعة. وذلك ضمن خطة مفصلة للتحول الرقمي وتأسيس بنية تحتية رقمية تواكب المتطلبات الطموحة لرؤية المملكة 2030.

الرعاية الصحية

بالتعاون بين وزارة الصحة ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ساعدت التقنيات الرقمية الأطباء على متابعة مرضاهم عن بعد، والبث الحي للعمليات الجراحية من مختلف مناطق المملكة للاستعانة باستشاريين مهرة في مركز موحد بمدينة الرياض.

السياحة الافتراضية

وظف المتحف الوطني السعودي تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز والطائرات بدون طيار لاستعراض قاعاته وتمكين الزوار من الاستمتاع بجولات افتراضية ومعاينة المقتنيات الأثرية بتمثيل ثلاثي الأبعاد.

التعليم الرقمي

استفاد قطاع التعليم من «خطة التحول الرقمي الشاملة» لتسريع تبني التقنيات الرقمية والأدوات المتقدمة في القطاع، من أجل التصدي للتحديات والوفاء بالتزامات وتطلعات الارتقاء بالتعليم.

المركبات الذكية

أطلقت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية بالتعاون مع وحدة التحول الرقمي مشروعًا استكشافيًا لاستخدام المركبات ذاتية القيادة، وتقديم خدمات توصيل «الميل الأخير» بدعم من الذكاء الاصطناعي، وتستهدف المرحلة الأولى خدمة ما يقارب 200 وحدة سكنية في الجامعة.

درون التوصيل

طور فريق من جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية بالتعاون مع وحدة التحول الرقمي مشروعًا استكشافيًا لاستخدام الطائرات بدون طيار والذكاء الاصطناعي في توصيل طلبات الطعام في الجامعة.

التقنيات الناشئة

أتمت الوزارة دراسة استخدام التقنيات الناشئة في التعليم الرقمي، والسياحة الرقمية، والثورة الصناعية الرابعة، مع إطلاق مشروع التنفيذ.

المبادرات الرقمية

حصرت الوزارة جميع مبادرات المنصات والحلول الرقمية المضمنة في خطط تنفيذ برامج الرؤية وبحث مدى الحاجة إليها، والعمل على مواءمة المبادرات التي تحتوي على تقاطعات في أعمالها لتوحيد الجهود الرقمية وبحث فرص التمويل البديلة لعدد منها.

الاجتماعات الوطنية

عقدت أمانة اللجنة الوطنية للتحول الرقمي عدة اجتماعات وطنية وتنفيذية في عام 2021، أصدر فيها أصحاب المعالي والسعادة 26 قرارا وتوصية داعمة لمسيرة التحول الرقمي الوطني، وتم إنجاز 18 منها.

التمكين والتطبيق

عملت وحدة التحول الرقمي على تمكين نماذج الأعمال، وتفعيل سياسات رقمية تضمنت القواعد التنظيمية للطب الاتصالي وقواعد ممارسة التمويل الجماعي بالدين ومعايير ترخيص المنصات العقارية الإلكترونية وتصنيفها وتطبيقات التسويق للعمالة المنزلية بالساعة والخدمات التأمينية لنماذج الأعمال في الاقتصاد التشاركي، إضافة إلى إقامة ورشتي عمل لتطوير سياسة المركبات ذاتية القيادة ودعم قطاع السياحة.

حصاد 2021

6 ملايين

طالب وطالبة استفادوا من التعليم عن بعد

+ 1.17 مليون

مستفيد من برنامج العمل الحر

200 وحدة سكنية

في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية تستفيد من شبكة التوصيل الذكي

26 قراراً وتوصية

لدعم مسيرة التحول الرقمي الوطني

3

التوجه الإستراتيجي

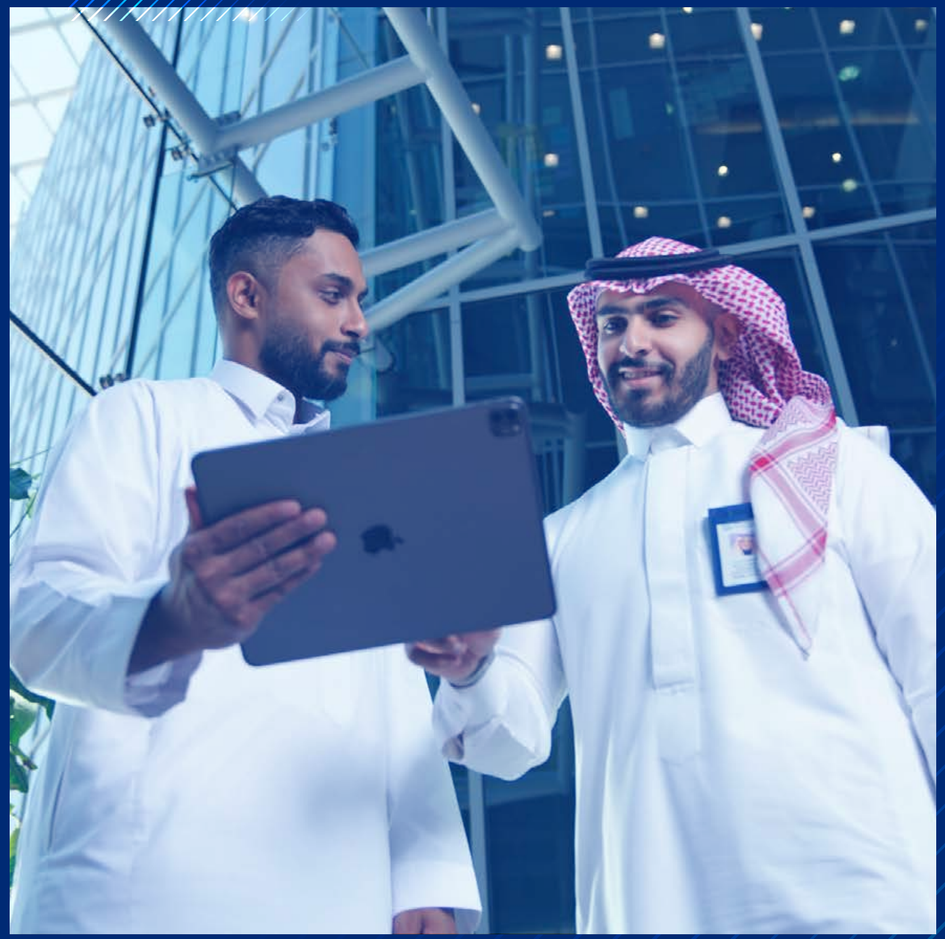

03

الرؤية والرسالة والقيـم

الرؤية

تأسيس ركائز استراتيجية رقمية لتمكين حاضر مترابط ومستقبل مبتكر.

الرسالة

بناء بنية رقمية بمستوى عالمي وتمكين المواهب المبتكرة لاغتنام الفرص المتاحة في عصر الثورة الصناعية الرابعة لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والريادة العالمية وتحسين جودة الحياة.

القيم

هي المحرك الذي تؤدي الوزارة من خلاله دورها في المجتمع وتشمل:

1. الأمانة

وتمثل الأمانة واحدة من أجمل الأخلاق التي يتحلّى بها الإنسان، ولهذا فقد حث عليها الإسلام، حيث وردت في القرآن الكريم في عدة مواضع كقوله تعالى (إنّ خير من استأجرت القوي الأمين)، وقد سُمي الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام بالصادق الأمين، قبل أن يُصبح نبياً، وهذا دليل على أنه خُلُق عظيم الشأن.

2. الإخلاص

الإخلاص هو حب الشيء والتفاني فيه، وبالتالي منحه الجهد والوقت والطاقة اللازمة لعمله، والامتناع عن التقصير بحقه أو الاعتداء عليه أو إيذائه بأي طريقة. وقد قال صلى الله عليه وسلم (إنّ اللّه تعالى يُحبّ إذَا عمِلَ أَحَدُكُمْ عَمَلاً أَنْ يُتْقِنَهُ).

3. الاتقان

في الإسلام، لا يقتصر مفهوم الإتقان في العمل على مجرد أهداف أو سلوكيات يجب إتقانها، بل يعتبر من الظواهر الحضارية التي يسعى الإسلام لنشرها وتحقيقها من أجل الارتقاء في البشرية، وبناء الحضارات، وتعمير الأوطان لتحقيق ثراء الحياة وبناء مستقبل واعد.

4. الفريق الواحد

تعد من أهم القيم الناجحة لأي منظومة، فكما هو معروف (يد الله مع الجماعة) وكلما زاد الانسجام بين أعضاء الفريق، زاد التفاهم والتعاون المؤدي لتحقيق الأهداف بشكل سريع وفعّال. العمل بروح الفريق الواحد لابد أن يكون مبنياً على تفاعل بنّاء وتواصل واضح وإيمان بالأهداف المرصودة.

5. الاستمتاع بالعمل

يؤدي الاستمتاع بالعمل إلى الابتكار والإبداع. فمن الممكن أن تكون مجداً في عملك ومستمتعاً بالوقت، وهذا سيؤدي لأن تكون أكثر إنتاجية وتأثيراً. لذا تحرص وكالة الخدمات المشتركة على بناء أسس الاستمتاع بالعمل عبر التطوير المستمر لمنظومة الموارد البشرية.

03

الإستراتيجية ومؤشرات الأداء الرئيسة

تعزيز كفاءة سوق الاتصالات

رفع مستوى أداء السوق وقدرته التنافسية بتعزيز أداء شبكات مقدمي خدمات الاتصالات المتنقلة في المملكة وتحسين خدمات سرعة الإنترنت بجانب تحقيق إيرادات مالية ودخول أسواق جديدة، مما يدعم التحول الرقمي عبر القطاعات المختلفة.

مؤشرات الأداء الرئيسة

- حجم سوق خدمات الاتصالات (مليار ريال).
- الطاقة الاستيعابية لمراكز البيانات (ميجاواط).
- نسبة تغطية شبكة الجيل الخامس في جميع مناطق المملكة.
- سرعة النطاق العريض الثابت/ المحمول (ميجابت).

الإنجازات في 2021

- وصول حركة البيانات عبر مقسم الإنترنت إلى 100جيجابت في الثانية (بزيادة 100% عن العام الماضي وتخطي المستهدف بنسبة 33%).
- وصول سعات مراكز البيانات إلى 90 ميجاواط (بزيادة 9% عن المستهدف).
- وصول مدينة الرياض إلى المرتبة الثالثة عالميا من بين مدن العالم في سرعات الإنترنت المتنقل بتقنية الجيل الخامس.
- موافقة مجلس الشورى على نظام الاتصالات وتقنية المعلومات المحدث.

تعزيز المحتوى المحلي وتنمية سوق التقنيات

تطوير منظومة التقنية لتصبح مستدامة ومنافسة وقادرة على خدمة السوق المحلي والإقليمي، وجاذبة للاستثمار.

مؤشرات الأداء الرئيسة

- حجم الاستثمارات في قطاع التقنية في المملكة.
- حجم سوق تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة (مليار ريال).

الإنجازات في 2021

- تحقيق أكثر من 2 مليار دولار من الاستثمارات في التقنية.
- إطلاق البرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات NTDP.
- تسريع تبني التقنيات لدى 14 جهة منها 4 جهات تبنت تقنيات ناشئة و 10 جهات تبنت تقنيات تقليدية.

تطوير القدرات الرقمية

الوصول لمجتمع رقمي بالارتقاء بالمعرفة التقنية والرقمية وتحقيق الشمولية في الوعي التقني والرقمي من خلال تطوير الكفاءات الوطنية وتنمية المهارات اللازمة لوظائف المستقبل .

مؤشرات الأداء الرئيسة

- نسبة التوطين في الاتصالات وتقنية المعلومات (القوى العاملة).
- نسبة مشاركة المرأة (القوى العاملة).
- عدد الكوادر السعودية التي يتم تدريبها في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

الإنجازات في 2021

- ارتفاع نسبة التوطين في مهن وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إلى أكثر من 58% .
- ارتفاع نسبة مشاركة المرأة إلى 28%.
- أكثر من 25 ألف في مسار التوظيف وأكثر من 55 ألف في مسار التدريب) .

تطوير قطاع البريد

إيجاد الأساس القانوني والتنظيمي لعملية تطوير وتنمية الخدمات البريدية واللوجستية بما يواكب تطورات القطاع على المستوى المحلي والعالمي لتحقيق منظومة بريدية رقمية وتنافسية وابتكارية .

مؤشرات الأداء الرئيسة

- استقطاب 3 شركات عالمية للعمل في المملكة بشكل مباشر .
- إطلاق الأكاديمية السعودية اللوجستية.
- إقرار نظام البريد الجديد.

الإنجازات في 2021

- اعتماد نظام البريد المحدث .
- إصدار اللائحة التنفيذية لنظام البريد.
- استقطاب أول شركة عالمية في المجال اللوجستي للعمل بشكل مباشر في المملكة العربية السعودية (FedEx).

التميز المؤسسي

أن تكون وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات نموذجاً رقمياً رائداً يحتذى به على صعيد المملكة العربية السعودية وخارجها

مؤشرات الأداء الرئيسة

- نضج الأداء (مقياس النضج لدى مركز أداء).
- نسبة رضا الموظفين.

الإنجازات في 2021

- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ضمن أعلى ثلاث جهات في مستويات الارتباط الوظيفي.
- تخريج الدفعة الأولى من برنامج معالي الوزير لتطوير القيادات بالمنظومة.

03

التقييم السنوي للوزارة الصادر عن المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة الحكومية

حققت الوزارة المستوى الرابع في تقييم نضج الأجهزة العامة في إدارة وقياس الأداء

وبالنظر إلى المجالات الأربعة التي تم تقييمها، نجد أن الوزارة حققت:

03

مساهمة الوزارة في تحقيق رؤية المملكة 2030

تضطلع الوزارة بدور حيوي في تنفيذ أهداف رؤية 2030، كونها المسؤولة عن بناء بنية رقمية بمستوى عالمي وتمكين المواهب المبتكرة لاغتنام الفرص المتاحة في العصر الرقمي؛ لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والريادة الإقليمية والعالمية وتحسين جودة الحياة، وزيادة فرص العمل النوعية مما يساهم في رفع الإنتاجية وينمي المحتوى المحلي التقني.

لتحقيق طموح المملكة في أن تكون من أفضل 20 دولة رقمية مبتكرة في العالم، تعمل الوزارة على بناء قطاع تقني بمستوى عالمي تنافسي يحقق الاستدامة الاقتصادية والريادة على المستوى الإقليمي والعالمي، وتواصل تطويرها للبنية التحتية الرقمية من خلال وضع السياسات والتنظيمات وتحفيز الاستثمار لتمكين قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من القيام بدوره المحوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما حققت المملكة قفزات نوعية على مستوى البنية التحتية للاتصالات، وتنمية القدرات الرقمية، والمشاريع الرقمية الضخمة، إضافة إلى نضج التنظيمات والتشريعات الرقمية، وهذه القفزة النوعية هي نتيجة لاستراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات 2023 المستمدة من رؤية المملكة 2030.

وقد أثمرت جهود الوزارة في حصول المملكة على المركز الثاني في التنافسية الرقمية من بين دول مجموعة العشرين، ضمن تقرير التنافسية الرقمية لعام 2021 الصادر من المركز الأوروبي للتنافسية الرقمية، وبنى التقرير بياناته وفقًا لمؤشر التنافسية العالمي الصادر من المنتدى الاقتصادي العالمي، ومن البيانات الداعمة المقدمة من البنك الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات.

وتقدمت المملكة 20 درجة في المؤشر العام مقارنة بالعام السابق، كما تقدمت 86 درجة في محور النظام البيئي الرقمي متصدرة دول مجموعة العشرين، وحققت المركز الثالث في محور القدرات الرقمية بين دول مجموعة العشرين.

وحققت المملكة المرتبة السابعة عالمياً من بين 140 دولة، في مؤشر سرعة نطاق الإنترنت المتنقل، وتقدمت 7 مراتب عام 2021 مقارنة مع أدائها لعام 2020، وفيما يخص البنية التحتية للاتصالات فقد قفزت المملكة 40 مركزاً لتأتي في المرتبة 27 عالمياً من بين 193 دولة.

وتطمح الوزارة بحلول 2030، إلى الوصول لاقتصاد رقمي وحكومة إلكترونية تدعم الاستثمار في البنية التحتية والحلول التقنية الحديثة لتحقيق مركز متقدم في مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية، من خلال رفع نسبة الخدمات الحكومية المقدمة إلكترونياً.

المرتبة 1

بين دول مجموعة العشرين

كأكبر نهضة في مؤشر **التنافسية الرقمية**

وتعمل الوزارة على بناء أساس رقمي متين يرقى لمستوى المعايير العالمية، يسهم في خلق العديد من الفرص الوظيفية في المجال التقني، ورفع الناتج الإجمالي المحلي، ومن أجل ذلك تطور خططا استراتيجية لتواكب التطورات والتقنيات الحديثة على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، وصقل المهارات الرقمية الحديثة لاقتصاد رقمي مزدهر، إضافة إلى توفير الدعم الفعّال للأنظمة والمنصات الحكومية.

المرتبة 3

بين دول مجموعة العشرين

في محور **القدرات الرقمية**

وتهيئ وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات البيئة لضمان جودة الخدمات التي تقدمها لقطاع الشركات ورواد الأعمال، والجهات الحكومية، وتمكين القطاعات المختلفة من خلال سن التشريعات وتحديد التوجهات الطموحة للقطاع، وتوفير البنية التحتية اللازمة، ورفع كفاءة الخريجين ومهارات القطاع في سوق العمل، وتوفير الفرص والتسهيلات للاستثمار في السوق السعودي، وبناء شراكات وتعاون مع الجهات والدول الرائدة في هذا المجال.

وبتكامل جهود منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات حققت المبادرات النطاق الأخضر ضمن مبادرات برامج تحقيق الرؤية على منصة «أداء» المتكاملة التابعة للمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة لعام 2021م خلال أربع فترات قياس كانت بنهاية كُل ربع من سنة 2021، وساهم ذلك في التقدم في تحقيق هدف التحول الرقمي وهدف تطوير الحكومة الإلكترونية وهدف تنمية الاقتصاد الرقمي من أهداف برنامج التحول الوطني والتي تساهم في تحقيق رؤية المملكة 2023م.

المرتبة 2

بين دول مجموعة العشرين

في تقرير **التنافسية الرقمية**

المرتبة 7

عالميًا

في مؤشر **سرعة نطاق الإنترنت المتنقل**

03

1. برنامج التحول الوطني

برنامج التحول الوطني

يهدف برنامج التحول الوطني إلى تطوير البنية التحتية اللازمة، وتهيئة البيئة الممكنة للقطاع العام والخاص وغير الربحي لتحقيق رؤية المملكة 2030، وذلك بالتركيز على تحقيق التميز في الأداء الحكومي، ودعم التحول الرقمي، والإسهام في تنمية القطاع الخاص، وتطوير الشراكات الاقتصادية، وتعزيز التنمية المجتمعية، وضمان استدامة الموارد الحيوية.

وتهدف استراتيجية برنامج التحول الوطني إلى تذليل العقبات التي تعيق عملية التحول الرقمي في القطاعين الحكومي والخاص من خلال تطوير الحكومة الإلكترونية، وتنمية الاقتصاد الرقمي، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين الفاعلية الحكومية، كما تهدف إلى تحفيز الاستثمار في تقنية المعلومات لتحسين الخدمات الرقمية والخدمات الحكومية، ورفع جودتها المقدمة من قبل كافة الجهات ذات العلاقة من خلال تعزيز البنية التحتية الرقمية للجهات.

كما تهدف الإستراتيجية إلى تأهيل رأس المال البشري السعودي المتخصص وتوظيفه لتقليص الفجوة بين العرض والطلب في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وتزويد المواطنين بالمعارف والمهارات اللازمة لمواءمة احتياجات سوق العمل المستقبلية، وتهيئة بيئة محفزة للابتكار الرقمي تدعم الرياديين والشركات المحلية الرقمية في تنمية الاقتصاد الرقمي من خلال توفير بيئة حاضنة للأفكار لتحفيز وتبني الأفكار والحلول الرقمية وذلك بهدف بناء نماذج أعمال رقمية أولية وتأسيس الشركات الرقمية الناشئة وجذب الاستثمارات التقنية.

تمثل استراتيجية برنامج التحول الوطني المحرك الرئيس لضمان نجاح التحول الرقمي في المملكة، خاصة أن التحول الرقمي لا يقتصر على رقمنة البيانات فقط من الأنظمة القديمة إلى بيئة تقنية المعلومات، وإنما يتطلب أيضا الابتكار وكذلك تغييرات في السياسات والإجراءات التنظيمية، وفهم الجمهور ومعرفة ثقافة الأعمال والعملاء للاستفادة من الفرص التي تقدمها التقنيات المتقدمة الحديثة، وتسعى الوزارة جاهدة لتحقيق مبادرات الإستراتيجية والتي تشمل:

- تهيئة بيئة مستدامة للنهوض بصناعة تقنية المعلومات والاتصالات ومواكبة التطورات المتسارعة.
- إطلاق برنامج شامل يهدف لنشر الوعي، والمعرفة الرقمية، وتأهيل الكوادر الوطنية.
- تطوير الاستراتيجية وخارطة الطريق والممكنات الأساسية لرقمنة القطاعات ذات الأولولية.
- تحفيز وتبني الابتكار الرقمي من خلال دعم الرياديين والشركات المحلية الرقمية.
- تطبيق حوكمة فعالة ومعايير مشتركة للحكومة الإلكترونية.
- تحفيز التوسع في خدمات الاتصالات عن طريق توفير الطيف الترددي وتسهيل آلية الحصول على التصاريح.
- إطلاق أنظمة وتطبيقات ذكية مشتركة للتعاملات الحكومية.
- تعزيز الأمن الرقمي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.
- تطوير وتفعيل منصات الحكومة الشاملة والمفتوحة.
- إطلاق السحابة الحكومية ورفع مستوى التكامل الحكومي.
- تحفيز الاستثمار في نشر خدمات الاتصالات وخدمات النطاق العريض اللاسلكية في المناطق النائية.
- تحسين جودة واستدامة خدمات الإنترنت وتطوير بيئة مواتية لقطاع الاتصالات من خلال تحديث الأطر التنظيمية والتراخيص.
- ترشيد الإنفاق الحكومي وتفادي الازدواجية في الاستثمار على تقنية المعلومات.
- تحفيز الاستثمار في نشر شبكات الألياف الضوئية في المناطق الحضرية.
- إطلاق برنامج شامل يهدف لنشر الوعي والمعرفة الرقمية وتأهيل كوادر وطنية ذات كفاءة عالية للدفع بعملية التحول الرقمي.
- المبادرة التشريعية لتطوير المكونات الأساسية لضمان جاهزية الجهات الحكومية للاستجابة الفعالة للمستفيدين.
- توفير الدعم للجهات الحكومية لتحسين استجابتها للمستفيدين.

بنية تحتية رقمية متطورة

زيادة سرعة الإنترنت من 9 إلى 179.92 ميجابت/الثانية	وصول حركة البيانات من خلال المقسم الوطني إلى (100 Gbps)
97% نسبة وصول تغطية النطاق العريض اللاسلكي (4G)	أكثر من 6 مليون طالب وطالبة واصلوا تعليمهم من خلال المنصات الرقمية
55 ألف متدرب ومتدربة في تخصصات نوعية بالشراكة مع القطاعين الخاص وغير الربحي	97% من الخدمات الحكومية تقدم إلكترونياً حيث تجاوز عددها 5300 خدمة رقمية
أكثر من مليون طالب و 11 ألف معلم تدربوا على المهارات الرقمية	20 ألف مستفيد من مبادرة المواطنة الرقمية Think Tech

ومن الإنجازات التي حققتها الوزارة خلال العام، وفقاً لمساهمتها في تنفيذ استراتيجية برنامج التحول الوطني ضمن هدف تنمية الاقتصاد الرقمي:

البنية التحتية وتمكين نشر شبكات الاتصالات

- زيادة سرعة إنترنت النطاق العريض المحمول من 9 ميجابت/ الثانية إلى 179.92 ميجابت/ الثانية في الفترة ما بين 2017 وأكتوبر 2021.
- وصول حركة البيانات من خلال المقسم الوطني إلى (100 Gbps) بنهاية الربع الثالث 2021م.
- وصول تغطية النطاق العريض اللاسلكي (4G) إلى أكثر من 97% للعام 2021م.
- الانتهاء من تحديث اشتراطات أبراج وهوائيات الاتصالات اللاسلكية لتمكين نشر شبكات الاتصالات بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان.

الابتكار وريادة الأعمال الرقمية

- مبادرة (فكرة)، وهي مبادرة وطنية للأفكار والمشاريع الرقمية التي تساهم في تحقيق التحول الرقمي في المملكة والارتقاء بها لتصبح أحد أفضل مراكز الابتكار الرقمي الرائدة حول العالم. وتعمل المبادرة على تحفيز المجتمع لإبداء حلول رقمية للتحديات القائمة في مختلف القطاعات وتحويلها إلى شركات ربحية.
- مبادرة (Think Tech) لاستشراف المستقبل ونشر الوعي بتقنيات الثورة الصناعية الرابعة لتحقيق التنمية المستدامة، وبناء نشء واعٍ مبدع متكامل، يملك المهارات التي تؤهله للتعامل مع معطيات العصر، وخلق بيئة جاذبة لأصحاب الأفكار المبدعة، وتحويلها إلى مشاريع مستقبلية ناجحة، وإشعال فتيل الإبداء العلمي ونشر ثقافة الابتكار والاختراء، وبناء جيل مثقف ومنتج وباحث في مجال التصنيع والإنتاج، وتتبنى Think Tech إطلاق عدة مبادرات منها (المعامل الافتراضية، قوافل المستقبل، حلقات النقاش).
- برنامج (ما قبل المسرعة أطلق) والذي يقدم لرواد الأعمال الأدوات والمواد التدريبية اللازمة لتمكينهم من تطوير المشاريع الرقمية، كما يوفر البرنامج خدمات ما قبل تطوير النموذج الأولي، ويعمل البرنامج على ربط المخرجات بالمستثمرين الأفراد والشركات والصناديق لجذب الفرص الاستثمارية نحو تبني المشاريع التي يدعمها البرنامج، ووصل عدد المتقدمين إلى البرنامج إلى 485 متقدماً، وتم اعتماد 30 مشروعاً، وسيتم العمل على توفير الفرص الاستثمارية المناسبة للمشاريع التي تم اعتمادها.

النمو الاقتصادي وخلق الوظائف

- 14.5% مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي، نمو بنسبة 25% عن العام 2017 .
- 18% مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي غير النفطي .
- مساهمة القطاع في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 6.1% في 2020.
- حجم سوق الاتصالات في المملكة 69.16 مليار ريال.
- حجم سوق تقنية المعلومات في المملكة 64.85 مليار ريال .
- حجم سوق التقنيات الناشئة في المملكة 10 مليار ريال.
- حجم سوق البريد في المملكة 6.4 مليار ريال
- وفر القطاع أكثر من 290480 وظيفة، نسبة التوطين فيها 58%.

القدرات الرقمية ووظائف المستقبل

- نمو وظائف القطاع من 246 ألف وظيفة في 2017م إلى ما يقارب 318 ألف وظيفة في 2021.
- ارتفعت نسبة التوطين في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات من 43.3% في عام 2018 إلى أكثر من 58% في عام 2021.
- ارتفعت نسبة مشاركة المرأة من 16.2% في 2018 لتصل إلى 28% وهي نسبة أعلى من متوسط المعدل الأوروبي الذي يبلغ 17%.
- تدريب أكثر من 55 ألف متدرب ومتدربة في تخصصات نوعية كالذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني بالتعاون مع شركائنا من القطاع الخاص والقطاع غير الربحي.
- بالشراكة مع وزارة التعليم، تم إدخال المهارات الرقمية في التعليم، وتدريب أكثر من مليون طالب و11 ألف معلم على المهارات الرقمية.
- إنشاء الأكاديمية السعودية الرقمية من أجل الاستثمار في تنمية القدرات، وبالتعاون مع جامعات عالمية مثل انسياد وهولت تم العمل على تطوير قدرات 150 من قيادات القطاع.
- إطلاق أكبر مبادرة لتنمية القدرات الرقمية مبادرة مهارات المستقبل، لتحديد الفجوات المهارية وتوطين المحتوى التدريبي والتي أهلت أكثر من 55 ألف متدرب وساهمت في خلق 25 ألف وظيفة نوعية خلال العام 2021.
- حازت المملكة على جائزة الاتحاد الدولي للاتصالات **EQUALS** تقديراً لجهودها في تمكين المرأة.

المجتمع الرقمي

ساهمت الوزارة بتهيئتها لبنية تحتية رقمية متينة في تمكين القطاعات الأخرى حيث يمثل التعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية أبرز قصتي نجاح للتحول الرقمي في المملكة.

- بلغ عدد الاستشارات المقدمة افتراضياً في 2020 أكثر من 25 مليون استشارة افتراضية.
- أكثر من 70 مليون موعد تم حجزها خلال 2020 من تطبيق موعد.
- نتج عن ذلك تقليل نسب الزيارات إلى الأطباء في المستشفيات المشاركة في خدمة الطب الاتصالي وتطبيق (صحة) إلى ما نسبته 50%، رافق ذلك انخفاض في معدلات أوقات الانتظار للاستشارات الطبية، حيث انخفضت هذه المعدلات من أشهر إلى أيام.
- أكثر من 6 مليون طالب وطالبة واصلوا تعليمهم عن بعد من خلال المنصات الرقمية في 2020 وحتى 2021.
- طبقت المملكة أكبر تجربة مبنية على الذكاء الاصطناعي في العالم لمراقبة الاختبارات لأكثر من 250 ألف طالب في اختبارات القياس.

الحكومة الرقمية

- 97% من الخدمات الحكومية تقدم إلكترونياً حيث تجاوز عدد الخدمات الحكومية المقدمة رقميا اليوم 5300 خدمة رقمية.
- وصلت نسبة نضوج الخدمات الحكومة الإلكترونية إلى 84% في عام 2021م بعد أن كانت في مستويات 60% في 2017م بحسب مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية (UN EGDI).
- بدعم القيادة الرشيدة ولدعم التحول الرقمي الحكومي، وافق مجلس الوزراء الموقر على إنشاء هيئة الحكومية الرقمية لمواصلة رحلة التحول الرقمي الحكومي من خلال التركيز على:
  - خلق تجربة استثنائية والتركيز على تجربة المواطن دون منغصات.
  - تسريع نماذج الأعمال المبتكرة في التحول الرقمي الحكومي.
  - زيادة الإنتاجية من خلال تأهيل الكوادر الوطنية في القطاع العام وتعظيم العائد على الاستثمارات التقنية.
- أكثر من 17 مليون مستخدم خدمهم تطبيق «توكلنا».
- ومن خلال منصة أبشر التي تخدم أكثر من 23 مليون عميل زاد عدد الخدمات ليصل إلى 330 خدمة قلصت فيها وزارة الداخلية وقت تنفيذ الخدمات إلى 3 دقائق بدلاً عن 240 دقيقة.
- تستهدف استراتيجية برنامج التحول الوطني أن تكون المملكة بحلول عام 2023، ضمن أفضل 30 دولة في الاقتصاد الرقمي، ومحوراً لربط القارات رقمياً، وبلوغ حصة الاقتصاد الرقمي من الناتج المحلي الإجمالي 19.20% بحلول عام 2025، وتطوير البنية التحتية الرقمية، بحيث يتاح لـ 85 % من المساكن في مناطق المملكة سرعة بيانات لا تقل عن 100 ميجا بت في الثانية كما يتاح لـ 95 % من المساكن سرعة بيانات لا تقل عن 20 ميجا بت في الثانية، على افتراض أن عدد المساكن في المملكة هو 6 ملايين مسكن.
- ومن مستهدفات الإستراتيجية كذلك، تحفيز الاستثمار في شبكات خدمات الاتصالات الأساسية لجميع المناطق النائية بالمملكة وشبكات النطاق العريض اللاسلكية عالي السرعة لـ 70% من المنازل في المناطق النائية بالمملكة عن طريق دعم مالي وتنظيمي.

2. برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

يهدف البرنامج إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية، عبر تعظيم القيمة المتحققة من قطاعي التعدين والطاقة والتركيز على محوري المحتوى المحلي والثورة الصناعية الرابعة، ليساهم البرنامج بشكل كبير في تعظيم الأثر الاقتصادي وتنويعه للقطاعات المستهدفة، واستدامة نمو تلك القطاعات وتحقيق ريادتها، وخلق بيئة استثمارية جاذبة فيها. ويعمل البرنامج حالياً على تطوير البنية التحتية لقطاعاته الأربعة لتكون أحد أهم عوامل رفع تنافسية المملكة وجاذبيتها كوجهة مثالية للاستثمار، إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد، وتحسين السياسات والتشريعات الخاصة بالقطاعات لتمكين البرنامج من تحقيق مستهدفاته وتمكين استثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي.

تُعد تنمية الاقتصاد الرقمي أحد أهم ممكنات تعزيز قدرات القطاعات غير النفطية الواعدة والتي تسهم في تنمية وتنويع الاقتصاد، وتحقيق رؤية المملكة 2030 كما تسعى المملكة لرفع نسبة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي لتتوازى مع الاقتصادات العالمية الرائدة، وقد ساهمت الوزارة من خلال عدة مبادرات في تنمية الاقتصاد الرقمي، وتعظيم القيمة المتحققة من قطاع التعدين والاستفادة منها كأهداف استراتيجية لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ومن تلك المبادرات:

- مبادرة البنية التحتية للثورة الصناعية الرابعة.
- مبادرة التحول الرقمي للتعدين.
- مبادرة تطوير قطاع الخدمات البريدية واللوجستية.

ويستهدف البرنامج تسريع تبني الثورة الصناعية الرابعة، التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والروبوتات، والمصانع والمناجم الذكية، وشبكات الكهرباء الذكية، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والتقنيات المتقدمة، لزيادة الإنتاج والتنافسية، وتعزيز الاستدامة، وتأهيل الكوادر البشرية المتخصصة في تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة؛ لشغل الوظائف التي سيتم توليدها، فضلاً عن تطوير البنية التحتية لتقنيات الاتصالات والرقمنة، كممكّن رئيس لنمو وانتشار تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة.

3. برنامج جودة الحياة:

برنامج جودة الحيـــــاة

يُعنى البرنامج بتحسين جودة حياة الفرد والأسرة من خلال تهيئة البيئة اللازمة؛ لدعم واستحداث خيارات جديدة تُعزّز مشاركة المواطن والمقيم والزائر في الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية والسياحية، والأنماط الأخرى الملائمة التي تساهم في تعزيز جودة الحياة، وتوليد الوظائف، وتنويع النشاط الاقتصادي، وتعزيز مكانة المدن السعودية في ترتيب أفضل المدن العالمية.

ويبرز دور الوزارة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لبرنامج جودة الحياة، من خلال المساهمة في الفنون والثقافة وتطوير وتنويع فرص الترفيه لتلبية احتياجات السكان من خلال مبادرتي:

- **مبادرة تنمية قطاع الترفيه المنزلي.**
- **مبادرة البرنامج السعودي للألعاب الإلكترونية.**

وسيواصل البرنامج خلال المرحلة المقبلة جهوده في تمكين قطاعات الثقافة والتراث، والرياضة، والترفيه، والسياحة، إضافة إلى قطاع الهواة. كما يعمل البرنامج على تطوير القطاع البلدي، بما يتضمن أنسنة المدن، وتحسين المشهد الحضري، والارتقاء بالخدمات المقدمة وذلك بهدف تأمين جودة حياة رفيعة لسكان وزوّار المملكة.

وحقق البرنامج خلال العام تقدماً في مؤشرات جودة الحياة الإستراتيجية، والعديد من الإنجازات الداعمة والممكنة لمختلف قطاعات جودة الحياة عبر 122 مبادرة، تقوم على تنفيذها عدة جهات تنفيذية وفقاً لاختصاصاتها، فيما يخدم أهداف رؤية المملكة 2030 الإستراتيجية.

ومن مؤشرات برنامج جودة الحياة مؤشر «نسبة أفضل العناوين التي يتم إتاحتها (مثل الكتب والألعاب الإلكترونية) خلال 3 أشهر من نشرها عالمياً»، الذي يخدم هدف رؤية المملكة 2030 الإستراتيجي في تطوير وتنويع فرص الترفيه لتلبية احتياجات السكان، وقد حقق في 2021م قيمة فعلية مقدارها 72% متجاوزاً المستهدف 70%.

بيئة داعمة لجودة الحياة

100 ألف مستفيد

من برنامج تعزيز ثقافة الابتكار

72%

نسبة الإنجاز

في تطوير وتنويع فرص الترفيه

50 متـدرب

في مجال الألعاب الإلكترونية

10 نماذج عمـل أولـيـة

تم تأسيسها في مجال الألعـاب الإلكترونيـة

9 شركات ناشئة

تم احتضانها في مجال الألعاب الإلكترونية

4. برنامج التخصيص:

برنامج التخصيص

يهدف برنامج التخصيص إلى تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات، مما يحسن من جودة الخدمات المقدمة ويسهم في تقليل تكلفتها، كما يحفز التنوع الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية لمواجهة التحديات والمنافسة الإقليمية والدولية علاوة على ذلك يسعى البرنامج إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحسين ميزان المدفوعات.

وسيركز البرنامج خلال الفترة المقبلة على تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وتعظيم القيمة المستفادة من الأصول الحكومية ورفع كفاءة الإنفاق، حيث سيستمر البرنامج في تطوير استراتيجيات تخصيص قطاعية، تشمل النقل والصحة والتعليم وغيرها، مما سيمكن من إعادة تركيز الجهود الحكومية على الأدوار التشريعية والتنظيمية.

وتستهدف استراتيجية برنامج التخصيص تحرير الأصول المملوكة للدولة أمام القطاع الخاص، وتخصيص خدمات حكومية محددة. وقد ساهمت الوزارة مع البرنامج في خصخصة خدمات حكومية محدّدة عبر مبادرة تسريع تحول مؤسسة البريد السعودي. ومن أبرز المستهدفات للبرنامج بنهاية عام 2025، أن تصل قيمة الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى 143 مليار ريال، وبلوغ قيمة الاستثمارات من عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى 62 مليار ريال، إلى جانب وصول القيمة المالية لكفاءة الإنفاق الحكومي من خلال عمليات الشراكة إلى 14 مليار ريال.

ولدى المملكة أكثر من 160 مشروعا متنوعاً ضمن خط التخصيص في مختلف القطاعات خلال العام القادم 2022، ومن بينها قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والذي يشمل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، وهيئة الحكومة الرقمية.

ومن مبادرات البرنامج التي تساهم فيها الوزارة:

- مبادرة استراتيجية تخصيص قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

"الموافقة على خطة تخصيص قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من مجلس إدارة المركز الوطني للتخصيص"

5. برنامج تنمية القدرات البشرية:

برنامج تنمية القدرات البشرية

يسعى البرنامج لإعطاء المواطن قدرات تمكنه من المنافسة عالمياً، من خلال تعزيز القيم، وتطوير المهارات الأساسية ومهارات المستقبل، وتنمية المعارف، والتركيز على تطوير أساس تعليمي متين للجميع يسهم في غرس القيم منذ سن مبكرة، وتحضير الشباب لسوق العمل المستقبلي المحلي والعالمي، وتعزيز ثقافة العمل لديهم، وتنمية مهارات المواطنين عبر توفير فرص التعلم مدى الحياة، ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، مرتكزاً على تطوير وتفعيل السياسات والممكنات لتعزيز ريادة المملكة.

وشاركت الوزارة في برنامج تنمية القدرات البشرية، لضمان المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وبناء رحلة تعليمية متكاملة، وذلك من خلال مبادرتي:

- برنامج تطوير مهارات مؤسسي الشركات الريادية الرقمية.
- برنامج المهارات الرقمية للكبار.

وشهدت منظومة تنمية القدرات البشرية في المملكة العديد من الإنجازات في الفترة الماضية، أهمها استمرار العملية التعليمية رغم ظروف جائحة كورونا، فقد تم تدشين العديد من المنصات الرقمية مثل «الروضة الافتراضية» و «مدرستي» وإطلاق وتفعيل الفصول التفاعلية، التي تستخدم وسيلة داعمة لإيصال المحتوى التعليمي للطلبة.

ومن مستهدفات استراتيجية البرنامج تحسين تكافؤ فرص الحصول على التعليم، وتحسين مخرجات التعليم الأساسية، وضمان المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وتحسين جاهزية الشباب لدخول سوق العمل، وتعزيز ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، والتوسع في التدريب المهني لتوفير احتياجات سوق العمل.

ويستهدف البرنامج بحلول عام 2025 بلوغ نسبة الالتحاق بالتعليم في مرحلة رياض الأطفال إلى 40%، وأن تصنف 6 جامعات سعودية ضمن أفضل 200 جامعة عالمياً، وتحتل المملكة المرتبة الـ45 في مؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي على مستوى 147 دولة، بالإضافة إلى بلوغ نسبة التوطين في الوظائف عالية المهارات إلى 40%.

ومن الإنجازات التي حققها البرنامج إطلاق إصدارات جديدة لتحديد المرحلة العمرية للطفل لكل محتوى، والتي تمكن ولي الأمر من الاطلاع على مستوى الطفل ومعرفة مستوى تقدمه، وبلغ عدد المستفيدين من المنصة أكثر من 300 ألف مستفيد.

كما دعم البرنامج التعليم عن بعد عبر تفعيل المنصات الإلكترونية، التي استفاد منها أكثر من 9 ملايين مستفيد، بالإضافة إلى تفعيل البث التلفزيوني لـ 23 قناة فضائية لاستمرار العملية التعليمية عن بعد، إلى جانب تقديم 3700 برنامج للتطوير المهني لأكثر من 420 ألف من شاغلي الوظائف التعليمية في المجالات التخصصية والتربوية والتقنية، وذلك عن طريق منصة تعليمية متخصصة.

5 معسكرات

تم إطلاقها ضمن معسكرات همّة الرقمية

647 خريج

من معسكرات الهمم يلتحقون بسوق العمل

3500 متدرب

تم تأهيلهم في الشركات العالمية

توظيف 5402

بعد تدريبهم إلكترونياً

6. برنامج خدمة ضيوف الرحمن

برنامج خدمة ضيوف الرحمن

يتمثل دور البرنامج في إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المسلمين لأداء فريضتي الحج والعمرة على أكمل وجه، والعمل على إثراء وتعميق تجربتهم، من خلال تهيئة الحرمين الشريفين، وتحقيق رسالة الإسلام العالمية، وتهيئة المواقع السياحية والثقافية، وإتاحة أفضل الخدمات قبل وأثناء وبعد زيارتهم لمكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة، وعكس الصورة المشرّفة والحضارية للمملكة في خدمة الحرمين الشريفين وضيوف الرحمن.

وساهمت خدمات الوزارة في تحقيق البرنامج العديد من الإنجازات، أبرزها إتاحة التأشيرات الإلكترونية للحجاج والمعتمرين من جميع الدول وتمديد فترة موسم العمرة، إضافة إلى العديد من الإنجازات التقنية من أهمها مبادرات «إياب»، «والحج الذكي»، «وحج بلا حقيبة»، إضافة إلى التأمين الصحي الشامل.

ويسعى البرنامج في المرحلة المقبلة إلى تقديم تجربة تحولية روحانية لضيوف الرحمن من خلال تسهيل الإجراءات وتيسيرها لاستضافة المزيد من المعتمرين، وتهيئة مواقع التاريخ الإسلامي بشكل يضمن إثراء التجربة الدينية والثقافية للحجاج والمعتمرين، وتحقيق التكامل بين الجهات كافة للارتقاء بمنظومة الخدمات المقدمة عبر 16 مساراً ذا أولوية؛ لتمكين 30 مليون معتمر من تجربة إيمانية تحولية.. من الفكرة إلى الذكرى.

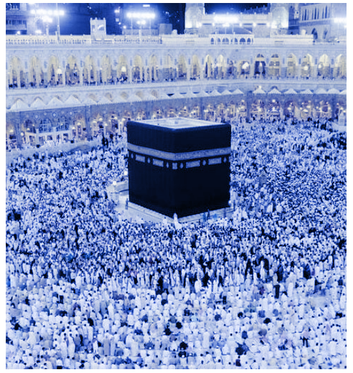

ومن أبرز الإنجازات التي حققها البرنامج، اعتماد التأشيرات الإلكترونية للحجاج والمعتمرين، وتقليص مدة الحصول على تأشيرة القدوم للمملكة لأداء مناسك العمرة من 14 يوماً إلى 5 دقائق فقط، وبلوغ معدل انتظار ضيوف الرحمن عند المنافذ إلى 15 دقيقة، حيث ساهمت مبادرة طريق مكة في تسهيل إجراءات دخول ضيوف الرحمن عبر منافذ المملكة. بالإضافة إلى تأسيس منصة التدريب الإلكتروني (وفادة)؛ لتدريب وتأهيل العاملين في قطاع خدمة ضيوف الرحمن، لتعزيز ثقافة الضيافة والترحاب والحفاوة لدى العاملين في قطاع خدمة ضيوف الرحمن.

خدمات تقنية لضيوف الرحمن

تأشيرات إلكترونية

للحجاج والمعتمرين

روبوتات لمساعدة الحجاج

ولمراقبة ومتابعة الالتزام بالتدابير الاحترازية والوقائية

مبادرة الحج الذكي

لتأسيس مسار إلكتروني موحد

إتاحة تطبيقات

(المقصد ومناسكنا وتروية) التي لا تحتاج إلى الاتصال بشبكة النت

توفير 5,400 نقطة

للوصول إلى الإنترنت بـ "الواي فاي" في مكة والمشاعر المقدسة

03

القفـزات في المـؤشــرات الـدوليــة التي ساهمت في تحقيها المنظومة

تقرير النهضة الرقمية
المركز الأوروبي للتنافسية الرقمية

حلت المملكة في المركز الثاني عالميًا بين دول مجموعة العشرين ضمن تقرير التنافسية الرقمية لعام 2021 الصادر عن المركز الأوروبي للتنافسية الرقمية، والذي يعتمد على محورين أساسيين هما البيئة التنظيمية، والثقافة الرقمية، حيث يقيس المؤشر مدى التقدّم المتحقق في مجال التنافسية الرقمية بناء على هذين المحورين من خلال قياس التحسن في 10 مؤشرات فرعية، وقد حققت المملكة تقدّما بـ(169) درجة عن تقييمها في النسخة السابقة من المؤشر.

مؤشر النطاق العريض المتنقل

حققت المملكة المرتبة السابعة عالمياً من بين 135 دولة، في مؤشر النطاق العريض المتنقل الصادر عن (SpeedTest by Ookla)، وساهم في تحقيق هذا المنجز الجهود المبذولة من قبل وكالة الوزارة للاتصالات والبنية التحتية وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات في تحسين البنية التحتية للاتصالات في المملكة.

مؤشر المدن الذكية

حققت مدينة الرياض قفزة نوعية ومميزة في مؤشر المدن الذكية لعام 2021م الصادر عن طريق معهد IMD، حيث تقدمت 23 مرتبة عن العام الماضي لتصبح ثالث أذكى مدينة بين عواصم دول مجموعة العشرين والمدينة رقم ثلاثين على المستوى العالمي، وساهم في تحقيق هذا المنجز مختلف الجهود التي قامت بها منظومة الاتصالات على مستوى تطوير البنية التحتية للاتصالات و تطوير الخدمات الحكومية عبر الإنترنت وتطوير القدرات الرقمية وغيرها.

مؤشر الابتكار العالمي
(Global Innovation Index)

تصدر المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) بالتعاون مع جامعة كورنيل ومعهد بورتولانز وبعض الجهات الأخرى مؤشر الابتكار العالمي سنوياً بهدف قياس قدرة الدول على تحفيز الابتكار، وذلك من خلال 7 محاور هي المؤسسات، ورأس المال البشري، والبحث، والبنية التحتية، ونضج السوق، ونضج الأعمال، ومخرجات المعرفة والتقنية، ومخرجات الإبداع.

تقدمت درجة المملكة لتصل إلى 31.8 وحصلت على المرتبة ال66 في نسخة عام 2021م للعام الثاني على التوالي، بينما ارتفع تصنيفها في المؤشر الفرعي لإنتاج الابتكار من 77 في عام 2020 إلى المرتبة 72 عام 2021، إلى جانب ارتفاعها في العديد من المؤشرات الفرعية الأخرى كالبحث والتطوير 26، والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 28، وسهولة حماية المستثمرين 3، والقيمة السوقية للناتج المحلي الإجمالي 6.

	2019	2020	2021
الترتيب العالمي في المؤشر	68	66	66
القيمة المحققة في المؤشر	32.93	30.94	31.8

مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية
(UN E-Government Development Index)

يعنى مؤشر الحكومة الإلكترونية، والذي يصدر عن الأمم المتحدة، بمدى التقدّم والتطوّر في التحوّل إلى التعاملات الإلكترونية في المجال الحكومي، وتحوّل الخدمات رقمياً، ومدى توفّر وانتشار البنية التحتية الرقمية التي يتم من خلالها الوصول إلى تلك الخدمات، ومدى توفّر المهارات والمعرفة لدى العموم لاستخدام تلك الخدمات.

وقد أثمرت جهود اللجنة التوجيهية لمؤشر الحكومة الإلكترونية التي كوّنتها الوزارة العام الماضي مع الجهات ذات العلاقة، والتي عملت على تحليل المؤشرات الفرعية وإسناد مهمة تحسين كل منها للجهة المعنية به، ووضع خطة عمل متكاملة لتحسين نتائج المؤشر في مختلف محاور المؤشر، في تحقيق تقدّم في قيمة المؤشر وترتيب المملكة في المؤشر، حيث صعدت المملكة (9) مراكز لتصل إلى المركز (43) عالمياً.

	2018	2020
الترتيب في مؤشر الحكومة الإلكترونية	52	43
قيمة مؤشر الحكومة الإلكترونية	0.7119	0.79

مؤشر التنافسية الرقمية العالمي
(World Digital Competitiveness)

يعنى مؤشر التنافسية الرقمية العالمي الذي يصدره المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) بقياس جاهزية الدول على التكيّف مع مستجدات التقنيات الرقمية وجاهزيتها للاستفادة من تلك التقنيات في دعم التحوّل الاقتصادي للأعمال والحكومة والأفراد. حيث يتم تقييم مدى جاهزية وقدرة الدول من خلال ثلاثة محاور رئيسة هي المعرفة، والتقنية، والجاهزية للمستقبل.

	2019	2020	2021
الترتيب العالمي في المؤشر	39	34	36
القيمة المحققة في المؤشر	69	67.9	64.35

مؤشر الاتصال المتنقل
(Mobile Connectivity Index)

يصدر مؤشر الاتصال المتنقل عن الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المتنقل (GSMA)، ويعنى بالعوامل الممكّنة للاتصال بالإنترنت عبر شبكات الاتصالات المتنقلة، حيث يقيس المؤشر جودة البنية التحتية لشبكات الاتصالات المتنقلة لتقديم خدمات الإنترنت عالي السرعة، ومدى تناسب أسعار اشتراكات خدمات الاتصالات المتنقلة مع مستويات الدخل، وجاهزية الأفراد من ناحية المعرفة والمهارات لاستخدام الإنترنت، وتوافر المحتوى والخدمات على الإنترنت ذات الفائدة للمجتمع. وقد تقدمت المملكة ثلاثة مراكز لتحلّ في المركز 44 عالمياً في عام 2020، مع تفوقها في المؤشر الفرعي لتغطية شبكات الجيل الخامس، لتكون في المركز الأول عالمياً.

	2019	2020
الترتيب العالمي في المؤشر	47	44
القيمة المحققة في المؤشر	70.8	72.6

مؤشر الجاهزية الشبكية
Network Readiness Index (NRI)

يقيس مؤشر الجاهزية الشبكية إمكانيات الدول على استثمار الفرص التي تقدمها تقنيات المعلومات والاتصالات، وارتفع ترتيب المملكة في مؤشر الجاهزية الشبكية، الذي يقيّم اقتصاديات الدول للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليصل إلى المرتبة 40 في عام 2021.

	2020	2021
الترتيب العالمي في المؤشر	41	40
القيمة المحققة في المؤشر	57.97	60.23

03

الهيكل التشغيلي
لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

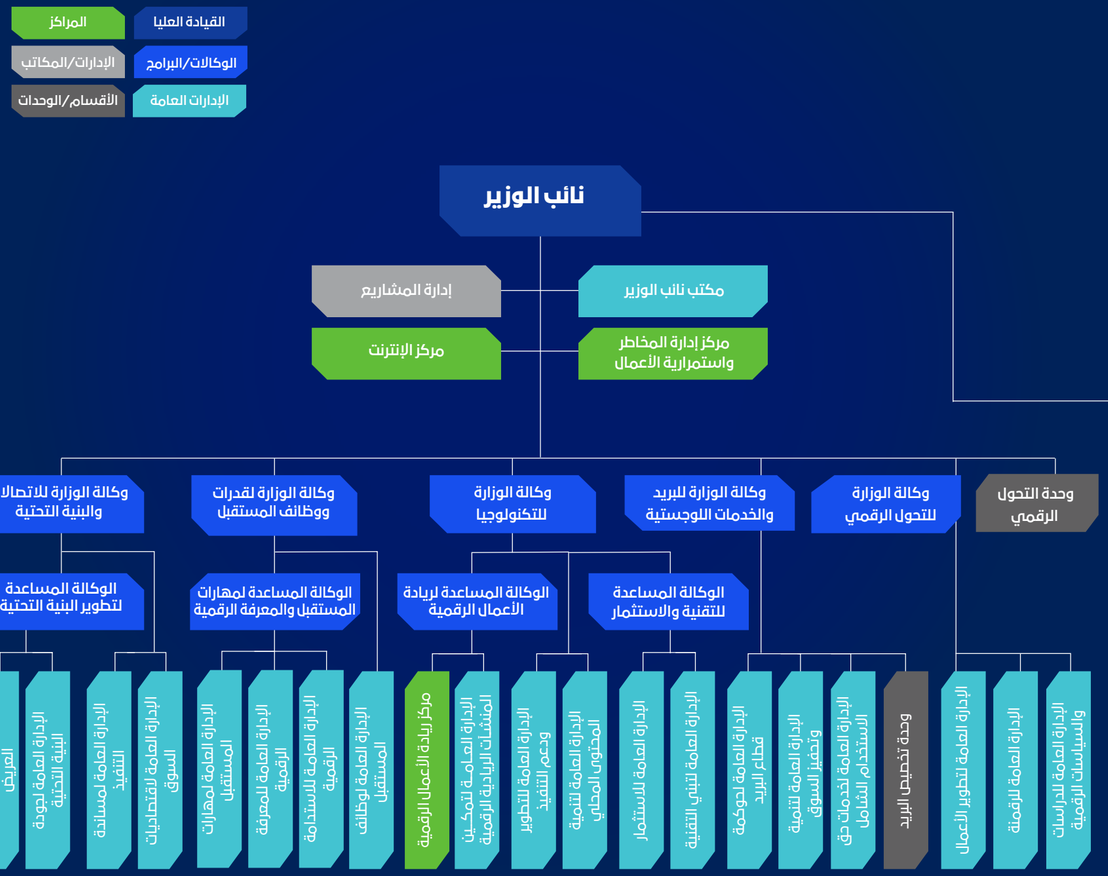

4

الإنجازات

04

تعزيز كفاءة سوق الاتصالات

تعمل وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالشراكة مع العديد من الجهات الحكومية والخاصة على تسريع تبني تطبيقات التقنيات الحديثة، لتمكين الوصول إلى الحلول الذكية في مختلف المجالات والقطاعات، كالتعليم، والصناعة، والزراعة، والسياحة، والإسكان. وبذلك تعظيم أثر التقنيات المتقدمة في تحقيق مستهدفات رؤية 2030.

وساهمت جهود الوزارة خلال عام 2021 في زيادة جودة خدمات الاتصالات وسرعاتها خصوصا في القرى والهجر، كما بلغت تغطية شبكة الجيل الرابع نحو97% من المملكة، ووصلت حركة الإنترنت المحلية عبر المقسم الوطني إلى 100 جيجابت في الثانية، ووصلت سعات مراكز البيانات إلى 90 ميجاواط، مع مواصلة العمل على تهيئة البنية التحتية لضمان استمرارية خدمات الإنترنت وتوفير سعات ربط عالية.

كما وضعت الوزارة ركائز استدامة ونمو لتفعيل دور قطاع الاتصالات كركيزة للاقتصاد الرقمي، إذ أطلقت دليلاً استرشادياً للمدن الذكية، وعملت على معالجة الفجوات في قطاع التلفزيون المدفوع، كما حققت قدراً من النجاح التجاري لحلول الجيل الخامس وإنترنت الأشياء، عبر تبنيها لتطبيقات متقدمة كالخدمات الصحية عن بعد، وتحسين تجربة السائح والزائر، وتمكين تطبيقات المطارات الذكية، والتنمية الزراعية.

وتماشيًا مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، قامت الوزارة بتوطين عدد من الخدمات المحلية والعالمية وشبكات نشر المحتوى، وعملت بالشراكة مع المشاريع الكبرى على تطوير البنية التحتية الرقمية فيها مثل «نيوم» و «روشن»، إلى جانب إيصال خدمة الألياف الضوئية لعدد من مشاريع الإسكان، والبدء في تجارب إيصال الألياف الضوئية الهوائية إلى المنازل.

6
بطولات
من أكبر بطولات الرياضات الإلكترونية، تم رعايتها

6
مليون مشترك
استفادوا من باقات بمييزات تم توفيرها للاعبين

100
ألف لاعب
استفادوا من خدمات الدعم الفني

البنية التحتية الرقمية في المشاريع الكبرى

توفر البنية التحتية الرقمية المتطورة في المشاريع الكبرى مناخًا جاذبًا للاستثمارات الخارجية، كما تشكل قوة دافعة للاقتصاد السعودي مما يجعل من المملكة مركزا اقتصادياً إقليميا وعالميا رائدا، وقد نجحت الوزارة في تطوير نماذج أعمال لتمكين نشر البنية التحتية الرقمية للمشاريع الكبرى مثل نيوم، والذي تم تزويد مطاره بخدمات الجيل الخامس، إضافة إلى تطوير دراسة جدوى مراكز البيانات وعرضها على شركة روشن العقارية لزيادة عدد المشاريع الكبرى المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة في استضافة مراكز البيانات وتحفيز نموها، إضافة إلى معالجة التحديات التنظيمية في نشر خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في المشاريع الكبرى، والمنازل الذكية وزيادة الوعي بأهميتها في الارتقاء بجودة حياة الأفراد والمجتمع الرقمي.

بنية رقمية

تمثل البنية التحتية الرقمية جزءا أصيلا من رؤية المملكة 2030، وبرنامج التحول الوطني الذي صاحبها منذ إطلاقها، ومحور أساسي في البناء الاقتصادي المستدام، إذ أن الاستثمارات التي ضخت فيها خلال السنوات الماضية والتي تجاوزت قيمتها 55 مليار ريال ساهمت في نمو جميع القطاعات وتقدم المملكة عالميا في سرعات الإنترنت المتنقل.

وقد وضعت الوزارة ركائز لاستدامة ونمو قطاع الاتصالات ليكون قاعدة الاقتصاد الرقمي، عبر زيادة كفاءة الاستثمارات في القطاع وتحفيز تبني التقنيات الناشئة، ويتوقع أن يسهم ذلك في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وزيادة الصادرات الخدمية وتمكين التحول الرقمي في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

سياسة البنية التحتية

تتفرع سياسة البنية التحتية الرقمية من سياسة الاقتصاد الرقمي، وتعنى بطموحات قطاع البنية التحتية وتهدف السياسة لتحسين الإطار التنظيمي لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة؛ وذلك بمراجعة ووضع السياسات والتشريعات والإجراءات والقواعد اللازمة لتساهم في توسعة وتمكين البنية التحتية الرقمية ورفع المستوى العام لجودة القطاع مما يسهم في زيادة جاذبية القطاع للاستثمارات وتعظيم العائد منها.

دليل المدن الذكية

اتساقاً مع رؤية 2030 في استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تعزيز البنى التحتية، لتحقيق الرفاهية لمواطني المملكة والمقيمين فيها عبر إنشاء مدن ذكية خالية من التلوث، أطلقت الوزارة دليلاً استرشادياً بهدف تقديم التوجيه التقني للهندسة المعمارية للمدن الذكية، وتوحيد عملية التنفيذ بما يتماشى مع برنامج المدينة الذكية الذي سيدفع النمو الاقتصادي وتغيير الحياة للأفضل.

97% من المملكة مغطاة بشبكة الجيل الرابع

تضع الوزارة ضمن أهدافها تحسين خدمات الاتصالات وجودتها؛ لتأمين سرعات إنترنت لاسلكية عالية السرعة، وذلك عبر تحسين سعة وكفاءة شبكات الاتصالات؛ التي تقدم خدماتها للمستخدمين بأداء فائق الجودة وخصوصا عند التنقل بسرعات عالية، لذا واصلت الوزارة جهودها في تغطية مناطق المملكة بخدمات شبكة الجيل الرابع، ونشر النطاق العريض، حيث أثمرت تلك الجهود عن بلوغ نسبة تغطية شبكة الجيل الرابع نحو97% من مناطق المملكة مقارنة بـ 95% في 2020، وبالشراكة مع القطاع الخاص تمكنت الوزارة من نشر النطاق العريض اللاسلكي لأكثر من 79% من المنازل في القرى والهجر، مما يُسهم في زيادة جودة خدمات الاتصالات وارتفاع السرعات خصوصا في المناطق النائية.

بنية تحتية رقمية متطورة

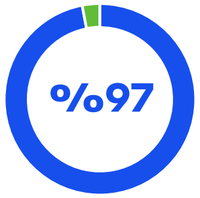

من مناطق المملكة مغطاة بخدمات الجيل الرابع

من منازل القرى والهجر مغطاة بالنطاق العريض

تبني التقنيات الحديثة

مع إحداث تقنية الجيل الخامس نقلة نوعية في الخِدمات التي تقدمها شبكات الاتصالات المتنقلة في المملكة، وكونها أصبحت ممكناً رئيساً للتطبيقات العصرية ومنها المدن والمنازل الذكية، والمركبات الذكية، تعمل الوزارة على تمكين تبني تطبيقات التقنيات الحديثة بالتعاون مع الإدارات والجهات المختلفة، وتطوير تجارب الجيل الخامس مع الجهات الحكومية المختلفة، مما يُسهم في تحقيق النمو والتطور والتحول التقني وتحفيز الطلب على التقنيات المستقبلية.

ومن الخطوات التي اتخذتها الوزارة في هذا الجانب - بالتعاون مع جامعة الملك سعود والقطاع الخاص – تأسيس المركز الوطني لتقنيات شبكات المستقبل لتطوير تطبيقات الجيل الخامس وتوفير المنصات والفرص اللازمة لتسريع تبني أفضل ممارسات الجيل الخامس في العالم، إلى جانب إنشاء وتطوير خطة هاكاثون لتجارب الجيل الخامس، لزيادة الوعي وتمكين الموهبة بين الشباب لمواكبة التقنيات الناشئة.

كما تم إنشاء مرصد الجيل الخامس بحيث يكون المرجع الموحد لرصد كل ما يتعلق بتطبيقات إنترنت الأشياء والجيل الخامس في المملكة العربية السعودية، إلى جانب توقيع مذكرات تفاهم مع القطاع الخاص لتطوير عدد من تجارب الجيل الخامس في قطاعات مختلفة.

وصول الطاقة الاستيعابية لمراكز البيانات إلى 90 ميجاواط

عملت الوزارة على زيادة سعات مراكز البيانات خلال هذا العام إلى 90 ميجاواط مقارنة بـ 60 ميجاواط في عام 2020؛ لتوفير القدرة على استضافة محتوى وخدمات الإنترنت الدولية، والتي تعد إحدى ركائز تمكين المملكة لتكون وجهة رقمية عالمية، وتم توقيع 7 اتفاقيات مبادئ عمل مع شركات محلية ودولية لبناء مراكز بيانات.

استراتيجية التلفزيون المدفوع

مع تنامي الطلب على خدمات التلفزيون المدفوع في السعودية، لا سيما من فئة الشباب الذين يمثلون النسبة الأكبر في تركيبة المجتمع السعودي، تحرص الوزارة على توفير بنية تحتية تمكن شركات التلفزيون المدفوع من التحول لنماذج العمل الحديثة، وعليه قامت الوزارة بتطوير الإستراتيجية الوطنية لقطاع التلفزيون المدفوع التي تركز فيها على الفجوات في قطاع التلفزيون المدفوع، بهدف المحافظة على نمو قطاع الاعلام واستدامته المستقبلية. وضمان وجود حوكمة وإطار تنظيمي وحوافز ومبادرات تتناسب مع قطاع التلفزيون المدفوع في المملكة.

شراكة استراتيجية مع القطاع البلدي

استمرارًا لجهود الوزارة في تحقيق نقلة نوعية لخدمات الاتصالات في كافة مناطق المملكة، خاصة مدينة مكة المكرمة، التي تحظى باهتمام القيادة الرشيدة، خدمة للحرمين الشريفين وقاصديهما، تعاونت الوزارة مع أمانة العاصمة المقدسة؛ لتذليل التحديات التي تواجه نشر خدمات الاتصالات في مدينة مكة المكرمة، وتوفير البيئة الجاذبة والممكنة للاستثمار في المدن السعودية تماشيًا مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وتم توقيع سلسلة من الاتفاقيات الثنائية بين أمانة العاصمة المقدسة وعدد من شركات الاتصالات العاملة في المملكة بحوالي 450 مليون ريال.

وتأتي هذه الاتفاقيات في إطار الجهود المبذولة للرفع من مساهمة القطاع الخاص في تنمية المدن، وتمكين التحول الرقمي لتوفير مكونات المدن الذكية ورفع كفاءة استغلال العقارات البلدية، لينعكس ذلك على تحقيق مستويات متصاعدة من الاستدامة المالية للمدن؛ بهدف رفع جودة الخدمات المقدمة فيها.

90 ميجاواط

زيادة الطاقة الاستيعابية لمراكز البيانات خلال العام

450 مليون ريال

قيمة الاتفاقيات الثنائية بين أمانة العاصمة المقدسة وعدد من شركات الاتصالات

7 اتفاقيات

مبادئ عمل لبناء مراكز بيانات

82 % نسبة

تحسن متوسط زمن الاستجابة لمنصات الألعاب الإلكترونية

دعم مشاريع الإسكان

في إطار المبادرة الطموحة للوزارة ضمن رؤية 2030، وكإحدى مبادرات برنامج التحول الوطني، تعمل الوزارة على نشر خدمات النطاق العريض من خلال تنفيذ شبكة الألياف الضوئية «الفايبر FTTH» في مدن ومناطق المملكة.

فقد وقعت الوزارة مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان اتفاقية لإيصال خدمة الألياف الضوئية لمشاريع الإسكان من قبل مزودي الخدمة، كما وقعت الوزارة اتفاقية مع شركة سلام لتنفيذ 6 مشاريع سكنية مع العمل على إيصال الخدمة لمشروع إسكان بريدة وإسكان عرعر.

وستمكن شبكة الألياف الضوئية المشتركين من تبادل البيانات والمحتوى، والوصول للشبكة العنكبوتية بسرعات عالية وموثوقية كبيرة، مما يدعم ويسرّع من التحوّل الرقمي في المملكة لشتى أنواع التطبيقات الحياتية ويفتح الأبواب الواسعة لفرص عمل جديدة.

الألياف الضوئية الهوائية

تعمل الوزارة حالياً على إيصال الألياف الضوئية الهوائية إلى 1500 منزل في حوطة سدير بالمنطقة الوسطى، و 2680 منزل في العقيق بمنطقة الباحة، وذلك ضمن مشروع تجريبي لنشر الألياف الضوئية الهوائية، التي توفر40% من التكلفة، وتساهم في سرعة النشر نظراً لمحدودية الحاجة للحفر.

04

تطوير القدرات الرقمية

أولاً: دعم تنظيم وتوطين وظائف القطاع

تواصل الوزارة جهودها لتحفيز التوطين في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ودعم توفير فرص عمل نوعية للكوادر الوطنية، وتقديم الممكنات والبرامج المحفزة للقطاع الخاص، وذلك بالتعاون مع العديد من الجهات الحكومية والخاصة.

وقد وضعت الوزارة كامل ثقتها في أبناء وبنات الوطن للمساهمة في تنمية قطاع التقنية، والدفع بمسيرة التحول الرقمي، وهي تبذل جهوداً حثيثة لمنحهم فرص عمل لائقة وتوفير بيئة عمل مناسبة ومحفزة لهم، وتعزيز عملهم في الوظائف المحورية للإسهام في تنمية القطاع الخاص، مع العمل على إزالة جميع المعوقات أمامهم وأمام الشركات العاملة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

عملت الوزارة بالتعاون مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية ولجنة الاتصالات وتقنية المعلومات باتحاد الغرف السعودية على تفعيل قرار توطين مهن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المنشآت التي لديها 5 عاملين فأكثر من خلال 3 مسارات (مسار الوظائف الهندسية في الاتصالات وتقنية المعلومات، ومسار وظائف البرمجة والتطوير والبيانات، ومسار الوظائف الفنية للتشغيل والصيانة في الاتصالات وتقنية المعلومات)، مستهدفة بذلك توفير 9 آلاف فرصة عمل، وتم تحديد الأجر المحتسب في توطين وظائف الاتصالات وتقنية المعلومات المستهدفة عند 7 آلاف ريال للمهن التخصصية و5 آلاف ريال للمهن الفنية كحد أدنى إلى جانب دعم التوظيف والتدريب في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. ورغبة في تجويد ومعالجة تحديات بيانات سوق العمل في مهن القطاع بدأت الوزارة في تصميم مرصد لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات ليساهم في دعم متخذ القرار في تصميم وبناء المبادرات والسياسات الممكنة والداعمة لرؤية المملكة 2030 فيما يخص تنمية القدرات ودعم برامج التوظيف والتدريب والتأهيل للكوادر الوطنية.

وأطلقت مبادرة تحفيز القطاع الخاص لتوطين مراكز تطوير البرمجيات والتطبيقات ومراكز التعهيد والاتصال، والتي تساهم في إنشاء وتوسعة أكثر من 19 مركزاً موزعة في 7 مناطق مختلفة مساهمة في دعم توظيف أكثر من 1000 كادر وطني، من خلال تحفيز القطاع الخاص، خاصة الشركات التقنية لتوسع نطاق أعمالها إلى المناطق الأقل حظاً من ناحية الفرص الوظيفية والأعمال وارتفاع نسبة البطالة بهدف توطين التقنية محلياً وتحقيق تنمية اقتصادية مناطقية ورفع الناتج المحلي غير النفطي بالإضافة إلى رفع المحتوى المحلي التقني وذلك بتحفيز توطين عدد من المراكز التقنية المتخصصة في تطوير التطبيقات والبرمجيات و مراكز التعهيد والاتصال لخلق فرص وظيفية نوعية في عدد من مناطق المملكة. وأضافت الوزارة 12 نشاطاً اقتصادياً جديداً في التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4) في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة وما تحويه من تقنية ناشئة.

تلك الجهود ساهمت في وصول عدد وظائف مهن الاتصالات وتقنية المعلومات إلى **290,480 ألف** وظيفة بنسبة توطين تجاوزت 58 % ونسبة مشاركة المرأة تجاوزت 28 %.

58% نسبة توطين الاتصالات وتقنية المعلومات

ارتفعت نسبة توطين مهن الاتصالات وتقنية المعلومات خلال العام إلى 58%، حيث ساهم قرار توطين مهن الاتصالات وتقنية المعلومات بزيادة نسبة التوطين إلى 25%، والذي يهدف إلى تمكين الكوادر الوطنية في الاتصالات وتقنية المعلومات من الحصول على فرص عمل نوعية ومحفزة للإسهام في تنمية القطاع الخاص والدفع بمسيرة التحول الرقمي. واستهدفت الوزارة من القرار توفير 9 آلاف فرصة وظيفية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحفيز نموه، وحددت الأجر المحتسب في توطين وظائف الاتصالات وتقنية المعلومات المستهدفة عند 7 آلاف ريال للمهن التخصصية و5 آلاف ريال للمهن الفنية كحد أدنى.

12 نشاطاً اقتصادياً جديداً

أضافت الوزارة بالتعاون مع الهيئة العامة للإحصاء 12 نشاطاً اقتصادياً جديداً في التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية (ISIC4) في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات؛ لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، ومنها تصميم واجهة وتجربة المستخدم، وتقنيات التنقل الذاتي، وتقنيات الروبوت، وتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد، وتقنيات الواقع الافتراضي والمعزز. وعلى إثر ذلك تم العمل على إعادة تنظيم منشآت قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال العمل على هيكل تنظيمي للكيانات وربطها بالأنشطة الفرعية حسب التصنيف الوطني لأنشطة الاقتصادية.

برامج لدعم التوظيف والتدريب

دعمت الوزارة التوظيف والتدريب في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بـ 7 برامج، من خلال توقيعها اتفاقية تعاون مع صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، ما أسهم في زيادة الدعم المادي للمهن، واستحداث وظائف حرة كما في برنامج العمل الحر أو التدريب التخصصي للقيادات أو دعم التدريب على رأس العمل وغيرها من البرامج الداعمة للقطاع، مثل دعم الشهادات الاحترافية والنوعية، والتدريب الإلكتروني «دروب»، ومعاهد الشراكات الإستراتيجية.

مرصد لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات

شرعت الوزارة في العمل على تصميم مرصد لوظائف الاتصالات وتقنية المعلومات، بالتعاون مع كل من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، والهيئة العامة للإحصاء، ومركز استشراف التقنية بالوزارة؛ لتجويد ومعالجة تحديات بيانات سوق العمل في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحديد وتوحيد المؤشرات وتعريفها وآليات احتسابها.

وسيسهم المرصد في دعم متخذي القرار في تصميم وبناء المبادرات والسياسات الممكنة والداعمة لرؤية المملكة 2030 فيما يخص تنمية القدرات ودعم برامج التوظيف والتدريب والتأهيل للكوادر الوطنية.

«مهارات المستقبل»

حققت مبادرة «مهارات المستقبل» وتجاوزت مستهدفاتها لنهاية 2021 بدعمها لتدريب أكثر من 55 ألف متدرب وتوظيف أكثر من 25 ألف كادر وطني من حديثي التخرج والمنقطعين عن العمل لمدة تزيد عن 90 يوماً في أكثر من 3500 شركة محلية وعالمية.

إذ سعت الوزارة ممثلة في المبادرة التي أطلقتها في مطلع العام 2020 إلى تأهيل وتمكين الكوادر الوطنية من خلال بناء نموذج مستدام لسد الفجوة الرقمية بين العرض والطلب المهاري في سوق العمل بالشراكة مع الجهات الحكومية، والشركات القيادية المتميزة في القطاع الخاص محلياً وعالمياً، إلى جانب رواد الأعمال والقطاع غير الربحي، كما عملت المبادرة على توفير برامج تدريبية في عدة مسارات منها البيانات والذكاء الاصطناعي، وتصميم وتطوير البرمجيات، والبنية التحتية، وإنترنت الأشياء، والأمن السيبراني.

ومن أنشطة مبادرة مهارات المستقبل:

معسكرات مهارات المستقبل: تم إقامة معسكرات تدريبية مكثفة لتأهيل الباحثين عن عمل بالمهارات اللازمة في أبرز المجالات التقنية الواعدة من خلال أكاديميات محلية كالأكاديمية السعودية الرقمية وأكاديمية طويق وبالشراكة مع جهات حكومية وخاصة مثل وزارة الصناعة والثروة المعدنية،

دورات تدريبية متخصصة: دورات تدريبية نوعية طورت بالشراكة مع أفضل شركاء التدريب، تستهدف رفع المهارات الرقمية للموظفين والباحثين عن عمل في التقنيات الحديثة.

التدريب التعاوني: برامج تدريبية تم تصميمها بعناية لتتضمن سلسلة من الأنشطة التعليمية والتطبيقية المتوائمة مع متطلبات سوق العمل ومتطلبات التدريب التعاوني في الجامعات، بالتعاون مع جهات تدريبية محلية أو عالمية.

سفراء تقنيات المستقبل: يهدف البرنامج بالتعاون مع جامعة ستانفورد إلى مواءمة المخرجات التعليمية من خلال إنشاء مقرر تقني 101 في الجامعات السعودية وتأهيل سفراء بالشراكة مع 38 جامعة في مختلف أنحاء المملكة.

إطلاق البرنامج المتخصص في العمل الحر: يأتي البرنامج بهدف زيادة عدد العاملين السعوديين في مجال العمل الحر ورفع نسبة الحصة السوقية للسعوديين فيه إضافة إلى التوعية بمفهوم العمل الحر وفرصه المتاحة في السوق مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى التوطين عن طريق تغطية الاحتياج في هذا المجال وارتفاع العائد على النشاط المحلي وإيجاد فرص عمل جديدة وفق أنماط العمل المختلفة.

توطين مراكز تطوير التطبيقات والتعهيد التقني والاتصال

أطلقت الوزارة مبادرة تحفيز القطاع الخاص لتوطين مراكز تطوير البرمجيات والتطبيقات ومراكز التعهيد والاتصال والتي تساهم في إنشاء وتوسعة أكثر من 19 مركزاً موزعة على 6 مناطق مختلفة مساهمة في دعم توظيف أكثر من 1000 كادر وطني متخصص في الاتصالات وتقنية المعلومات وذلك لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في مناطق المملكة وذلك من خلال تحفيز الشركات التقنية لتوسيع نطاق أعمالها في مختلف المناطق، تماشياً مع الركائز الأساسية لرؤية المملكة 2030 الطموحة.

دعم توظيف عدد 2000 باحث عن عمل

ساهمت جهود الوزارة في دعم توظيف أكثر من 2000 كادر وطني من شباب وبنات الوطن من خريجي تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال معرض التوظيف الافتراضي الذي نظمته الوزارة بالشراكة مع 130 جهة شريكة، إضافة إلى تدريب أكثر من 3 آلاف والوصول إلى أكثر من مليون مشاهدة للجلسات الحوارية، كما تم تتويج النجاح بالاحتفال مع شركاء القطاع الخاص والشركاء الإستراتيجيين بالمنجزات المحققة وتكريمهم قبيل نهاية سنة 2021.

قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بأيادٍ وطنية

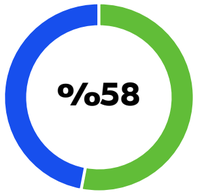

نسبة توطين مهن الاتصالات وتقنية المعلومات

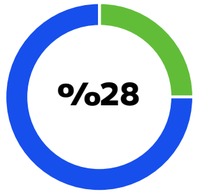

نسبة مشاركة المرأة في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات

9 آلاف فرصة عمل

للكوادر الوطنية

12 نشاطاً اقتصادياً جديداً

في الاتصالات وتقنية المعلومات

دعم توظيف أكثر من 25ألف كادر وطني

من خريجي مبادرة مهارات المستقبل

	2020	2021
إجمالي عدد وظائف الاتصالات وتقنية المعلومات	232,914 وظيفة	290,480 وظيفة
نسبة مشاركة المرأة في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات	%24.1	%28

04

تطوير القدرات الرقمية (تتمة)

ثانياً: الريادة الرقمية

تسعى الوزارة إلى تعزيز القدرات الرقمية للمملكة وتشجيع الابتكار وتحقيق الريادة الرقمية كي تصبح مركزاً تقنياً إقليمياً لأهم الرياديين والمبتكرين والمبرمجين من المنطقة والعالم، وذلك من خلال توطين التقنية ودعم وجود مبرمج من كل 100 سعودي بحلول عام 2030.

وتبنت الوزارة رفع القدرات الرقمية للكوادر السعودية الشابة وتعزيز ريادة الأعمال التقنية وثقافة الابتكار، عبر إطلاق العديد من البرامج والمبادرات وعقد الشراكات مع الجهات العالمية، مثل معهد ديجيين للتكنولوجيا وهواوي وجوجل، لتكون المملكة المركز التقني الرائد في المنطقة.

وأسهمت المبادرات التي أطلقتها الوزارة في تمكين الطاقات الوطنية الرقمية؛ لتكون قادرة على تسريع عملية التحول الرقمي والإسهام في تحقيق التوجهات الإستراتيجية المستمدة من رؤية المملكة 2030. ومن بينها مبادرة «مهارات المستقبل»، «والعطاء الرقمي»، ومركز ريادة الأعمال الرقمية «كود»، الهادفة لخدمة مؤسسي الشركات الناشئة، ومساعدتهم على بناء فعّال ومستدام لشركاتهم في المجال الرقمي، عبر دعمهم في مرحلة التأسيس، ثم مرحلة البناء، وصولاً إلى مرحلة النمو والانطلاق نحو شركة مليارية.

وكان للوزارة حضور قوي في المحافل الرقمية العالمية، محققة بسواعد كوادرها الوطنية مراكز متميزة، حيث شاركت في فعالية مسابقة الابتكار لقمة العشرين التي أقيمت في إيطاليا، وفعالية WebSummit التي أقيمت في البرتغال، وغيرها من المناسبات.

تأهيل وتدريب

تحرص الوزارة على مواكبة التقدم والتطور التقني، الذي تشهده المملكة، وذلك من خلال استثمارها في تطوير مهارات الكوادر الوطنية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات؛ وتأهيلهم للعمل في هذا القطاع الحيوي الواعد، عبر تنظيمها عدة برامج ودورات تدريبية، تساعدهم على اكتساب المهارات والمعارف اللازمة والتي تزيد من فرص توظيفهم في سوق العمل، وتمكنهم من المساهمة في دفع عجلة الابتكار والتطوير والتحول الرقمي.

ومن بين تلك البرامج التي أطلقتها الوزارة برنامج تدريب إلكتروني في أكثر من 50 مساراً منها الأمن السيبراني، إنترنت الأشياء، اختبارات الاختراق، الذكاء الاصطناعي، وعدة مسارات رقمية واعدة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، تم من خلاله تفعيل أكثر من 13 ألف رخصة تدريبية.

كما دربت الوزارة بالشراكة مع 39 جهة تعليمية محلية وعالمية أكثر من 1100 طالب في برنامج التدريب التعاوني عن بعد؛ لسد فجوة نقص فرص التدريب لطلبة الجامعات السعودية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، ووفر البرنامج حلًا بديلًا ومستداما للتدريب التعاوني التقليدي وذلك من خلال تقديم تدريب نوعي مصمم بعناية ليتضمن سلسلة من الأنشطة التعليمية والتطبيقية المتوائمة مع متطلبات سوق العمل ومتطلبات التدريب التعاوني في الجامعات.

وحرصاً من الوزارة على تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي والتربوي والمهني للمتدربين، قدمت جلسات توجيه وإرشاد لأكثر من 23 ألف متدرب، لمساعدتهم في فهم ذواتهم ومعرفة قدراتهم وتنمية إمكانياتهم.

ولرفع كفاءة القدرات الرقمية للكوادر الوطنية نظمت الوزارة 680 دورة تدريبية نوعية استفاد منها أكثر من 17 ألف مواطن، حيث ساهمت تلك الدورات في تدريب ذوي المستويات المبتدئة والمتوسطة والمتقدمة في التقنيات الحديثة والناشئة بالإضافة إلى التقنيات التقليدية والداعمة.

ومن أجل بناء القدرات الرقمية للباحثين عن عمل وتأهيلهم حسب المعايير العالمية، أقامت الوزارة 60 معسكراً تدريبياً، ضمن مبادرة مهارات المستقبل، تم خلالها تدريب 2500 متدرب في المجال التقني، منهم 1000 متدرب تم تدريبهم في معسكر طويق (ألف) والذي يعد من أضخم المبادرات التقنية على مستوى المملكة لتمكين 1000 شاب وشابة في أكثر من 13 منطقة.

تفعيل
+13 ألف
رخصة تدريبية

680
دورة تدريبية
استفاد منها
17 ألف مواطن

50
مساراً إلكترونياً
للتدريب

برامج متخصصة

أ. العمل الحر

مساهمة من الوزارة في زيادة نسبة التوطين في العمل الحر ورفع نسبة حصة السعوديين السوقية فيه، وتوعيتهم بمفهومه وفرصه المتاحة في السوق، للمساهمة في تغطية الاحتياج في هذا المجال ورفع العائد على النشاط المحلي وإيجاد فرص عمل جديدة وفق أنماط العمل المختلفة، أطلقت الوزارة برنامجاً متخصصا لتأهيل وتمكين 1500 متدرب في مجال العمل الحر لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من الطلاب الجامعيين والمهنيين المستقلين والباحثين عن عمل في القطاع، وقد استفاد من البرنامج 477 متدرباً.

ب. المهارات الرقمية

دعماً من الوزارة لزيادة نسبة التوطين في المجالات الرقمية في القطاعات المختلفة، أطلقت الوزارة برنامج المهارات الرقمية للقطاع الصناعي بالمشاركة مع وزارة الصناعة والثروة المعدنية واتحاد الغرف السعودية، وقدمت خلاله عدداً من البرامج التدريبية وورش العمل لتطوير المهارات الرقمية ورفع الوعي في سوق العمل، وتفعيل معامل الابتكار، والتنسيق مع عدد من الشركات العالمية كشركاء للبرنامج. واستفاد من البرنامج 700 مواطن.

ت. سفراء تقنيات المستقبل

ضمن مشاركتها في مواءمة المخرجات التعليمية التقنية، أطلقت الوزارة بالشراكة مع 38 جامعة برنامج سفراء تقنيات المستقبل، لتأهيل 235 سفيراً؛ لمواكبة متطلبات سوق العمل في القطاع التقني عن طريق دراسة الفجوات الحالية، وتأهيل الكوادر الوطنية وربطهم ببرامج تأهيل وتوظيف، وخلق فرص ومسارات في مجال الابتكار وريادة الأعمال لتحقيق المواءمة مع التحول الرقمي في المملكة، واستفاد من البرنامج 512 مواطناً.

مبادرة (Thinktech) المواطنة الرقمية

في إطار رؤية الوزارة التنموية، التي ترتكز على تحسين جودة الحياة باستخدام التقنية الرقمية، أطلقت الوزارة مبادرة Thinktech المواطنة الرقمية، والتي تستهدف تطوير مهارات الأفراد، ليكونوا جزءًا فاعلًا في عملية التحول الرقمي، بما يتماشى مع رؤية المملكة في رفع الوعي المجتمعي بالمهارات الرقمية الأساسية، والتي تمكّن من الوصول إلى المعلومات واستخدامها بطريقة فعالة بما يمكنهم من الاستفادة من إمكانات الخدمات الرقمية المطورة والشعور بالثقة في البيئة الرقمية.

وشملت هذه المبادرة العديد من اللقاءات والبرامج؛ التي تستهدف جميع أفراد المجتمع لتعزيز استخدامهم المسؤول والآمن للإنترنت والتكنولوجيا، ومن ضمن البرامج.

أ. معجم المصطلحات التقنية

من أجل إثراء المحتوى العربي بمصطلحات تقنية، تم إطلاق النسخة الثانية من معجم المصطلحات التقنية، بالتعاون مع عدد من الأكاديميين والمتخصصين في المجال التقني في الجامعات وشركات الاتصالات، حيث بلغ مجموع المصطلحات 1700 مصطلح، وبلغ عدد زوار موقع المعجم 6600 زائر.

ب. لقاءات رقمية

للمساهمة في رفع الوعي الرقمي لدى كافة أفراد المجتمع، نظمت الوزارة 26 لقاء رقمياً بمشاركة 60 خبيراً ودعم أكثر من 30 شريكاً، أبرزهم: نيوم، ميكروسوفت، ديفوتيم، والهيئة الوطنية للأمن السيبراني، والاتحاد السعودي للرياضات الإلكترونية، والهيئة السعودية للفضاء، وغرفة الرياض، ومركز استشراف التقنية، واستفاد منها أكثر من 3 ملايين شخص.

ث. فيديوهات الخبراء

نظراً لتأثير التقنيات الناشئة بشكل كبير على جميع مناحي الحياة، رأت الوزارة ضرورة تعريف المجتمع بها وبمجالاتها المختلفة، فأعدت بالتعاون مع عدد من الأكاديميين والمختصين 6 فيديوهات عن الحوسبة السحابية ومستقبلها في المملكة والعالم، ودور الذكاء الاصطناعي في إحداث تطورات مهمة في مجال التقنية، والأمن السيبراني في الرعاية الصحية، والأمن السيبراني أمن لكل شيء، والسيارات ذاتية القيادة، وتم نشر تلك الفيديوهات، حيث استفاد منها أكثر من 500 ألف شخص.

ج. اصنعها والعبها

بهدف تأهيل الناشئين من عمر 12 إلى 17 سنة؛ وتمكينهم من عيش تجربة معرفية مختلفة تهدف إلى تعريفهم أكثر بالجانب التقني لتطوير الألعاب، أطلقت الوزارة بالشراكة مع الاتحاد السعودي للرياضات الإلكترونية وشركة زين السعودية، ومؤسسة الملك عبدالعزيز ورجاله للموهبة والإبداع النسخة الثانية من مسابقة «اصنعها والعبها» ضمن موسم لاعبون بلا حدود 2021، لتدريبهم على بيئات تطوير مختلفة بمشاركة مجموعة من المرشدين الخبراء في المجال، وسجل فيها أكثر من 4600 مهتم.

ح. المعمل الافتراضي

لدعم البحث العلمي والابداع التقني، أتاحت الوزارة معمل تصنيع رقمي، يسمح بناء الابتكارات وتحويل الأفكار النظرية إلى نماذج أولية حقيقية، ويحتوي على أجهزة تصنيع متنوعة تمكن المستخدمين من تحويل أفكارهم إلى تصميم واقعي ملموس من خلال رفعها عبر الموقع الإلكتروني، واستفاد منه 9 آلاف شاركوا بـ 453 مشروعاً.

خ. اليوم الوطني

رأت الوزارة في اليوم الوطني فرصة مناسبة لإرسال رسالة لجميع المواطنين تحثهم فيها على الفكر، والبرمجة، عبر فيديو بعنوان «ثينك تيك عشان ثقافتنا تفوز» يهدف لنشر الثقافة ونقل المعرفة واستعراض أبرز التقنيات الناشئة والحديثة في مجال الألعاب الإلكترونية، ووصل عدد المستفيدين منه إلى 4 ملايين شخص.

د. المعرض التفاعلي

ضمن مبادرة المواطنة الرقمية أيضا، شاركت الوزارة في المعرض التفاعلي Gtel، الذي نظمته الجامعة السعودية الإلكترونية بالتعاون مع عدد من الجهات، ونفذ باستخدام تقنية الواقع المعزز والتصميم ثلاثي الأبعاد.

ذ. أيام مكة

مشاركة من الوزارة في إيجاد حلول رقمية تعزز منظومة التحول الرقمي بمنطقة مكة المكرمة ومحافظاتها شاركت الوزارة في فعاليات أيام مكة للبرمجة والذكاء الاصطناعي، إحدى المبادرات الريادية لملتقى مكة الثقافي ضمن فعاليات مشروعات مكة الرقمية، واستفاد منه أكثر من 5 آلاف شخص.

8
ملايين مستفيد
من مبادرة
المواطنة الرقمية

دعم التعليم:

تلعب الوزارة دورا محوريا في إعداد الكوادر الوطنية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات؛ من خلال صقل مهاراتهم بما يضمن بناء قدراتهم وكفاءاتهم على مستوى مهني يواكب متطلبات سوق العمل، ويساهم في سد فجوة المهارات، والتغلب على التحديات لكي تصبح المملكة منافسا قويا على المستويين الإقليمي والعالمي، وترى الوزارة أن دعم التعليم التقني أساس لتحقيق هذا الهدف.

أ. تنمية المواهب

مساهمة من الوزارة في تعزيز دور الطلاب في بناء الاقتصاد الرقمي، شاركت الوزارة في برنامج هواوي «بذور من أجل المستقبل»؛ الذي يهدف لتنمية المواهب التقنية وتشكيل نظام بيئي تقني أكثر استدامة، وانضم 60 طالباً وطالبة إلى التدريب عن بعد على تقنيات الجيل الخامس، والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

ب. هاكاثون السروات

أقامت الوزارة بالشراكة مع النادي الثقافي الاجتماعي في جامعة الملك سعود، هاكاثون السروات الرقمي، ووصل عدد المستفيدين منه إلى 209 مستفيد.

ت. مسابقة ايسف

رعت الوزارة معسكر منتخب المملكة المشارك في مسابقة ايسف العالمية 2021 بالتعاون مع وزارة التعليم وموهبة وبمشاركة 30 طالباً وطالبة.

مبادرات:

أ. أبطال المستقبل

لرفع مستوى القدرات التقنية للشباب الناشئ وتعزيز الوعي حول المواطنة الرقمية، أطلقت الوزارة بالشراكة مع معهد DQ، وسايبر أكس، وسايبر كيدز، وشركة زين، وموهبة، وهواوي، وكلاسيرا مبادرة «أبطال المستقبل»، للمساهمة في خلق مجتمع واع مبدع ومتكامل، مسلح بالمهارات التي تؤهله لتغطية الاحتياج المعرفي التقني، وقيادة المستقبل. واستفاد منها 238 ألف شخص.

ب. العطاء الرقمي

استكمالاً لدورها في نشر الوعي والمعرفة الرقمية وتأهيل كوادر وطنية ذات كفاءة عالية للدفع بعملية التحول الرقمي، وتحقيق رؤية المملكة 2030، أطلقت الوزارة المرحلة الثانية لمبادرة العطاء الرقمي، والتي تعتبر أول مبادرة نوعيّة تطوّعيّة متخصصة بالمجال التقني والتي تهدف إلى رفع الوعي، واستفاد من المبادرة خلال عام 2021 نحو 22 مليوناً، ووصل عدد أعضائها إلى 270 ألف عضو، كما استفاد أكثر من 2.5 مليون من الدورات التي قدمتها. وتم خلال المبادرة إطلاق وبينار العطاء الرقمي، بهدف تقديم المحاضرات التقنية الإلكترونية بمواضيع مختلفة، حيث بلغ عدد المحاضرات التوعوية أكثر من 460 وبينار. وتم توقيع اتفاقية مع منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (منظمة الإيسيسكو)، وأخرى مع شركة كلاسيرا لإطلاق أكاديمية مبادرة العطاء الرقمي، فضلاً عن الشراكة مع عدد من برامج جوجل، بالإضافة إلى تأسيس جمعية العطاء الرقمي.

كما أطلقت المبادرة ثلاث معسكرات تدريبية في مجال الأمن السيبراني لتوعية المجتمع بمخاطره واستفاد منها 16 ألفاً، وإطلاق تحدي العطاء عن طريق حساب المبادرة على منصة تويتر لنشر المعلومات التقنية بطريقة تفاعليّة مع المتابعين، الذين وصل عددهم لأكثر من 11 ألف شخص.

وشهدت المبادرة أيضاً إطلاق حملة ليالي العطاء الرقمي الرمضانية للسنة الثالثة على التوالي والتي تهدف إلى نشر فعاليات رقمية ومسابقات تفاعلية، وبلغ عدد المستفيدين 100 ألف، وإطلاق برنامج مسارك الرقمي والذي يستهدف حديثي التخرج من المرحلة الثانوية والجامعية لإرشادهم في اختيار تخصصاتهم الرقمية عن طريق إقامة برنامج متكامل يشرح ويبسط التخصصات الرقمية في الجامعات السعودية ويحتوي على مقدمين خبراء ومتخصصين لتقديم النصائح والإرشادات بأسلوب مبسط ومناسب.

22
مليوناً
استفادوا من مبادرة العطاء الرقمي

حملات:

أ. علّم وأستريح

في ظل ازدياد المنصات الإلكترونية، خصوصاً في وسائل ألعاب الفيديو أو شبكات التواصل الاجتماعية، ترى الوزارة أن من واجبها مساعدة الآباء والأمهات على معرفة التنمر الإلكتروني، وكيف يتعرض له الأبناء في العالم الافتراضي. أطلقت الوزارة حملة علّم وأستريح، للتوعية بالتنمر الإلكتروني وسبل الوقاية منه، بمشاركة أكثر من 70 شريكًا من القطاعات العامة والخاصة وغير الربحية. وتهدف الحملة التي استفاد منها 3.2 مليون شخص إلى رفع الوعي بالتنمر الإلكتروني في فضاء الألعاب عبر الإنترنت، وتوجيه الفئات المستهدفة من الأهل والأبناء بالطريقة الصحيحة للتعامل مع التنمر للحد من آثاره السلبية.
ونشرت الوزارة ضمن الحملة، محتويات توعوية ورسوم متحركة للتوعية بالتنمر الإلكتروني، إلى جانب إطلاق برنامج ترفيهي وتوعوي قصير «سكواد مكافحة التنمر».

ب. التقنية للكل

واصلت الوزارة دورها في نشر المعرفة الرقمية ومحو الأمية الرقمية وتعزيز مفهوم الشمولية الرقمية، وذلك من خلال إطلاقها بالتعاون مع أكثر من 55 شريكاً من القطاع الحكومي والخاص وغير الربحي حملة «التقنية للكل»؛ لنشر المعرفة الرقمية ومحو الأمية الرقمية وتعزيز مفهوم الشمولية الرقمية. وتهدف المبادرة، التي استفاد منها ما يقارب 9 ملايين شخص إلى توعية كبار السن، بأهمية استخدام التقنية لتسهيل أمور حياتهم، وإرشادهم باستخدام التطبيقات التقنية دون مساعدة، بالإضافة إلى تعليم كبار السن استخدام أهم التطبيقات والبرامج المهمة لهم؛ لزيادة ثقتهم في أنفسهم وفي قدرتهم على مواكبة التقنية، إلى جانب تحفيز المجتمع في توعية وتعليم كبار السن بالتقنية ومساعدتهم وتشجيعهم على استخدام التقنية والاستفادة من تسهيلاتها؛ عبر مساعدتهم على التعلم البسيط والمباشر في مجالات الصحة، والخدمات العامة، والتنقل.
وتضمنت المبادرة فيديو يوضح أهمية التقنية، وبرنامج أسبوعي تحت عنوان «نافذة على التقنية»، وإطلاق دليل التقنية للكل يتضمن المعلومات الأساسية عن أهم التطبيقات التقنية.

توعية 3.2 مليون شخص

بالتنمر الإلكتروني

محو الأمية الرقمية

لدى 9 ملايين شخص

رعاية المواهب

تكثّف الوزارة جهودها في رعاية الموهوبين في قطاع التقنية، من خلال تفعيل الأنشطة الهادفة إلى دعمهم، والمساهمة في إبراز قدراتهم وتنمية إمكانياتهم ومواهبهم، وذلك ضمن إستراتيجيتها في الاستثمار في المواهب؛ لرفع مستوى جودة الأداء وتحسين المخرجات في القطاع التقني؛ تحقيقاً لمستهدفات رؤية المملكة في رعاية ودعم الموهوبين والمبدعين نحو التحوّل إلى مجتمع المعرفة والتنمية الاقتصادية المستدامة.
وقد أطلقت الوزارة النسخة الخامسة من مسابقة تقنية المعلومات والاتصالات، بالتعاون مع شركة هواوي؛ لرعاية المواهب المحلية لقيادة مستقبل التقنية تماشيًا مع رؤية 2030، وتحفيز الابتكار لدى طلاب الجامعات، وتسريع اندماجهم بالتقنية المتطورة لتعزيز كفاءاتهم ورفع مستوى مهاراتهم وخبراتهم من أجل دعم مسيرة التحول الرقمي في المملكة.
وشارك الآلاف من الطلاب الجامعيين في المسابقة التي أجريت افتراضيًا، ومنحت هواوي شهادات معتمدة للفائزين في التصفيات الإقليمية، ووفرت لهم مزيدًا من فرص التعلم والتدريب في المستقبل، بالإضافة إلى جوائز مالية وعينية أخرى.

القطاع غير الربحي

أ. التأسيس

ضمن خطة الوزارة في المساهمة في تمكين القطاع التقني غير الربحي، وتحقيق أثر أعظم له على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي تم تأسيس 6 كيانات تقنية خلال العام في مناطق مختلفة وتخصصات متعددة، لتنمية قدرات القطاع غير الربحي.
وشملت الكيانات التي تم تأسيسها كلاً من جمعية التعليم التقني للتأهيل والتدريب (تكاد)، وجمعية القيم التقنية، وجمعية مديم الرقمية، وجمعية الأنظمة التقنية، وجمعية كيان للخدمات التقنية، ونادي قيادات التحول الرقمي.
وقدمت الوزارة دعماً للكيانات خلال مرحلة التأسيس، عبر تقديم خدمات استشارية والمساعدة في وضع الأهداف، وضمان إمكانية تحقيق الأهداف، ووضع إرشادات مبسطة لعملية التأسيس، ووضع معايير لقبول الجمعيات.
وقد بلغ عدد الكيانات التقنية التي تشرف عليها الوزارة 27 كيان تقني غير ربحي.

ب. التمكين

بهدف النهوض بالقطاع غير الربحي التقني، ودعم كياناته بأفضل المعارف والخبرات التنظيمية التي تعزز من فرص استدامتها، وتعظم من جودة إسهامها في تذليل التحديات المجتمعية، ساهمت الوزارة في تمكين العديد من الكيانات غير الربحية، وذلك من خلال دعم ورعاية فعالياتها ومبادراتها.
ومن صور دعم الوزارة لتلك الكيانات رعاية واحتضان حفل تدشين منصة حياة والمقدم من جمعية تواصل للتقنيات المساعدة لذوي الإعاقة، ورعاية واحتضان الحفل السنوي لجمعية الأمن السيبراني للأطفال، ودعم تنفيذ المرحلة الأولى والثانية من مبادرة عطاء التقنية لجمعية عون للتقنية بالشراكة مع مؤسسة البريد السعودي.

كما قدمت الوزارة الاستشارات لجمعية التعليم التقني للتأهيل والتدريب في مبادرة «تكاد للتدريب والتأهيل لسوق العمل»، إلى جانب الرعاية الإعلامية لبرنامج التدريب «مجانية» في إنترنت الأشياء، والمقدم من جمعية التعليم التقني للتأهيل والتدريب، وتنظيم ورشة عمل للكيانات التقنية غير الربحية بعنوان: مبادرة إسناد الخدمات الحكومية للقطاع غير الربحي.

ت. الإشراف

لم تكتف الوزارة بدور التأسيس والتمكين للقطاع غير الربحي، بل واصلت دورها في دعمه عبر مسار الاشراف والمتابعة، حيث نسقت مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لمعالجة المشاكل التقنية، التي تواجه الجمعيات في إدخال البيانات بمنصة التطوع الرقمي، إلى جانب متابعة ودعم الكيانات التقنية لتحقيق مؤشرات الأداء المستهدفة عليهم، ومتابعة أداء الجمعيات التي تم إسناد بعض الخدمات الحكومية لها مثل التدريب.

كما نفذت زيارات ميدانية للكيانات، وأنشأت تعليمات فنية خاصة، وعممتها عليهم، فضلاً عن إنشاء معيار لإسناد الخدمات الحكومية على الكيانات التقنية.

رواد الأعمال:

أ. برنامج رواد التقنية 2.0

من أجل تمكين رواد الأعمال من ابتكار حلول رقميّة تساهم في صناعة المستقبل الرقمي، أطلقت الوزارة (برنامج رواد التقنية) لدعم رواد الأعمال لتطوير حلول جديدة من خلال (مسار حاضنة الأعمال)، وتنمية ونمو المشاريع الناشئة من خلال (مسار مسرعة الأعمال).

ويقدم البرنامج دعمًا ماليًا لرواد الأعمال السعوديين للانطلاق بمشاريع تخدم أهم القطاعات في المملكة يصل إلى مليون ريال سعودي، وتم الانتهاء من الحفل الختامي لتخريج مشاريع حاضنة ومسرعة الاعمال الرقمية والتي تستهدف رواد الأعمال المبتكرين، من خلال تزويدهم بالأدوات اللازمة، ودعمهم في الجوانب الفنية والإدارية والمالية، من خلال شركاء الوزارة المتميزين من القطاعين الخاص وشبه الحكومي:

- 4000 متقدم
- 30 نموذج عمل رقمي اولي
- 21 شركة ناشئة

ب. مسابقة اللعبة الواحدة

لتحفيز رواد الأعمال في مجال الألعاب الإلكترونية بهدف تطوير ألعاب تنافس الألعاب العالمية للهواتف الذكية، نظمت الوزارة مسابقة اللعبة الواحدة، والتي تستهدف شركات اللعبة الواحدة لتسهيل التوسع ووصولها للأسواق المحلية والعالمية، وبلغ عدد النماذج الأولية التقنية للعبة 100 نموذجاً.

ت. مسابقة ميدان المطورين

لتشجيع رواد الأعمال المبرمجين المهتمين بتطوير الألعاب الإلكترونية، وأصحاب المشاريع الناشئة في مجال إنتاج الألعاب الإلكترونية وتحفيز شركات اللعبة الواحدة لتسهيل انتشارها ووصولها للأسواق المحلية والعالمية، أطلقت الوزارة مسابقة ميدان المطورين، لكل مبرمجي الألعاب من كافة أنحاء العالم ممن صنعوا ألعابهم الخاصة، لمشاركة منجزهم وخوض ميدان المنافسة بالإبداع والابتكار، بتفاصيل أكثر إبداعا وتقديمها للعالم، وذلك تحت شعار «برمج، طور، أبدع وتخطى الحدود».

وأقيم الحفل الختامي للمسابقة افتراضياً بمشاركة كلمة الوزارة في الحفل، كما تم فيه الإعلان عن الفائزين الـ 10 والإعلان عن توزيع الجوائز بقيمة 375 ألف ريال.

ث. منصة مركز ريادة الأعمال الرقمي

لتقديم الخدمات التي تحفز البناء الفعال والمستدام للشركات التقنية الناشئة، أطلقت الوزارة منصة مركز ريادة الأعمال الرقمي؛ لخدمة رواد الأعمال الفعّالين في القطاع التقني خلال مراحل التأسيس، والبناء، والنمو، ووصولاً إلى مرحلة النمو والانطلاقة نحو شركة مليارية.

وتساعد المنصة رواد الأعمال على الوصول إلى المستثمر المناسب، وتبني نموذج العمل الأمثل، مع تقديم الخبرات اللازمة لتسريع وتيرة النمو. وتم الانتهاء من تجهيز وتشغيل مركز ريادة الأعمال الرئيس والذي يشمل:

- عدد الخدمات 7
- عدد المسجلين 630

ج. مجلس رواد الأعمال الرقمي

لفتح آفاق أوسع وأشمل للحوار البناء ومشاركة الرؤى والأفكار في كل ما من شأنه دعم قطاع رواد الأعمال الرقمي للقيام بدوره الفاعل في مسيرة النمو الاقتصادي والتطور التقني، أطلقت الوزارة مجلس رواد الأعمال في قطاعي التقنية المالية والألعاب الإلكترونية، لتسهيل الربط المباشر بينهم وبين صناع القرار سواء في منظومة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات أو القطاعات الحكومية ذات العلاقة:

- عدد المجالس 3
- عدد الحضور 39
- عدد المشاكل المحصورة 46
- عدد المشاكل الي تم حلها 33

ح. معسكر عنان

للمساهمة في الاحتياجات التنظيمية للمعسكرات التقنية، شاركت الوزارة في تنظيم معسكر عنان لجامعة الملك سعود، حيث يعد معسكر ريادة الأعمال التقني الأول من نوعه في الجامعة.

ويسعى المعسكر إلى تركيز جهود وحدة الابتكار الرقمي في الجامعة وعبر شركائها في القطاع على دعم وتحفيز الابتكار الرقمي وتمكين رواد الأعمال من طلاب وطالبات وأعضاء هيئة التدريس في الجامعة، وذلك عبر الالتحاق بالمعسكر التدريبي والاستفادة من العديد من الخدمات المقدمة من خلاله والانضمام بعد الانتهاء منه إلى حاضنة معهد ريادة الأعمال في الجامعة (خطى) والحصول على الدعم المادي للمشاريع الفائزة:

- 500 متقدم
- 10 نماذج أعمال رقمية جديدة
- 5 مشاريع ريادية فائزة

رواد الألعاب

ضمن مبادرات رؤية المملكة 2030، المسندة إلى برنامج جودة الحياة، أطلقت الوزارة برنامج رواد الألعاب، والذي يعد من البرامج الداعمة لإنشاء قطاعات جديدة تعزز الاقتصاد الوطني وتولد الوظائف، إضافة إلى زيادة المحتوى المحلي، والمساهمة في تأهيل السعوديين والسعوديات للتميز والإبداع عالميا، ودخول عالم صناعة الألعاب الإلكترونية عبر التأهيل والتدريب والدعم لإنشاء شركات.

ويعد برنامجاً متكاملاً لمطوري الألعاب يبدأ بالتدريب المكثف وينتهي بالتوظيف أو الاحتضان، وهو مُقدم من قبل معهد ديجيبن للتكنولوجيا والذي يعد الأشهر عالميًا في مجال تصنيع الألعاب، وشركة المبادرة المطورة.

تيكستارز

تتيح مسرّعة تيكستارز الرياض، والتي تتخذ من العاصمة الرياض مقراً لها، من خلال برامجها الفريدة الاستفادة المباشرة من خبرات هذه المنصة التي تضم نخبة من الرواد والخبراء في هذا المجال، ومن المقرر أن تدعم هذه المسرعة عشر شركات ناشئة بما يتيح لها إمكانية توسيع أعمالها وشراكاتها المتنوعة.

كما تحصل المشاريع المنخرطة في البرامج على تمويل قدره 450 ألف ريال، بالشراكة مع صندوق رائد فنتشرز الاستثماري، والذي يعد صندوق رأس مال جري، يركز على الاستثمار في المراحل الأولية للمشاريع من البدايات إلى النمو السريع، بهدف تعزيز نجاح الشركات الناشئة في المملكة.

وتركز مسرّعة تيكستارز الرياض على بناء الشركات الناشئة وتنميتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

- 550 متقدم
- 12 شركة ناشئة
- القيمة السوقية للشركات أكثر من 195 مليون ريال

التحديات الرقمية

ساهمت تقنية (البلوكتشين) في تغير شكل مستقبل الإنترنت بتطويع التقنيات لإجراء التعاملات بوسائل أكثر سهولة وأمان. وتساعد على توفير الفرص الاقتصادية لجميع القطاعات، لتصبح المملكة رائدة في مجال الاقتصاد الذكي الذي يدعم ريادة الأعمال والقدرات التنافسية العالمية. وتقديراً من الوزارة لهذه التقنية فقد أطلقت مبادرة التحديات الرقمية (البلوكتشين)، وهي سلسلة تحديات تهتم بالتقنيات الناشئة، وكل تحدٍ مكون من عدة مراحل، ولكل تحدٍ تقنية خاصة به.

معامل ابتكار رقمية

لتحفيز النظام البيئي للابتكار وريادة الأعمال وتمكين القطاعات الحكومية والخاصة من إيجاد بيئة ابتكارية متكاملة لمنح فرص عمل للكوادر الرقمية الوطنية، انضم 16 معملاً متخصصاً في التقنيات الناشئة وريادة الاعمال إلى شبكة معامل الابتكار الرقمية، وبلغ عدد المستفيدين من هذه المعامل 37,765 مستفيداً.

وتضمنت قائمة المعامل المنضمة، معمل هواوي لإنترنت الأشياء، ومعمل اوراكل للابتكار، ومركز ديلويت للحلول الرقمية، ومركز وادي طيبة للابتكار، ومركز ذكاء الخبر، ومركز كاوست للابتكار، ومركز (KPMG) لتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، ومركز انسبايريو لتطوير حلول الاعمال الرقمية، ومركز ذكاء واجهة الرياض، ومركز ديفو تيم، ومركز شركة زين، ومركز شركة هب 71، ومعهد ريادة الأعمال بجامعة الملك سعود، ومركز (FutureX) للذكاء الاصطناعي لجامعة الأمير مقرن.

جائزة الابتكار الرقمي

تهدف جائزة الابتكار الرقمي إلى تعزيز ثقافة الابتكار والبحث والتطوير وذلك من خلال تحفيز الباحثين وحاملي براءات الاختراع الرقمية المتميزة

بالإضافة إلى تنمية القدرات وريادة الإعمال الرقمية، والعمل على تحويل مشاريع الأبحاث والاختراعات الرقمية إلى نماذج أعمال رقمية من الممكن أن تصبح فرصًا تجارية ناجحة

- 1670 متقدما
- 30 نماذج أعمال رقمية جديدة
- 10 مشاريع ريادية فائزة

مشاركات رقمية

لتنمية المهارات الرقمية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، تشارك الوزارة في العديد من الفعاليات الرقمية المحلية والدولية؛ لدعم الابتكار وتشجيع ريادة الأعمال، لاسيما وأن الكفاءات الرقمية هي العنصر الفاعل في تسريع عمليات التحول الرقمي للمملكة.

ومن بين الفعاليات التي شاركت فيها الوزارة، فعالية مسابقة الابتكار لقمة العشرين التي أقيمت في إيطاليا، بـ 5 صناديق رأس مال و5 شركات ناشئة، وفعالية WebSummit التي أقيمت في البرتغال، بـ 3 شركات ناشئة، ووفد من الوزارة.

كما أقامت الوزارة معسكرًا لتمكين الفتيات في المرحلة الثانوية لتدريبهن على بناء نماذج أولية لمواقع إلكترونية، إلى جانب عقد لقاءات دورية لربط رواد الأعمال بالمهتمين، وتسهيل التواصل بينهم ونقل التجارب المتميزة وخلق مجتمع ريادي قادر على الابتكار والتطوير.

7350
رائد ورائدة أعمال

170
نموذج عمل أولي

33
شركة ناشئة

195 +
مليون ريال
القيمة السوقية للشركات

04

تطوير القدرات الرقمية (تتمة)

ثالثاً: الأكاديمية السعودية الرقمية

تهدف الأكاديمية السعودية الرقمية لبناء وتطوير القدرات الرقمية في التقنيات الحديثة والمتقدمة، لسد الفجوة في سوق العمل وبناء جيل متمكن بالمهارات الرقمية المناسبة للسوق وللمستقبل مع التحول الرقمي. وتستثمر الأكاديمية في تنمية رأس المال البشري في القدرات الرقمية وربطها بمهن المستقبل في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لإعداد جيل وقيادة شابة لمواكبة التطورات التقنية المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة، من خلال برامج نوعية متخصصة معدَّة وفق أحدث أساليب التدريب العملية والتطبيقية. ونظَّمت الأكاديمية منذ إنشائها 32 معسكراً ضمن (معسكرات الهمم الرقمية)، لتأهيل الخريجين والباحثين عن عمل من خلال معسكرات تدريبية متعددة ومكثفة (نوعية ومتخصصة) تساهم في إعداد قيادة شابة تواكب مستجدات العصر ومتطلباته وتلبّي سوق العمل بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030. وتركز برامج الأكاديمية على تطوير مهارات المتدربين الرقمية، والمهنية، ومهارات العمل المطلوبة وإكسابهم خبرات عالمية تؤهلهم للانضمام لسوق العمل، أو العمل الحر، أو ريادة الأعمال التقنية.

التدريب القيادي

لتوطين الوظائف القيادية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، لتمكين القيادات الوطنية ولضمان الامتياز والاستدامة والتأثير ونقل ومشاركة المعرفة، أطلقت الأكاديمية برنامج التدريب القيادي؛ لتأهيل قياديي القطاع الخاص، ليكونوا قادرين على قيادة التحول الرقمي في منظماتهم لبناء الأساس الرقمي لمستقبل سعودي مترابط ومبتكر.

ومكّن البرنامج المتدربين من قيادة التحول الرقمي، والتغيير الإستراتيجي، والمنظمة بشكل فعال وتحقيق أداء عال، وتنفيذ الإستراتيجية الرقمية في مؤسساتهم.

وقد تخرج من البرنامج 175 قائداً وقائدة من القطاع الخاص ليكونوا جزءاً من التحول الرقمي الذي تخوضه المملكة.

معسكرات للتوظيف

لتمكين وتأهيل الخريجين والباحثين عن عمل من خلال معسكرات تدريبية متعددة ومكثفة ونوعية ومتخصصة، أطلقت الأكاديمية برنامج التدريب القيادي؛ لتوطين الوظائف القيادية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وضمان الامتياز والاستدامة والتأثير ونقل ومشاركة المعرفة.

وقد تم إعداد المحتوى التدريبي لهذه المعسكرات بما يتوافق مع التوجهات الحديثة والمبتكرة في مجالات التعليم والتدريب في مجالات التقنيات الناشئة والحديثة والمتقدمة، وربطها بمهن ومهارات المستقبل لإعداد جيل وقيادة شابة يواكب مستجدات العصر ومتطلباته ويلبّي سوق العمل بما يتوافق ورؤية المملكة 2030.

وقد بلغ عدد المتدربين الكلي في كافة المعسكرات التدريبية البالغ عددها 32 معسكراً نحو 1,611 متدرباً، وتخرج فيها 1214، التحق منهم بسوق العمل 647 متدرباً، وتسعى الأكاديمية أن تكون نسبة توظيف خريجيها تزيد على 90% خلال 3 أشهر من انتهاء التدريب.

تطوير مهارات القوى العاملة

لتأهيل وتدريب الباحثين عن عمل والموظفين على رأس العمل، وتمكينهم من الحصول على أدوار وظيفية نوعية في التقنيات الناشئة والحديثة المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة، أطلقت الأكاديمية 6 برامج تدريبية؛ لتمكين الباحثين عن عمل من استثمار فترة البحث في تطوير القدرات ورفع المهارات، والاستفادة من تقنيات التعليم الإلكتروني والتعلم عن بعد للوصول لأكبر شريحة من المستفيدين، والمواءمة وتعزيز الجاهزية لسوق العمل في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والتركيز على أدوار وظيفية نوعية في التقنيات الناشئة والحديثة المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة، وتوفير مواد تدريبية عن بعد في المجالات الرقمية، والتوسع في التدريب النوعي والمهني لتوفير احتياجات السوق والتنمية الرقمية، وتحسين جاهزية الشباب لدخول سوق العمل، أو العمل الحر، أو ريادة الأعمال التقنية، وإصدار شهادات مهنية للمتدربين بالتعاون مع الجهات المقدمة للبرامج.

وركزت البرامج التي وصل عدد المستفيدين منها 11,500 على المسارات التقنية المطلوبة في سوق العمل مثل: علم البيانات والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، والتسويق الرقمي، والأمن السيبراني، البرمجة (MEAN, MERN, JAVA, .NET, Python, R)، وتحليل البيانات والأعمال، وعمليات البرمجيات (DevOps)، وجودة البرمجيات (Software Testing)، وإدارة المشاريع الرقمية، والحوسبة السحابية، وتطوير الألعاب الإلكترونية.

وتم توظيف 4578 بعد الانتهاء من التدريب الإلكتروني، حيث تم طرح 16209 فرصة تدريبية بنظام التدريب المدمج، وأنهى نحو 6817 تدريبهم، ويدرب حالياً أكثر من 9,096، ووصل عدد الساعات التدريبية في هذا المسار لأكثر من مليون ساعة تدريبية.

التدريب على رأس العمل

لتطوير مهارات المتدربين الرقمية، والمهنية، ومهارات العمل المطلوبة وإكسابهم خبرات عالمية بالإضافة للقدرة على العمل عن بعد، أطلقت الأكاديمية برنامج التدريب على رأس العمل عن بعد، لسد الفجوة في سوق العمل وبناء جيل متمكن بالمهارات الرقمية المناسبة للسوق وللمستقبل مع التحول الرقمي.

ويتكون البرنامج من فعاليات مساندة للتدريب على رأس العمل عن بعد لتحقيق الاستفادة القصوى من المدة الزمنية للبرنامج، ومن تلك الفعاليات: جلسات إرشادية لاختيار المسار المهني الملائم، ودورات تدريبية مختلفة لتعزيز مهارات المتدربين، ولقاءات منوعة لبناء شبكة العلاقات.

وتستهدف الأكاديمية تدريب 3500 متدرب في الشركات العالمية من مكانهم في كافة أنحاء المملكة، وقد حصل البرنامج حتى الآن على نسبة رضا 91 % من المتدربين.

175 قائداً وقائدة

تم تخريجهم لقيادة التحول الرقمي في القطاع الخاص

21 ألف

مستفيد من برامج الأكاديمية السعودية الرقمية

تنظيم 32

معسكر تدريبي

04

تطوير القدرات الرقمية (تتمة)

رابعاً: تمكين المرأة

تولي الوزارة أهمية بالغة لتمكين المرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال تأهيل الكوادر منهن في مجال التحول الرقمي وتحفيز مشاركتهن في سوق العمل بشكل فاعل.

ويعتبر تمكين المرأة من ركائز استراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والتي تهدف لبناء منظومة رقمية تحتضن وتنمّي وتستقطب العقول والمهارات النسائية الداعمة لعملية التحول الرقمي وزيادة استدامة فرص العمل النوعية للمرأة في وظائف الاتصالات وتقنية المعلومات.

ويعمل برنامج تمكين المرأة في الوزارة على تفعيل دور المرأة من خلال 5 مسارات هي: رفع الوعي، والمهارات الرقمية، والابتكار وريادة الأعمال، والتمكين في المناصب القيادية في القطاع، وزيادة الكوادر النسائية في القطاع من خلال البرامج والمبادرات الخاصة بالتوظيف.

وقد أطلقت الوزارة خلال العام النسخة الثالثة من ملتقى تمكين المرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، بهدف بناء منظومة رقمية تحتضن وتنمّي وتستقطب العقول والمهارات الداعمة لعملية التحول الرقمي، وزيادة فرص العمل النوعية للمرأة، بما يُسهم في رفع الإنتاجية الوطنية، وتنمية المحتوى المحلي التقني، وبناء قطاع تقني بمستوى تنافسي عالمي يحقق الاستدامة الاقتصادية.

شكل الملتقى الذي بلغ عدد المستفيدين منه 10 آلاف مستفيدة منصة لتعزيز مشاركة المرأة في القطاع وتوجيه القدرات النسائية المختصة للانضمام لقطاع الاتصالات واستعراض أفضل التجارب والخبرات من خلال الجلسات الحوارية وورش العمل وتقديم الاستشارات.

دعم المهارات النسائية

أ. اكتساب مهارات

تحقيقاً لرؤية 2030 التي تهدف إلى تمكين المرأة في سوق العمل في قطاع التقنية، وتعزيز مشاركتها في القطاع أقامت الوزارة العديد من الفعاليات لاستعراض التجارب والخبرات التي تساعدها في اكتساب المهارات التقنية، ومنها ملتقى تمكين المرأة الثالث في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، الذي أقيم بالتزامن مع اليوم العالمي للمرأة، حيث تخلله 9 ورش عمل و3 جلسات حوارية بحضور 40 مرشداً، واستفاد منه أكثر من 10,000 ألف مستفيد.

ب. ملتقى سنوي

طورت الوزارة المهارات الرقمية للباحثات عن عمل، والموظفات على رأس العمل من خلال تدريبهن في عدة مجالات من التقنية الحديثة والتقليدية والناشئة في مختلف مناطق المملكة لتأهيلهن لمتطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية، وذلك من خلال إقامة ملتقى سنوي استفاد منه أكثر من 19,892 سيدة خلال العام.

ت. تجمع عالمي

نظمت الوزارة ملتقى المرأة في علم البيانات WiDS 2021، بالشراكة مع الفعالية العالمية من جامعة ستانفورد الأميركية، حيث يعد فرصة للاستماع إلى أحدث الأبحاث والتطبيقات المتعلقة بعلوم البيانات في مجموعة واسعة من المجالات. وKSA WiDS هو حدث محلي ينظمه مجتمع بيانيون التابع لمنصة بيان بالتنسيق مع سفراء WiDS حول المملكة، بمشاركة علماء البيانات في الأوساط الأكاديمية والحكومية والصناعة بالإضافة إلى الطلاب والباحثين الذين يعرضون أعمالهم في مجال علم البيانات وتحليل البيانات الضخمة.

أقامت الوزارة معسكراً لتمكين الفتيات في المرحلة الثانوية وتدريبهن على بناء نماذج أولية لمواقع إلكترونية ضخمة

04

تعزيز المحتوى المحلي وتنمية سوق التقنيات

عملت الوزارة على دعم الشركات التقنية وتذليل العقبات أمام أعمالها وتوسع نشاطها في المملكة، مع تكثيف جهود جذب المستثمرين المحليين والدوليين للاستثمار في القطاع التقني الواعد عبر تقديم العديد من المحفزات لتوطين التقنية ورفع نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

وتقدم الوزارة كل سبل الدعم للقطاع الخاص، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة ورواد الأعمال من خلال توفير الخدمات والحوافز، مما يمكنها من نمو وتطور أعمالها، إلى جانب ربط الجهات العاملة في المجال التقني مع بعضها البعض لدفع عجلة الابتكار والمساهمة في تحويل المملكة إلى مركز تقني منافس على المستويين الإقليمي والعالمي.

ومن المبادرات التي قدمتها الوزارة لدعم توطين التقنية والابتكار، تخفيض تعرفة استهلاك الكهرباء في نشاط الحوسبة السحابية بنسبة 40% مما يسهم في نمو قطاع تقنية المعلومات، ورفع نسبة المحتوى المحلي لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إلى أكثر من 28%.

كما طورت الوزارة نموذج عمل لتحفيز تقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد، وتطوير 11 نموذج عمل رقمي للتقنيات التقليدية لمساعدة المؤسسات والحكومة والشركات الناشئة ورواد الأعمال في حل المشاكل الحالية التي تعرقل سير العمل، وتلبي كذلك الاحتياجات المستقبلية.

كما اعتمدت الوزارة المخطط الإستراتيجي التفعيلي للتقنيات الناشئة للمساعدة في دراسة وتحليل أفضل التجارب الدولية، إلى جانب إطلاق البرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات NTDP بميزانية بلغت 2.5 مليار ريال، مما يساهم في دعم وتمكين رواد الأعمال التقنيين، والشركات التقنية، والشركات المليارية المحتملة، ونتيجة لجهود الوزارة في تمكين قطاع تقنية المعلومات وصل حجم الاستثمار الإجمالي في قطاع التقنية في عام 2021 إلى 9 مليارات ريال، وعدد صفقات الشركات الناشئة إلى 139 صفقة مرتفعاً بنسبة 54 % مقارنة بعام 2020.

تذليل العقبات أمام شركات التقنية

حرصاً من الوزارة على جعل المملكة سوقاً جاذبة للاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وتوطين التقنيات الناشئة، عملت جاهدة على تذليل العقبات أمام الشركات السعودية الريادية في مجال التقنية وصناديق استثمار رأس المال الجريء؛ كي تواصل عملها في المملكة، وتوسع من نشاطها؛ وذلك بإجرائها دراسة مفصلة عن أهم المعوقات التي قد تقف أمامها، والتي من الممكن أن تلحق الضرر بسير أعمالها ويحد من قدرتها على البقاء في السوق.

ومن أجل إجراء تلك الدراسة على أسس علمية سليمة، تعاونت الوزارة مع أكثر من 11 جهة حكومية، و40 ممثلًا من القطاع الخاص، وعقدت العديد من الاجتماعات وورش العمل مع كافة الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص وأهل الخبرة في هذا المجال، وأسفر ذلك عن تحديد أهم الفجوات التي قد تكون سبباً في تجنب هذه الشركات الناشئة والصناديق الاستثمارية لسوق المملكة.

وبعد تحليل الأطر التنظيمية والأدوات التشريعية والممارسات القائمة، توصلت الدراسة إلى وجود تحديات نظامية وتشريعية متعلقة بالشركات، إلى جانب المعاملات الضريبية، والتمويل والخدمات المصرفية للبنوك، وجودة الحياة.

ومن أجل إيجاد حلول لتلك التحديات؛ تباحثت الوزارة مع الجهات ذات العلاقة للوقوف على الجهود القائمة ودورها في تذليل هذه المعوقات واقتراح حلول قصيرة وبعيدة المدى محددة بإطار زمني، وتوصلوا إلى توصيات ستسهم في مواصلة تلك الشركات والصناديق مسيرة عملها في المملكة.

تطوير استراتيجية تبني التقنية

تساهم الوزارة في تعزيز الإنتاجية وجودة الحياة في المملكة من خلال تعزيز الابتكار والتطوير في التقنيات الناشئة، ووضع السياسات واللوائح لتعزيزها، وتمكينها؛ لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، ومواكبة المتطلبات الوطنية والتطورات العالمية.

ورغبة من الوزارة في دعم التقنيات الناشئة، وضعت المخطط الإستراتيجي التفعيلي للتقنيات الناشئة، والذي يتضمن: دراسة وتحليل أفضل التجارب الدولية المشابهة، وفهم الوضع الحالي، وكذلك الوضع المقترح للتقنيات الناشئة والتقليدية تشمل تحليلاً للفجوات والفرص ومجالات وتقنيات التركيز والمعايير، والمخطط الإستراتيجي والحوكمة ونموذج العمل، ونموذج الاستدامة وتحديث الإستراتيجية، وحوكمة وتفعيل لجنة الخبراء والشركاء الإستراتيجيين.

وانتهت الوزارة من تطوير حالات استخدام التقنيات وآلية تفعيلها، بالإضافة إلى الانتهاء من خارطة طريق تبني التقنيات، ووضعت المقترح لتبني التقنيات ذات الأولوية للقطاعات المستهدفة تشمل تحليلاً للفجوات والفرص ومجالات التركيز والممكنات، وآلية التنفيذ والمبادرات وحوكمتها.

وللاستفادة من تلك الإستراتيجية في استخدام التقنية؛ ستوجه الإستراتيجية 18 مبادرة مؤثرة و20 حالة استخدام و 11 توصية في القطاعات الرئيسة.

وصول نسبة المحتوى المحلي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إلى 28.8%

إدراكاً من الوزارة بأن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، يعدّ قطاعاً واعداً وممكناً أساسياً للتنمية المستدامة، ويتمتع بفرص واعدة لرفع نسب المحتوى المحلي، تواصل الوزارة نهجها الذي يتماشى مع رؤية 2030 في زيادة المحتوى المحلي في القطاع.

وأثمرت جهود الوزارة عن بلوغ نسبة المحتوى المحلي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إلى 28.8% عام 2021 مقارنة بـ 26% في عام 2020، حيث بلغت نسبة المحتوى المحلي في قطاع التقنية 24.2%، في حين بلغت في قطاع الاتصالات 34.5%، ووصل عدد الشركات المدعوة من القطاع إلى 119 شركة، فيما بلغ عدد الشركات المشاركة في القطاع 64 شركة.

خفض تعرفة الكهرباء لشركات الحوسبة السحابية 40%

بعد اعتماد الوزارة اللوائحَ والأُطرَ التنظيمية لمقدمي الخدمات السحابية التي تُعتبر ركيزةً للحلول التقنية الجديدة بما فيها الذكاءُ الاصطناعي، وبلوكتشين، والتشفير، والواقعُ المعزز، والخدماتُ اللاسلكية، والأجهزةُ التقنية، وجدت أن تلك الأنشطة تتطلب استخداماً نوعياً للطاقة الكهربائية، بما يشكل تكلفةً تقع على كاهل الشركات وبالتالي على المستهلك، لذا تم تخفيض تعرفة استهلاك الكهرباء في نشاط الحوسبة السحابية بواقع 40% بعد صدور موافقة مجلس الوزراء.

وتهدف تلك الخطوة إلى دعم نمو قطاع تقنية المعلومات، حيث تعمل الحوسبة السحابية على رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وإيجاد بيئة خصبة جاذبة للاستثمارات لما تتميز به من انخفاض في تكاليف التشغيل ومستوى الحماية العالي للمعلومات وسهولة الوصول. وستستفيد الشركات العاملة في هذا القطاع والشركاتُ الجديدة التي تتقدم بطلب إيصال التيار الكهربائي قبل نهايةِ 2023 من خفض تعرفة الكهرباء.

ترشيد الانبعاثات الكربونية

تدرك الوزارة أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين تطور التقنية وتخفيض نسبة الانبعاثات الكربونية، فكلما زاد استخدام التقنية في المجالات المختلفة انخفضت نسبة استخدام الطاقة، لذا تعمل الوزارة على الابتكار في التقنيات الناشئة لتمكين كل القطاعات والصناعات الحيوية في المملكة، بما يتماشى مع أهداف الاستدامة. وقد أجرت الوزارة بحثا لتطوير نموذج عمل ترشيد الانبعاثات الكربونية من خلال منصة CO2 Emission Trading Scheme Platform لتداول حصص الانبعاثات الكربونية المسموحة لقطاعات وجهات مختلفة.

دفع تقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد

تواكب الوزارة تطورات التقنيات المبتكرة، التي تلبي متطلبات الحياة بتكلفة منخفضة، ومنها الطباعة ثلاثية الأبعاد، إحدى تقنيات التصنيع، الأسرع والأوفر والأسهل في الاستعمال من التكنولوجيات الأخرى للتصنيع، لذا طورت الوزارة نموذج عمل لتحفيز تقنيات طباعة ثلاثية الابعاد؛ لتنمية سوق الطباعة ثلاثية الأبعاد وذلك عبر عقدها ورش عمل مع مقدمي الخدمة، ومطوري المنصات، وشركات التصميم والهندسة العكسية، لفهم الوضع الحالي وتطوير نموذج عمل يخدم القطاع.

تطوير التقنيات التقليدية

ضمن سعي الوزارة في مساعدة المؤسسات والحكومة والشركات الناشئة ورواد الأعمال في تطوير أعمالهم الرقمية؛ لزيادة أرباحهم، عملت الوزارة على تطوير 11 نموذج عمل رقمي للتقنيات التقليدية لاستخدامها في حل المشاكل الحالية التي تعرقل العمل، وتلبي الاحتياجات المستقبلية في طبيعة العمل.

تبني التقنية في 14 جهة

تأخذ الوزارة على عاتقها نشر تبني التقنية في جميع القطاعات الحكومية والخاصة؛ لزيادة كفاءتها في تقديم خدماتها، مع الحفاظ على أعلى معايير الجودة من خلال استخدام أنماط غير تقليدية وتوظيف للتقنيات الحديثة الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والحوسبة السحابية وتطبيقات الواقع الافتراضي وغيرها من الخطوات التي تعد نقلة نوعية تدعم الأداء الحكومي والخاص.

واستهدفت الوزارة خلال العام تسريع تبني التقنية لدى 92 شركة، وعملت مع 26 منها، وأسفرت جهودها عن تبني 14 جهة للتقنية، 4 منها تبنت التقنيات الناشئة، فيما تبنت الـ 10 الأخرى التقنيات التقليدية.

رفع 12 فرصة على منصة (استثمر في السعودية)

تعي الوزارة أن المملكة أصبحت أكبر سوق تقنية ورقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لذا تحرص خلال مشاركاتها في الملتقيات المحلية والدولية على استعراض الفرص الاستثمارية الواعدة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، لجذب المستثمرين المحليين والعالميين.

ورغبة من الوزارة في زيادة مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي، قامت بتطوير واعتماد 4 فرص استثمارية خلال هذا العام ليصبح عدد الفرص على منصة (استثمر في السعودية) 12 فرصة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وثيقة المستثمر

تقدر الوزارة الميزات التنافسية التي تحظى بها المملكة كمنصة رقمية ولوجستية ومحور لربط القارات، إضافة إلى الممكنات في مجال البحث والتطوير والابتكار واقتصاد الفضاء، حيث تعد البيئة الاستثمارية فيها منصة مثالية للوصول إلى أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي خطوة منها لتحفيز البيئة الاستثمارية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وجذب مستثمرين محليين ودوليين، طرحت الوزارة «وثيقة المستثمر» (Investor Pitch)، لحشد اهتمام المستثمرين العالميين للاستثمار في المملكة التي تتمتع ببنية تحتية رقمية متينة، وتعد سوقاً واعدة في هذا المجال على مستوى منطقة الشرق الأوسط.

وتوفر الوثيقة للمستثمر إلقاء نظرة عامة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي السعودي، ومدى نمو قطاع تقنية المعلومات وأبرز الفرص، بالإضافة إلى سبل الدعم المقدم للمستثمر وطريقة التواصل مع فريق الاستثمار.

2.4 مليار دولار حجم الاستثمار في التقنية

تؤسس الوزارة بنية رقمية قوية ومتطورة، للمساهمة في بناء اقتصاد رقمي مزدهر، وتسريع التحول الرقمي، تماشياً مع رؤية 2030.

واتساقاً مع استراتيجيتها لتسريع نمو القطاع، ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة حجم الاستثمارات التقنية، بلغ حجم الاستثمار في التقنية خلال عام 2021 نحو 2.4 مليار دولار، بزيادة تقدر بـ 900 مليون دولار عن عام 2020 الذي بلغ فيه حجم الاستثمار 1.5 مليار دولار. وتجاوز عدد الشركات المستثمرة في قطاع التقنية بالمملكة 50 شركة، تقارب استثمارات إحداها المليار دولار، فيما تتوزع الاستثمارات الأخرى على بقية الشركات.

حلول لتحديات القطاع الخاص

حرصا من الوزارة على مساعدة القطاع الخاص لأداء دوره في تنمية المملكة من خلال الاستثمار في قطاع التقنية، رصدت الوزارة 29 تحد يعيق نمو شركات القطاع الخاص التقنية، تم معالجة 11 تحدٍ خلال هذا العام، وأوجدت حلولاً لها، وذلك لتهيئة بيئة داعمة للقطاع الخاص تمكنه من تقديم خدمات عالية الجودة.

ومن بين التحديات التي تم رصدها: ضعف خدمات مشغلي شبكات الاتصالات المتنقلة الافتراضية، والحاجة إلى إطلاق منصة لتسجيل وتصنيف شركات الاتصالات وتقنية المعلومات، وإيجاد صندوق تمويلي داعم لشركات التقنية، والحاجة للبيئات التجريبية، فضلاً عن حوكمة واحتكار المنصات الحكومية، وتسهيل إجراءات استيراد الأجهزة التقنية.

ورش العمل والندوات:

أ. تسويق المنتجات الزراعية إلكترونياً

ضمن مساهمة الوزارة في تأمين خدمات تجارية إلكترونية لجميع القطاعات وتحقيق استجابة سريعة لطلبات السوق من خلال التفاعل مع العملاء، شاركت الوزارة في ورشة عمل «التسويق الزراعي والتطبيقات الإلكترونية» التي نظمتها وزارة البيئة والمياه والزراعة، ومشاركة وزارة التجارة، ومنشئات، وصندوق التنمية الزراعي، بهدف إبراز دور التقنية في التسويق للمنتجات الزراعية عبر التطبيقات الإلكترونية، والمساعدة في توصيل المنتج إلى العملاء بسرعة وجودة وإتقان، وزيادة حجم سوق تقنية المعلومات ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين الخدمات المقدمة للمجتمع.

ب. مستقبل المركبات الذكية

تسعى الوزارة إلى توطين التقنية الناشئة في شتى مناحي الحياة في المملكة، لا سيما قطاع السيارات الذكية، التي ستسهم في تيسير حياة مستخدميها وجعل الطرق أكثر أماناً.

ومن بين مساعيها في ذلك المجال حرصها على المشاركة في الندوات والمؤتمرات الخاصة بتوطين هذه التقنية، ومثالاً على ذلك مشاركتها في ندوة «مستقبل المركبات ذاتية القيادة في المملكة» التي نظمتها جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، بمشاركة الهيئة العامة للنقل، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية؛ بهدف زيادة حجم سوق تقنية المعلومات ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة حجم الوعي حول تطبيقات وخدمات التقنيات الناشئة.

ت. المحتوى المحلي

نظمت الوزارة ورش عمل متعددة، حضورية داخل الوزارة وافتراضية، بمشاركة 119 شركة متخصصة في البرمجيات، والأجهزة، والمعدات، وخدمات تقنية المعلومات، لتوعيتهم بمنهجية قياس المحتوى المحلي، ومدى مشاركته في صناعة البرمجيات، والأجهزة والمعدات، وخدمات تقنية المعلومات.

البرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات
(National Technology Development Program)

الإطلاق
- استشعاراً من المملكة بأهمية التحول الرقمي وتبني التقنية في شتى القطاعات وفي مختلف أمور الحياة، تم إطلاق البرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات (NTDP)، خلال فعالية «Launch» ضمن حزمة من المبادرات النوعية والبرامج التقنية؛ لتسريع وتيرة تنمية قطاع تقنية المعلومات في المملكة لتصبح مركزا عالميا لتقنية المعلومات كونها من أكبر 20 اقتصادا عالمياً، تماشيا مع رؤية 2030.

10 مليارات ريال و10 آلاف وظيفة
- يهدف البرنامج لتهيئة البيئة الداعمة والممكنة لتنمية وتطوير قطاع تقنية المعلومات في المملكة عبر التنسيق مع الجهات الحكومية لضمان المواءمة والتكامل بين أعمالها لدعم رواد الأعمال والشركات التقنية وتحفيز البحث والابتكار التقني، وبناء القدرات الرقمية، وجذب القدرات التقنية، فضلاً عن تعزيز البحث العلمي في المملكة لتحقيق عوائد بقيمة 10 مليارات ريال وإيجاد 10 آلاف وظيفة بحلول عام 2026م.

2.5 مليار ريال ميزانية البرنامج
- تبلغ ميزانية البرنامج 2.5 مليار ريال، تصب في دعم وتمكين رواد الأعمال التقنيين، والشركات التقنية، وتمكين الشركات المليارية المحتملة، إلى جانب تنمية المواهب التقنية، وتعزيز الابتكار والبحث العلمي التقني. ويستهدف البرنامج الشركات التقنية المحلية والعالمية، ومراكز الأبحاث والابتكار التقنية، ورواد الأعمال التقنيين.

المملكة سوق تقنية واعدة

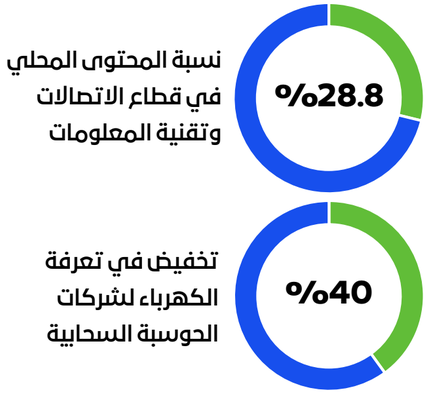

2.4 مليار دولار
حجم الاستثمار في التقنية

2.5 مليار ريال
ميزانية البرنامج الوطني للتنمية التقنية

10 مليارات ريال
10 آلاف وظيفة
عوائد متوقعة من برنامج التنمية

21 فرصة استثمارية
12 فرصة معتمدة على منصة (استثمر في السعودية)

14 جهة
تتبنى التقنيات التقليدية والناشئة

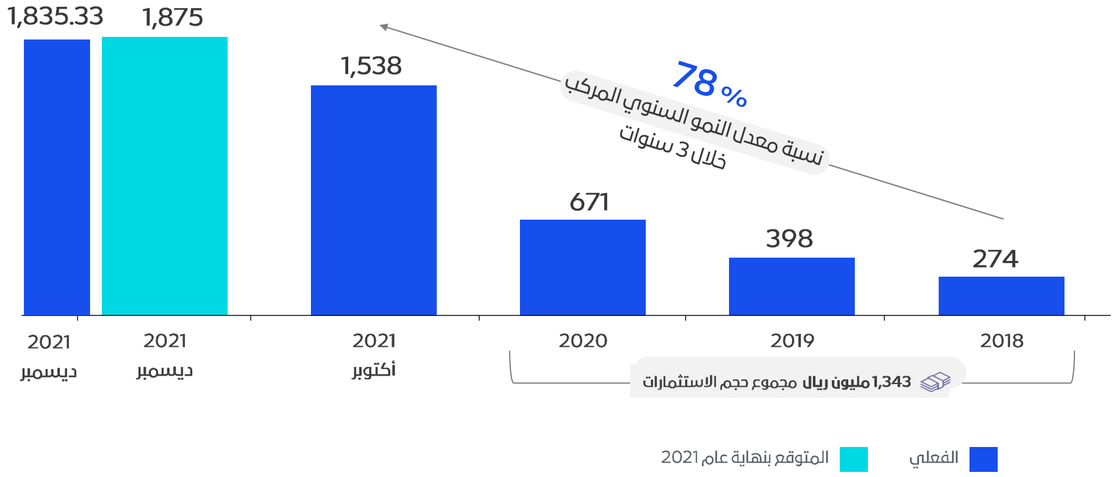

تجاوز حجم استثمارات رأس المال الجريء (Venture Capital) في 2021 مجموع الاستثمارات من 2018 إلى 2020.

04

تطوير قطاع البريد

تدرك الوزارة أن قطاع البريد يعد ممكنًا لخدمات عديدة، مثل التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والخدمات اللوجستية التي تسهم في النهوض بالاقتصاد الوطني للمملكة، لذا تعمل على تطوير قطاع الخدمات البريدية اللوجستية بما يعزز ويحقق غايات وأهداف رؤية المملكة 2030.

وتواصل الوزارة عملية تطوير وتنمية الخدمات البريدية واللوجستية بما يواكب تطورات القطاع على المستويين المحلي والدولي، عبر الاستفادة من التجارب العالمية لتلبية حاجة العملاء ومقدمي الخدمات، بما يحقق العوائد الاقتصادية والاجتماعية المرجوة للمملكة.

وسلكت الوزارة خلال عام 2021 عدة سبل لتطوير قطاع البريد؛ من أجل رفع مستوى مساهمته في الناتج الوطني، وتحسين تجربة العملاء، وضمان وجود بيئة صحية ترفع مستوى المنافسة بين الشركات البريدية في المملكة، ومن تلك الطرق صدور نظام البريد الجديد الذي يشجع ويدعم جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال للقطاع.

ونتيجة للتطورات التي شهدها قطاع البريد، أصبحت المملكة عضواً فاعلاً في اتحاد البريد العالمي، إذ فازت بعضوية مجلسي الإدارة والاستثمار في الاتحاد للفترة من 2021 – 2025، إضافة إلى شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة عن مجموعة آسيا وأوقيانوسيا للدورة 2022 – 2025.

وتستهدف الوزارة إشراك القطاع الخاص في تقديم خدمات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال تطوير استراتيجية التخصيص وتحديد المشاريع المناسب خصخصتها.

وشهد تطوير قطاع البريد خلال العام نقلة نوعية، حيث أطلقت الوزارة تجربة استخدام الدراجات الكهربائية لخدمات توصيل الطلبات، إلى جانب دعم وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع وتحفيزها، واستقطاب شركات عالمية، وإطلاق خدمة العنوان المختصر.

نظام البريد الجديد

سعت الوزارة إلى تطوير قطاع الخدمات البريدية اللوجستية في المملكة، مستفيدة في ذلك من التجارب العالمية في تنظيم الخدمات البريدية اللوجستية، لتلبي حاجة المستفيدين ومقدمي الخدمات، وتحقيق العوائد الاقتصادية والاجتماعية المرجوة للمملكة.

وقد أسفرت مساعيها عن صدور نظام البريد الجديد نهاية العام بعد موافقة مجلس الوزراء؛ بهدف تطوير القطاع بما يعزز ويحقق غايات وأهداف رؤية المملكة 2030؛ لتمكين مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح حكومته فاعلة، ويواكب تطورات القطاع على المستويين المحلي والدولي لإرساء بيئة خدمية متطورة تلبي طموحات المستفيدين في المملكة.

ويهدف النظام إلى تحسين تجربة العملاء، وحفظ الحقوق، ورفع مستوى مساهمة القطاع البريدي في الناتج الوطني، وضمان وجود بيئة صحية ترفع مستوى المنافسة بين الشركات البريدية في المملكة، والمساهمة في نمو التجارة الإلكترونية، وتطوير قطاع الخدمات البريدية اللوجستية، فضلاً عن تشجيع الأعمال التجارية وجذب الاستثمارات.

ويشتمل النظام على 37 مادة تتناول الأحكام الخاصة بالتراخيص، والمنافسة، والتزامات وحقوق مقدمي الخدمة والمستفيدين، وتخليص المواد البريدية، والمسؤولية والسرية، والرقابة والتفتيش، والمخالفات والعقوبات، وكذلك توضيحا لأنواع الخدمات البريدية.

مراكز في الاتحاد البريدي العالمي

أ. عضويتا مجلسي الإدارة والاستثمار

تتويجاً لإنجازات القطاع البريدي اللوجستي، الذي يلقى - كغيره من جميع القطاعات - كل الدعم والاهتمام من القيادة الرشيدة - حفظها الله- فازت المملكة بعضويتي مجلسي الإدارة والاستثمار في الاتحاد البريدي العالمي، في مؤتمر أبيدجان 2021 للفترة من 2021 – 2025، ضمن مجلس إدارة يضم 41 بلدًا من أصل 192 بلدًا.

وستسهم العضوية في منح المملكة دورًا أكبر في اتخاذ القرارات التنظيمية والتشريعية، والمشاركة في مشاريع ومجموعات عمل الاتحاد البريدي العالمي، وحق التصويت في اتخاذ القرارات، الأمر الذي سيخدم توجهات المملكة الإستراتيجية.

وتهدف العضوية إلى تعزيز دور الاتحاد البريدي العالمي في تحفيز التنمية المستدامة للخدمات البريدية الشمولية، والمشاركة الفعّالة مع البلدان الأعضاء؛ لإنجاح استراتيجيات الاتحاد البريدي العالمي، والتعاون في جميع مجالات الخدمات البريدية.

كما تعد عضوية مجلس الإدارة ومجلس الاستثمار البريدي، فرصة حقيقية للإسهام بشكل إيجابي في الدور الذي يلعبه الاتحاد البريدي العالمي في اتخاذ القرارات الحاسمة والحيوية، التي تؤثر في الاتجاهات والإستراتيجيات المستقبلية للأعمال البريدية.

ب. منصب نائب رئيس مجلس الإدارة

واصلت الوزارة خلال العام تحقيق مكاسبها على المستوى العالمي، إذ تم تعيين المملكة ولأول مرة منذ تاريخ انضمامها لاتحاد البريدي العالمي (1927م) في منصب نائب رئيس مجلس الإدارة عن مجموعة آسيا وأوقيانوسيا للفترة 2022 – 2025، وتمنح هذه المنجزات المملكة حق التصويت واتخاذ القرارات التي من شأنها دعم وتطوير قطاع البريد.

ويؤكد تعيين المملكة في هذا المنصب أنها عضو فاعل ومؤثر في الاتحاد الدولي للبريد ومكانتها الحاضرة والمؤثرة اقتصادياً وسياسياً على الساحة الدولية.

مشاركة عالمية

تأكيداً على دور المملكة الفاعل على المستوى العالمي، فقد شاركت المملكة في أعمال المؤتمر السابع والعشرين للاتحاد البريدي العالمي، الذي عقد في مدينة أبيدجان – ساحل العاج، حيث تم اعتماد عدد من الموضوعات الإستراتيجية، أبرزها: وضع استراتيجية بريدية لكل 4 أعوام، ووضع خطة أعمال لكل استراتيجية، واعتماد سياسة الاتحاد في مجال التعاون من أجل التنمية بحيث تراعي تباين المستويات في إطار العمل الميداني الشامل للاتحاد البريدي العالمي.

وناقش المؤتمر مدى تأثير جائحة كورونا على العملية البريدية، مع وضع استراتيجيات لضمان استمرارية الأعمال وعدم تأثرها وكذلك التحديات التي يواجها الاتحاد البريدي العالمي في تقليص الفجوة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية من خلال رقمنة القطاع البريدي.

كما ناقش المؤتمر خلال اجتماعاته وثائق الاتحاد البريدي العالمي وإستراتيجية أبيدجان البريدية للفترة 2022 - 2025 وكذلك خطة المنتجات المتكاملة ونظام الأجور المتكامل، كما استعرض اقتراحات من مجلس الإدارة ومجلس الاستثمارات البريدية واقتراحات الدول الأعضاء التي تتعلق بوثائق الاتحاد البريدي العالمي ومن ذلك، الدستور، والنظام الداخلي للمؤتمرات، والنظام العام، والاتفاقية البريدية العالمية، والاتفاق الخاص بخدمات الدفع البريدية.

خصخصة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

تدرك الوزارة أن للخصخصة دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين الأداء الإداري وجودة الخدمات وزيادة الإنتاجية، وتنمية رأس المال البشري الوطني، وذلك بتطوير وتدريب العاملين، ونقل المعارف والتقنيات الجديدة لهم، وتحسين مرتباتهم ومزاياهم الوظيفية، فضلاً عن الرفع من مستوى الخدمات المقدّمة وزيادة المنافسة من قبل مزوّدي الخدمة؛ وبالتالي خفض أسعار الخدمات. وضمن المبادرات والمشاريع والأهداف المدرجة في برنامج التحول الوطني ورؤية المملكة 2030 تستهدف الوزارة إشراك القطاع الخاص في تقديم خدمات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك من خلال تطوير استراتيجية لتحديد المشاريع المناسب خصخصتها، وتسريع تحول مؤسسة البريد السعودي، واستراتيجية خصخصة مؤسسة البريد السعودي.

وتهدف الإستراتيجية إلى خفض التكاليف ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتحقيق أفضل عائد منه، مع رفع جودة وكفاءة الخدمات وجعلها أكثر شمولية، وخلق بيئة تنافسية لبناء منظومة فاعلة للنمو والتطور، وإعادة تركيز جهود الحكومة على الدور التشريعي والتنظيمي المناط بها، وإشراك القطاع الخاص والاستفادة من خبراته.

دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

خطت الوزارة خلال العام خطوات وثابة في دعم الابتكار التقني الذي يسهم في إيجاد مجتمع رقمي متكامل يتم من خلاله، وتعزيز مكانة المملكة إقليمياً وعالمياً، وذلك من خلال تبنيها العديد من المبادرات التي من شأنها مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع وتحفيزها، للتغلب على جميع العقبات والتحديات التي تواجهها بالإضافة إلى بحث أفضل الحلول، مما أسفر عن وجود 4 شركات نوعية حالياً.

استقطاب شركات عالمية

تهدف الوزارة إلى جعل سوق الخدمات البريدية واللوجستية في المملكة أكثر جاذبية عن ذي قبل، وذلك من خلال إصدار حزمة من السياسات والتشريعات للإسهام في جذب الشركات العالمية للسوق السعودي، خاصة مع تمتع المملكة بموقع جغرافي متميز وبنية رقمية قوية وسياسات داعمة للاستثمار تجعل منها وجهة وموطناً مثاليا لكبرى الشركات.

وقد نجحت الوزارة خلال العام في استقطاب 3 شركات عالمية في قطاع البريد والخدمات اللوجستية هي: (FEDEX,J&T, SF Express)، من أجل رفع مستوى جودة الخدمات في السوق، وخفض الأسعار ورفع التنافسية، وتقليل تسرب الشحنات إلى دول الجوار، والمساهمة في توطين سلاسل الإمداد بإجمالي استثمارات تجاوز 1.5 مليار ريال خلال 10 سنوات.

100 دراجة كهربائية لتوصيل الطلبات

رغبة من الوزارة في تفعيل نماذج تنقل جديدة بأسعار معقولة؛ لزيادة الخدمات اللوجستية الفعّالة من خلال وسائل التنقل الخفيف، تبنت الوزارة نموذج استخدام الدراجات الكهربائية لخدمات توصيل الطلبات بإطلاق تجريبي لـ 100 دراجة كهربائية ضمن تطبيقات التوصيل؛ وتم الاطلاع على نتائج الإطلاق التجريبي بشكل دوري والمواءمة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة للتشريع والمراقبة والتحسين.

وستسهم تلك الوسيلة الجديدة في خفض انبعاثات الكربون، وتخفيف الازدحام والتلوث، وتخفيض التكاليف وتسريع عمليات التوصيل. ويتوقع أن تحدث خدمة توصيل الطلبات بالدرجات الكهربائية تغييراً جذرياً في طريقة تفكير الأسر بأنشطة تسوق الطلبات اليومية وتخفف من أعباء التخطيط والتحقّق من المنتجات والاستعداد للتسوق قبل فترة طويلة، كما ستوفر الوقت وتمنحهم فرصة الاستمتاع بما يحتاجونه على الفور.

نظام البريد الجديد

يواكب تطورات القطاع محلياً ودولياً

3 مراكز قيادية

في الاتحاد البريدي العالمي

استراتيجية

لتخصيص قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

دراجات كهربائية

لخدمات توصيل الطلبات

دعم وتمكين

الشركات الصغيرة والمتوسطة

استقطاب

3 شركات عالمية للقطاع

+17 مليون عميل

مسجلون في العنوان الوطني

04
مبادرة العنوان المختصر

في خطوة للتسهيل على قاطني المملكة، تم تحويل العناوين التقليدية الطويلة إلى عنوان مختصر ليسهل التعامل به نظرًا لبساطة كتابته وحفظه، أطلقت الوزارة خدمة العنوان المختصر المجانية للأفراد والجهات الحكومية وقطاع الأعمال بمشاركة عدة جهات لوجستية وحكومية وتطبيقات التوصيل والمتاجر الإلكترونية، وذلك لتسهيل توصيل الوثائق والطرود بناء على تسجيل الهوية المكانية للمستفيد (أربعة أحرف وأربعة أرقام) استناداً على الإحداثيات الجغرافية له.

ونتج عن الخدمة ارتفاع إجمالي المسجلين في العنوان الوطني إلى 16 مليون عميل مسجل، وإشراك أكثر من 800 جهة حكومية ومنصة وطنية، و353,381 جهة من قطاع الأعمال، إلى جانب عنونة 7.6 مليون موقع، وتصحيح أكثر من 2 مليون عنوان. وقد ارتفع متوسط عدد التحديثات للعنوان الوطني إلى 9000.

	2020	2021
متوسط عدد التحديثات للعنوان الوطني	2800	9000
عدد الشركات المتبنية للعنوان الوطني	6	30
عدد عمليات الاستعلام عن العنوان الوطني (قطاع التوصيل)	20 مليون	30 مليون
عدد عمليات الاستعلام عن العنوان الوطني (قطاع التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية)	50 ألف	360 ألف

04

التميز المؤسسي

أولاً: كفاءة التخطيط ومتابعة التنفيذ

تخطو الوزارة خطىً متسارعة نحو تحقيق مُستهدفات رؤية 2030، الساعية إلى توسيع مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، وتعزيز مكانة المملكة كمحور للتقنية والأعمال الرقمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وتدعم الوزارة مسيرة التحوّل الرقمي في المملكة، كونه أحد الركائز الأساسية لتحقيق الرؤية، ويسهم في الارتقاء بمكانة المملكة؛ لتكون بين مصاف الدول المتطورة رقمياً، وجعلها مركزًا عالميًا للتقنية.

وتعمل الوزارة بوتيرة متسارعة، بالشراكة مع القطاعين العام والخاص، لإيجاد حلول رقميّة للتحديات التي تواجهها تلك القطاعات، عبر المساهمة في بناء أو تحديث أو مراجعة الإستراتيجيات الخاصة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لديها؛ من أجل مواصلة بناء بنية رقمية متقدمة، تُضاهي الأفضل على مستوى العالم، وتسهم في تقديم خدمات تقنية ذات جودة عالية، بما يضمن جاهزية أكثر للمستقبل الذي تنشده رؤية 2030 الطموحة.
وتستثمر الوزارة في المبادرات التي ستحول المملكة إلى مركز عالمي جديد للتقنية، كون المملكة الأكبر والأعلى والأسرع في المجالات التقنية والرقمية، وأكبر سوق رقمي وتقني في المنطقة، وتمتلك أعلى تركيز من المواهب وسوق رأس مال استثماري جريء، هو الأسرع نمواً في المنطقة في سوق المحتوى الرقمي.

ومن النتائج التي حققتها خطط الوزارة، بلوغ نسبة مساهمة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والبريد من الناتج المحلي حالياً 5.5%، وتبوء المملكة عددًا من المراكز الأولى عالمياً، ومنها حصولها على المركز الأول عالميا في متوسط سرعة الجيل الخامس بأكثر من 12 ألف برج للجيل الخامس، وكذلك المركز الأول بين دول مجموعة العشرين في التنافسية الرقمية، والمرتبة الثانية في الأمن السيبراني للشركات والمرتبة التاسعة في تطبيق وتطوير التقنية في مؤشر التنافسية العالمية.
ولم تصل الوزارة إلى ما وصلت إليه خلال العام، إلا بعد تطبيقها منهجية الأهداف والنتائج الإستراتيجية (OKRs)، وهي منهجية لقياس الأداء، تساعد في تعريف الأولويات الإستراتيجية وتجزئة الإستراتيجية وطريقة تنفيذها إلى جزئين رئيسين هما الأهداف والنتائج الرئيسة.

وساعدت المنهجية، التي أنشأها أندي غروف في بداية السبعينيات، الوزارة في تحديد أهدافها ودعم رؤيتها ومعرفة طريقة قياس النتائج ومقدار التطور الفعلي في أدائها، مما ساعدها في سيرها على المسار الصحيح والاستمرار في تشجيع الابتكار.

كما ساهمت المنهجية في تعزيز مشاركة منسوبيها في وضع الأهداف وجعلهم جزءاً لا يتجزأ منها، بما يتماشى مع رؤيتها واستراتيجيتها وأولوياتها، وتوجيههم التوجيه الصحيح، إلى جانب زيادة وعي مسؤولي الوزارة بمجريات الأمور، واتخاذ كافة الإجراءات من أجل زيادة معدل الإنتاجية، والتقدم بثبات نحو فهم وتحقيق أهداف وأولويات المرحلة الراهنة، وذلك في ظل العمل بروح الفريق الواحد، والعمل بمسؤولية وشفافية، مما مكّن كل فرد من أداء الدور المناط به، واتخاذ القرارات الأكثر فعالية في تحديد الأهداف.

ولم يقتصر عمل الوزارة على اعتمادها منهجية الـOKRs فقط بل دمجت بينها وبين منهجية الأداء المتوازن، التي تعد واحدة من أقوى منهجيات التخطيط وإدارة الإستراتيجية في الوقت الراهن، والتي تهدف إلى تأصيل وبناء معرفة واضحة لمفردات ومبادئ وأساسيات التخطيط الإستراتيجي، بالإضافة إلى إكساب منسوبي الوزارة كافة المهارات اللازمة، لتطبيق كافة مراحل عملية التخطيط الإستراتيجي، ووضع أهدافهم بناء على مسؤولياتهم الأساسية والمخرجات المتوقعة منهم.

تأصيل وبناء معرفة واضحة لمفردات ومبادئ وأساسيات التخطيط الإستراتيجي

وتتلخص أهداف تجربة الوزارة في الدمج والمواءمة الإستراتيجية بين منهجية الأهداف والمنجزات الرئيسة، في أن تكون المملكة العربية السعودية رائدة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات.

وقد مهدت الوزارة البيئة لتطبيق لمنهجية الـ OKRs، وذلك من خلال تطبيقها منهجية إدارة التغيير ودعم مسؤوليها، الذين يعدان عاملين أساسيين في نجاح تطبيق المنهجية، بالإضافة إلى تعزيز الجانب المعرفي من خلال دورات تخصصية في مجال الأهداف والنتائج الرئيسة والتعاون مع بيت خبرة مختص قبل البدء في التطبيق.

وكذلك من عوامل نجاح الوزارة في تطبيق هذه المنهجية، تجربتها على قطاع واحد أو إدارة واحدة قبل تعميمها على المنظومة كاملة، مما سهل تلافي التحديات مستقبلاً، خصوصاً وأن النموذج قد يكون قصة نجاح يحتذى به، إلى جانب إشراك الجميع في عملية تعريف الأهداف والنتائج الرئيسة في جميع المراحل، مما شجع الموظفين وعزز ثقتهم بالتغيير، فضلاً عن عدم ربطها الأهداف والنتائج الرئيسة بإدارة الأداء للموظفين، مما ساعد في تحفيز الجميع على الابتكار وتقديم أفضل ما لديهم، مع الحرص على تطوير المتطلبات للنظام الإلكتروني بشكل متكامل وتطوير كفاءات داخلية في عملية التغيرات والتحسينات على النظام.

وخلال رحلتها في إدارة الأداء الإستراتيجي عقدت الوزارة ورش عمل للتعريف بـ الـ OKR على مستوى المنظومة وقيادات الوزارة ووكالاتها، بالتزامن مع بدء العمل على منصة الأهداف والنتائج الرئيسة، وربط النتائج الرئيسة بالمشاريع والمبادرات، مع العمل على تعريف الأهداف والنتائج الرئيسة لعام 2022، كما أنشأت دليلاً استرشادياً لمساعدة الموظفين على صياغة الأهداف والنتائج الرئيسة.

تنفيذ مبادرات الرؤية

لمساعدة المملكة في ترسيخ ريادتها الإقليمية والعالمية في مختلف القطاعات التقنية، تحرص الوزارة على تنفيذ مبادرات منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات التابعة لبرامج الرؤية والتحقق من التزام كافة الجهات بتسليم كافة المعالم والمخرجات وفق الجدول الزمني المخطط له؛ مما ساهم في رفع مستوى أداء الوزارة للمبادرات مع برامج رؤية المملكة 2030م بنسبة تجاوزت 90%. كما ساهمت الإدارة العامة للمبادرات في الوزارة في تحقيق نسبة صرف تعادل 102% لسيولة العام 2021 م، وقبول تمويل 9 مبادرات جديدة ضمن ثلاثة برامج تنفيذية لرؤية المملكة 2030م.

المواءمة مع استراتيجيات جهات خارجية

استكمالاً لدور الوزارة في قيادة التحول الرقمي في المملكة، أحد الركائز الأساسية لتحقيق رؤية المملكة 2030، تواصل الوزارة جهودها في دعم الوزارات لتطوير خدماتها تقنياً، للوصول إلى مجتمع رقمي، والتحول إلى الحكومة الرقمية بشكل كامل في 2030.

ومن بين الخدمات التي تقدمها الوزارة المساهمة في بناء وتحديث ومراجعة الإستراتيجيات الخاصة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لدى عدة جهات ومنها:

وزارة الصناعة والثروة المعدنية:

شاركت الوزارة في تحديث الإستراتيجية الوطنية للصناعة، فيما يخص قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

هيئة تنمية الصادرات السعودية:

عملت الوزارة على مواءمة مستهدفاتها مع مستهدفات الهيئة.

وزارة الإعلام:

عملت الوزارة على مواءمة مستهدفاتها مع وزارة الاعلام، وذلك من خلال تنظيم ورش عمل مشتركة معها.

وزارة الاستثمار:

شاركت الوزارة في تطوير استراتيجية الاستثمار لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في الأنشطة والتعريفات والمستهدفات.

هيئة الحكومة الرقمية:

ساهمت الوزارة في مواءمة استراتيجية الهيئة مع برنامج خدمة ضيوف الرحمن، وبرنامج تنمية القدرات البشرية، وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية.

%90
نسبة مستوى أداء الوزارة
لمبادرات برامج الرؤية

تطبيق منهجية الـ OKR

لقد أحدث تطبيق الوزارة لمنهجية الـ OKR تغييراً ملحوظاً في أداء وتطور طبيعة العمل داخل منظومة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث أصبح هناك تقييماً مستمراً للوضع الراهن ومراجعة للأولويات على خلاف ما كان يحدث سابقاً، إذ كان القياس يتم كل ربع سنة لبعض مؤشرات الأداء والبعض الآخر بشكل سنوي.

كما ساهم تطبيق المنهجية في إيجاد مواءمة أكبر لجهود الجهات تحت ظل أولويات المنظومة، وذلك لم يكن موجوداً من قبل، إذ لم توجد توقعات للمنجزات من جهات المنظومة بشكل دوري.

وبعد أن كان هناك تداخل في المهام بين الجهات داخل المنظومة وعدم وضوح الأدوار بشكل تام، أصبحت هناك رؤية شمولية تساهم في تسهيل الحصول على الدعم والتمكين من إدارة الإستراتيجية وكذلك قيادة المنظومة.

ومن نتائج تطبيق الوزارة للمنهجية أيضاً، ارتفاع مستوى المسؤولية ونضج جلسات مناقشة الأداء داخل المنظومة، وارتفاع مرونة المنظومة في مواجهة التغيرات والتأثيرات الخارجية وبشكل أسرع من نظرائنا في القطاع العام، وذلك عكس ما كان موجوداً من قبل، فلم يكن هناك وضوح لرؤية إدارة الإستراتيجية لأعمال وإنجازات بعض الجهات داخل المنظومة، والتركيز كان ينصب على المخرجات بعد الانتهاء منها فقط وعدم قياس أثرها على المدى القصير.

اجتماعات دورية

وتأكيداً على الالتزام بتنفيذ المبادرات التقنية وفقاً لبرامج الرؤية، تعقد الوزارة اجتماعات دورية مع الجهات المنفذة للمبادرات لمتابعة حالة أداء المبادرة، وخطة تنفيذها بحسب خارطة الطريق المستلمة لكل مبادرة، إلى جانب مراجعة الكراسات للتحقق من ارتباطها بنطاق عمل المبادرات.

كما تقوم الوزارة بمعالجة بعض العجوزات في تكاليف المبادرات ودعم الجهات لإضافة بعض المشاريع بما يخدم مستهدفات المبادرة، وعقد اجتماعات ربعية مع أصحاب المعالي وملاك المبادرات؛ لعرض أداء المبادرات وطلب الدعم عند الحاجة، بالإضافة إلى عقد اجتماعات أسبوعية مع البرامج يتم من خلالها مراجعة حالات المبادرات وطلب الدعم منهم، فضلاً عن اعتماد التمويل المالي للمبادرات المحدثة، وذلك بالعمل مع الجهة المنفذة بالمنظومة لاستيفاء كافة المتطلبات قبل رفعها لمكتب البرنامج.

تقارير أسبوعية

ساعدت المنهجية جهات المنظومة على تحديث 32 نتيجة رئيسة أسبوعياً، يتم عرض أدائها في الاجتماع الأسبوعي للقياديين، وفق نموذج للقياس.

منصة للأهداف والنتائج

ساهمت المنهجية الوزارة في تفعيل منصة الأهداف والنتائج الرئيسة، حيث عقدت أكثر من 12 ورشة عمل تعريفية على المنصة، وبدء القياس وجمع البيانات من خلالها.

%102
نسبة الصرف
لمبادرات برامج الرؤية
عام 2021 م

9 مبادرات
تم قبول تمويلها ضمن
ثلاثة برامج تنفيذية للرؤية

دليل استرشادي
لمساعدة الموظفين على
صياغة الأهداف والنتائج
الرئيسة

04

التميز المؤسسي (تتمة)

ثانياً: استشراف التقنية

تدعم الوزارة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بقاعدة بيانات متطورة، تعمل على تحديثها بصفة دورية؛ من أجل تمكين القيادات وصنّاع القرار من اتخاذ قرارات مدعومة بالمعرفة والبيانات تجاه الأعمال ذات الأهمية، وقياس أثر الأعمال المنفّذة.

وتزود الوزارة منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات بمستجدات القطاع، والآثار الاقتصادية المتوقّع حدوثها نتيجة لتلك المستجدات، كما تقدم لها التوصيات التي تساعدها في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال إجراء البحوث والدراسات التقنية والاقتصادية المتعمقة في مختلف القطاعات، وعدد من الدراسات لتحليل التوجهات المستقبلية للتقنيات الحديثة والناشئة لتقديم التنبؤات المتوقعة بتلك التقنيات.

وأطلقت الوزارة خلال العام مسابقة بحثية في 5 مجالات تقنية واقتصادية؛ لتنمية القدرات الرقمية وبث روح المنافسة، وتعزيز ثقافة البحث والتطوير، وذلك في مختلف المجالات التقنية، إضافة إلى إصدار تقرير استشرافي عن عشر تقنيات ناشئة، لرفع مستوى الوعي بها، وتحديد أبرز التحديات والتوجهات المستقبلية المتوقعة لها.

كما أصدرت الوزارة أيضاً تقريراً عن تعزيز مشاركة المرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وذلك ضمن جهودها الساعية لتعزيز مشاركة المرأة في القطاع، إلى جانب إصدار 12 نشرة قطاعية فصلية، لمساعدة صناع القرار على متابعة التطورات، فضلاً عن استحداث جلسات حوارية يشارك فيها العموم والمهتمون بالقطاع.

إصدار تقرير استشرافي عن 10 تقنيات ناشئة مختارة

تعتمد الوزارة في وضع خططها على أسس علمية مدروسة، مدعومة بدراسات مستقبلية تستشرف التغيرات المتوقع حدوثها بناء على معطيات الحاضر، واضعة نصب عينيها أهمية ما يستجد في قطاع التقنية، لا سيما التقنيات الناشئة، من أجل التكيّف معها في أعمالها الحالية والمستقبلية، ورفع الوعي بها وتحفيز تبنّيها.

وقد أصدرت الوزارة خلال العام تقريراً استشرافياً عن عشر تقنيات ناشئة تحت عنوان «ماذا نرى بالأفق»؛ لمتابعة المستجدات والتكيّف معها في أعمالها الحالية والمستقبلية، ورفع مستوى الوعي بها، وتحديد أبرز التحديات والتوجهات المستقبلية المتوقعة لها وتقديم التوصيات حيالها بما يخدم التنمية الوطنية وتطوير قطاعات تقنية محلية رائدة.

وتضمنت التقنيات الناشئة التي تطرق إليها التقرير: الواقع الممتد، والتوأمة الرقمية، وتقنيات البيانات، وتقنيات تعزيز الخصوصية، وتقنيات السجلات الموزعة، والاتصالات المستقبلية، والتقنيات الحيوية، والتصنيع التجميعي، والمواد المتطوّرة، وتقنيات الكمّ.

إصدار تقرير عن مشاركة المرأة في القطاع

تمثل مسألة تمكين المرأة في الريادة التقنية واحدة من التوجهات الإستراتيجية التي حرصت الوزارة على الالتزام بها، انطلاقًا من يقينها بالإمكانات الهائلة التي تمتلكها المرأة وقدرتها على صنع الفارق في بيئة العمل بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030، ويتضح ذلك في دعمها من أجل تنمية القدرات والمهارات والمعارف الرقمية لدى الفتيات، لضمان الاستمرار في تحقيق المزيد من المكتسبات في هذا القطاع الحيوي والمهم.

وضمن الجهود الساعية لتعزيز مشاركة المرأة في القطاع، وحرصاً من الوزارة على تسليط الضوء على أبرز الجهود المبذولة والتعريف بالفرص والتحديات التي تواجه هذه الجهود، أصدرت الوزارة تقريراً بعنوان «تعزيز مشاركة المرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات»، تطرقت فيه إلى المفاهيم الأساسية وأهم المؤشرات الرئيسة، والأسباب الأكثر شيوعاً لتدني مشاركة المرأة في القطاع، والجهود المبذولة حالياً لتعزيز مشاركة المرأة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وأوصى التقرير بإعداد برامج تدريبية مرحلية مترابطة لصنع قيادات فعّالة، واستحداث إجازة أبوة للرجل، وتقديم المزيد من التدريب على مهارات التواصل، وتخصيص حصص نسائية في مختلف المناصب في القطاع.

كما تطرق ملتقى تمكين المرأة الذي عقدته الوزارة، إلى الجهود الساعية إلى تمكين المرأة في القطاع من ناحية إزالة العقبات ومساعدتها في خلق التوازن بين الحياة والعمل، ورفع نسبة مشاركتها، وإطلاق برامج تمكينية شاملة للمرأة العاملة.

الجلسات الحوارية

تقدر الوزارة أهمية الجلسات الحوارية وتأثيرها على المتحاورين أنفسهم، بالإضافة إلى ما ينتج عنها من قرارات وأفكار متعلقة بموضوع الحوار ذاته، تساعد على توسيع الأفق، وإدراك الحقائق بالنسبة للأطراف المتحاورة، لذا استحدثت الوزارة جلسات حوارية شهرية تحت مسمى «TFC Talks»؛ بهدف نشر المعرفة ورفع الوعي بمختلف المواضيع المتعلّقة بالقطاع التقني، بحيث يطرح موضوع في كل جلسة لمناقشته مع خبراء ومختصين في الموضوع المختار، مع إتاحة الفرصة للعموم والمهتمين لحضور تلك الجلسات التي استهدفت موضوعات مختلفة مثل: الخصوصية ما بعد الجائحة، والتقنية في الرياضة، والمحتوى التعليمي على مواقع التواصل الاجتماعي، والسياحة الافتراضية.

المؤشرات الاقتصادية والمخاطر

تدرك الوزارة مدى أهمية تأثير المؤشرات الاقتصادية في تطوير الأعمال وجذب الاستثمارات، خاصة أنها تسهم في تقييم الأداء الاقتصادي للدول، وتلعب دوراً مؤثراً في تطبيق سياسات إصلاحية لتحسين تنافسية الاقتصاد على مستويات عدة، وتمتلك القدرة على إحداث تغييرات تؤدي إلى تحسين الاستثمار وبيئة الأعمال، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.

وسعياً من الوزارة إلى تعزيز مساهمة القطاع في ازدهار اقتصاد المملكة، وحرصاً على متابعة التقدم في هذا الجانب تعمل الوزارة على إعداد تقرير ربعي يسلط الضوء على التطورات في اقتصاد المملكة والاقتصاد العالمي والمخاطر المحتملة، مع التركيز على المستجدات في القطاع.

ويحتوي التقرير على مجموعة من البيانات والمعلومات التفصيلية في هذا الجانب، كما يتضمن التقرير مقترحات وتوصيات للقيادات وصنّاع القرار في منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات.

التقارير التحليلية

تعلم الوزارة جيداً أهمية إعداد تقارير عن المخاطر المحلية والعالمية في القطاع ودورها في وصف التغييرات التي يتوقع حدوثها، ومساهمتها في وضع استراتيجيات للتخفيف من المخاطر المستقبلية، بناء على تقييم الوضع الراهن المبني على دراسات استقصائية، تساعد في زيادة الوعي بضرورة استباق الفرص والمخاطر الناجمة عن التقنيات الحديثة وما يستجد بها من تطوّرات، والتكيّف مع تلك المستجدات بما يحقق الاستفادة من الفرص التي تتيحها التقنيات الحديثة وتجنّب المخاطر الناجمة عنها.

واتساقاً مع ذلك، أعدت الوزارة «تقرير مرصد التقنيات الحديثة»، لرصد ومتابعة التقنيات الحديثة، وتحليل الآثار التقنية والاقتصادية المتوقّعة منها، ومدى ارتباط تلك الآثار برؤية المملكة 2030 والبرامج والإستراتيجيات المرتبطة بها، وتقديم التوصيات اللازمة بما يعزز من تنافسية المملكة.

وتصدر الوزارة تقارير شهرية ونصف سنوية، تتطرق من خلالها إلى التقنيات الحديثة في مجالات مختلفة، كالقطاع الطبي، والنقل البري، والنقل الجوي، والأمن السيبراني، وغيرها من المجالات.

النشرات الإحصائية

تقديراً من الوزارة للدور الكبير للإحصاء في توفير البيانات المتكاملة والشاملة عن كافة معالم القطاع والوصول إلى الاستنتاجات، حرصت الوزارة على بناء قاعدة بيانات لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، تعمل على تحديثها بشكل دوري بكل ما يستجد من بيانات، للمساهمة في إنجاح جهود وأعمال الوزارة وجهات المنظومة في تنظيم وتطوير القطاع، حيث إن البيانات هي الأداة الرئيسة في تحديد جوانب العمل ذات الأهمية، وقياس أثر الأعمال المنفّذة.

أصدر مركز استشراف التقنية 24 نشرة في عام 2021، لمساعدة صناع القرار في متابعة التطورات ودعمهم في اتخاذ القرار.
وقد تطرقت النشرات إلى موضوعات مختلفة مثل: قطاع البريد، والحكومة الرقمية، والاشتراكات، ورأس المال البشري، بالإضافة إلى نشرة إحصائية شاملة كافة البيانات ذات العلاقة.

التقارير الأسبوعية لمستجدات القطاع

تساعد التقارير الأسبوعية الوزارة في تقديم صورة واضحة عن مستجدات القطاع وما تم فيه، وتوضح الجهود التي بذلت من أجل تطوير الأداء، ومدى تحقيق الهدف منها، فضلاً عن تقييم الوسائل والأساليب المستخدمة والتعرف على السلبيات والايجابيات ونقاط القوة والضعف والاستفادة منها في المستقبل.
وحرصاً من الوزارة على تمكين موظفيها من مواكبة جميع مستجدات القطاع بما يساعدهم على أداء أعمالهم بما يتوافق مع هذه المستجدات، قامت الوزارة ابتداءً من الربع الثاني لعام 2021م بإعداد وإصدار تقارير أسبوعية تتضمّن نظرة على ما يستجد في القطاع من أحداث وأخبار، حيث يتم التطرّق من خلال هذه التقارير إلى أبرز المؤشرات الاقتصادية للقطاع، وأخر الأخبار المحلية والإقليمية والعالمية في القطاع، بالإضافة إلى تحليل لأبرز المواضيع التي تستجد في القطاع.

تنظيم المسابقة البحثية الأولى لمركز استشراف التقنية

تعظيماً منها لدور البحث العلمي في التوصل للحقائق التي تستند على أدلة واضحة واستنتاجات وبراهين واقعية، أطلقت الوزارة مسابقة مركز استشراف التقنية البحثية؛ لدراسة وتسليط الضوء على الأبحاث الجديدة في مختلف المجالات التقنية والاقتصادية؛ لتحفيز البحث في مواضيع التقنيات الحديثة وآثارها الاقتصادية بما يساهم في دعم متخذي القرار وتحقيق رؤية المملكة 2030.
وتهدف المسابقة إلى تنمية القدرات الرقمية، إضافةً إلى تعزيز ثقافة البحث والتطوير وإذكاء روح المنافسة لديها، وذلك في مختلف المجالات التقنية، وحددت خمسة مجالات بحثية للمسابقة هي: الاقتصاد الرقمي، والتقنية والنمو الشامل، والتقنيات المستقبلية، والتقنية والاقتصاد، وسوق العمل الحر.

خدمات استشارية

تثق الوزارة بأن الخدمات الاستشارية تسهم في إيجاد حلول للتحديات والمشكلات التي تواجه قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وتُقدم سبلاً للتطوير، وطرقًا لإحداث تغيير إيجابي بمنهجية العمل، إلى جانب طرحها أفكاراً جديدة لإنعاش العملية الإنتاجية، وسيناريوهات محتملة للتحديات المستقبلية، وكيف يمكن التعامل معها.

وتحقيقاً لدورها كداعم لقيادات المنظومة من خلال تقديم الخبرة والمشورة في موضوعات القطاع، تقدم الوزارة العديد من الخدمات الاستشارية الاقتصادية والتقنية وتحليل البيانات في مجالات القطاع المختلفة، وذلك من قبل فريق مركز استشراف التقنية المكوّن من مجموعة من المتخصصين الاقتصاديين والتقنيين والإحصائيين ذوي الخبرة في القطاع ومجالاته المختلفة.

وقد بلغ عدد الاستشارات التي قدمتها الوزارة 190 استشارة، شملت إعداد تقارير وعروض وجمع بيانات تحليلية وتقديم الرأي والمشورة للقيادات ومتخذي القرار في القطاع.

تقرير مرصد التقنيات الحديثة

سعياً من الوزارة لتطوير كافة التقنيات والوسائل التقليدية؛ لتصبح ذات جودة عالية ومواكبة لتطورات العصر الحديثة، عملت الوزارة، وبالتعاون مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والهيئة الوطنية للأمن السيبراني على إعداد «تقرير مرصد التقنيات الحديثة»، لاستباق الفرص والمخاطر الناجمة عن التقنيات الحديثة وما يستجد بها من تطوّرات، والتكيّف مع تلك المستجدات بما يحقق الاستفادة من الفرص التي تتيحها التقنيات الحديثة وتجنّب المخاطر الناجمة عنها.

ويهتم التقرير برصد ومتابعة التقنيات الحديثة، وتحليل الآثار التقنية والاقتصادية المتوقّعة منها، ومدى ارتباط تلك الآثار برؤية المملكة 2030 والبرامج والإستراتيجيات المرتبطة بها، وتقديم التوصيات اللازمة بما يعزز من تنافسية المملكة.

وتصدر الوزارة تقارير شهرية ونصف سنوية، يتم من خلالها التطرّق إلى التقنيات الحديثة في مجالات مختلفة، كالقطاع الطبي، والنقل البري، والنقل الجوي، والأمن السيبراني.

استشراف مستقبل التقنية

تقرير استشرافي
10 تقنيات ناشئة

تقارير تحليلية
اقتصادية دورية

190 استشارة
تقنية واقتصادية

مسابقة بحثية
في 5 مجالات تقنية واقتصادية

تقارير أسبوعية
عن مستجدات القطاع

24 نشرة
قطاعية ربعية

04

التميز المؤسسي (تتمة)

ثالثاً: الأمن السيبراني

تدرك الوزارة جيداً أن تعزيز وتنظيم الأمن السيبراني يزيد من الثقة في سلامة وصمود البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وحماية المصلحة العامة ومصالح المستخدمين، لذا تتخذ كافة الإجراءات للمحافظة على سرية الاتصالات وأمن المعلومات، وفقًا لأعلى معايير الجودة والأمان.

وتضع الوزارة من ضمن أهدافها الإستراتيجية رفع مستوى الأمن السيبراني في القطاع، لا سيما مع زيادة اعتماد المملكة على التقنية في تعاملاتها المالية، والتجارية، والصناعية، والصحية، والتعليمية، وغيرها.

وعلى الصعيد الداخلي للوزارة، تم خلال العام تنظيم العديد من الفعاليات لرفع مستوى وعي منسوبيها بالأمن السيبراني، إلى جانب حصول الوزارة على الاعتماد الدولي لشهادة الأيزو (ISO27001) وتشغيل مركز عمليات الأمن السيبراني بالوزارة على مدار الساعة؛ لسرعة الاستجابة للحوادث السيبرانية وحماية أمان الأصول داخل الوزارة.

وحرصاً على التأكد من سلامة أصول الوزارة التقنية من الاختراق، يتم إجراء اختبارات اختراق وتقييم الثغرات دورياً لجميع الأصول داخل الشبكة وللمواقع والتطبيقات قبل وبعد الإطلاق بشكل دوري.

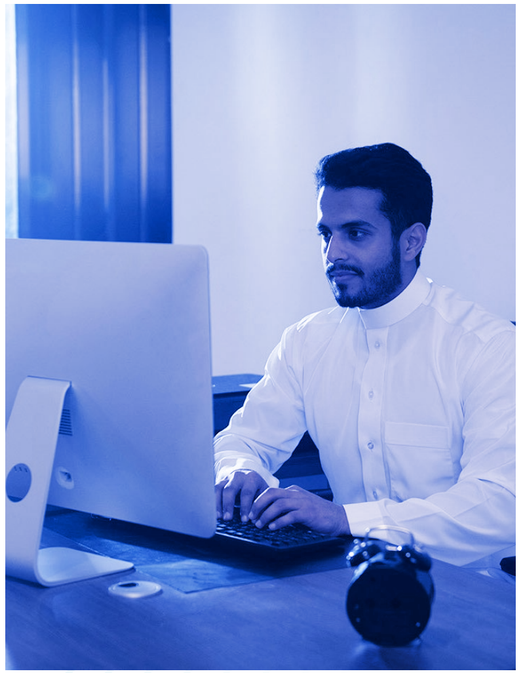

مركز العمليات السيبرانية

لتعزيز حماية وأمن شبكات الوزارة ضد الهجمات السيبرانية، تم تشغيل مركز عمليات الأمن السيبرانية داخل الوزارة على مدار الساعة؛ لمراقبة الشبكات والمواقع، والاستجابة للحوادث السيبرانية وحماية أمان الأصول داخل الوزارة.
ويطبّق المركز مجموعة من أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية للتصدي للتهديدات الأمنية، ومعالجة نقاط الضعف لحماية البنية التحتية للمعلومات المتداولة للوزارة، كما يوفر الدعم لجميع الأنظمة التشغيلية والتطبيقات والخدمات التي تديرها الوزارة.
وبلغ عدد الاستجابات للحوادث الأمنية خلال الربع الرابع 276 استجابة، مقارنة بـ 108 استجابات خلال نفس الفترة من عام 2020، مما يعكس التحسن في إدارة العمليات السيبرانية.

اختبارات الاختراق وتقييم الثغرات

مع تزايد الهجمات السيبرانية التي شهدها العالم مؤخراً، حرصت الوزارة على تعزيز الأمن السيبراني لجميع أصولها التقنية، من أي هجمات ضارة؛ قد تؤدي إلى نتائج كارثية، وذلك من خلال وضع خطط استباقية للتعافي من الكوارث وتجهيز خطط دفاعية وتقوية أنظمتها وشبكاتها؛ لتكون على أهبة الاستعداد للتصدي للهجمات السيبرانية، ومن بين تلك الخطط إجراؤها اختبارات الاختراق، حيث أجرت الوزارة خلال العام اختبارات اختراق وتقييم الثغرات لجميع أصولها التقنية داخل الشبكة وللمواقع والتطبيقات قبل وبعد الإطلاق بشكل دوري، ومن ثم أصدرت تقارير دورية لكشف الثغرات ونقاط الضعف، وبلغ عدد تقارير اختبارات الاختراق وتقييم الثغرات 122 اختباراً وتقريراً، مقارنة بـ 30 فقط في عام 2020.

رفع الوعي السيبراني

لقد أصبح الوعي بالأمن السيبراني في الوقت الحالي ذا أهمية قصوى أكثر من قبل ومن أي وقت مضى، خاصة مع ازدياد حجم الهجمات السيبرانية عالمياً، مما جعل الوزارة تتخذ كافة الإجراءات الوقائية والاحترازية، كونها المسؤول الأول عن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، واستشعارا منها بتلك المسؤولية، تعمل الوزارة على تعزيز جهود المملكة في رفع مستوى الوعي بالأمن السيبراني، حيث اتخذت خلال العام عدة خطوات بهدف توعية منسوبيها، وذلك بتنظيمها 9 ورش عمل، ونشر 3 مقاطع فيديو و9 رسائل توعوية على البوابة الداخلية، والشاشات الموجودة في الوزارة، وشاشات التوقف للأجهزة، ونشر السياسات والإجراءات المعتمدة، بالإضافة إلى إطلاقها ثلاث حملات تصيّدية عبر البريد الإلكتروني، مما نتج عنه بلوغ نسبة الوعي لدى منسوبي الوزارة إلى قرابة 90%.

العمل على نيل شهادة الأيزو

رغبة من الوزارة في التعرف على مكامن القوة والضعف في مستوى أدائها وتقييمه وآلية تحسينه، عملت من أجل الحصول على شهادة الأيزو؛ للتأكيد على أنها تحقق أهدافها على أسس علمية سليمة، مما يكسبها ثقة المستفيدين من خدماتها ورضاهم عنها.
وقد حصلت الوزارة خلال العام على الاعتماد الدولي لشهادة الأيزو (ISO27001)، نتيجة التزامها بمتطلبات وضوابط الاعتماد، وبالحصول عليها يضمن امتثال الوزارة لإطار الأيزو الذي يستند على أفضل المعايير والممارسات الدولية ويساهم في توفير بيئة موثوقة آمنة ومُمكنة سيبرانياً.

نسب استثنائية في الالتزام بضوابط الأمن السيبراني

حققت الوزارة قفزة في الالتزام بالضوابط والمعايير الوطنية للأمن السيبراني ويأتي ذلك تأكيداً من الوزارة على تعزيز الأمن السيبراني في المملكة وحماية للمصالح الحيوية للجهات المستفيدة من خدماتها، والمحافظة على أمن البنية التحتية الرقمية.
كما تلتزم الوزارة بالضوابط والأطر والإرشادات التي أصدرتها هيئة الأمن السيبراني لتوفير بيئة آمنة لعمليات البيانات والعمليات الرقمية.

درع واقٍ من الهجمات الإلكترونية

90% نسبة الوعي

بالأمن السيبراني لدى منسوبي الوزارة

122 اختباراً وتقريراً

للاختراق وتقييم الثغرات

276 استجابة

للحوادث السيبرانية خلال 3 أشهر

04

التميز المؤسسي (تتمة)

رابعاً: بيئة عمل محفزة على التميّز

تعي الوزارة جيداً بأن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات يعد أحد أهم القطاعات الداعمة لتحقيق رؤية المملكة 2030، لذا تحرص كل الحرص على دعم وتمكين الكوادر الوطنية البشرية، من أجل بناء جيل مبدع يملك المهارات التي تؤهله لتغطية الاحتياج المعرفي الرقمي وتلبية متطلبات سوق العمل.

وتسعى الوزارة لتوفير بيئة عمل جاذبة لمنسوبيها، وتقدم لهم خدمات الدعم الضروريّة عبر إداراتها المختلفة، ليصبحوا حجر أساس في مسيرة التحول الرقمي، التي تشهدها المملكة في جميع القطاعات.

وتبنت الوزارة خلال العام العديد من المبادرات والبرامج التي تسهم في تهيئة منسوبيها، وإعدادهم إعداداً يتناسب مع أهدافها واستراتيجيتها، سواء من ناحية تزويدهم بالمعرفة أو تسهيل أداء عملهم أو تجهيز بيئة عمل محفزة على التميز من خلال تطوير البنية التحتية لمقرات العمل التابعة لها.
وتعاونت الوزارة مع عدد من الجهات للمساهمة في تأهيل وتدريب منسوبيها، وتوفير بيئة عمل ذكية تساعدهم على الإبداع والمشاركة بفاعلية، تماشياً مع توجيهات وتطلعات قيادة المملكة.

وحققت الوزارة نسباً تجاوزت 82%، في الارتباط الوظيفي، وركزت على تطوير القيادات الحالية، وبناء الصف الثاني من القيادات عبر الشراكة مع كبرى الجهات التعليمية والتدريبية الرائدة في مجال بناء وتنمية القدرات البشرية وصناعة القيادات المجتمعية الناجحة.

وضمن خطواتها لترشيد الاستهلاك والحفاظ على البيئة، تم العمل على مشاريع برمجة الأنظمة وربطها بنظام التحكم في المباني وتغيير نوع الإنارة إلى نوع موفر للطاقة (LED) وعمل جدولة لتشغيل وإطفاء وحدات التكييف خارج أوقات العمل الرسمي وربط الإنارة بحساسات الحركة.

التميّز الرقمي

تسخر الوزارة أحدث التقنيات والحلول الرقمية لتوفر لمنسوبيها تجربة عالمية المستوى ترتكز في جوهرها على الابتكار باعتباره أساساً لمنظومات العمل والممارسات الحكومية، بحيث يمكنهم إنجاز ما يحتاجونه بكل سلاسة ويُسر من خلال قنوات رقمية سهلة الاستخدام، وذلك عبر إطلاقها العديد من الخدمات الإلكترونية مثل:

خدمات

إطلاق نظام مشاركة الملفات على السحابة الخاصة بالوزارة، والذي يتيح للموظفين مشاركة وتبادل الملفات بأي حجم، ومن أي مكان وأي جهاز وبمستوى عالٍ من السرية.
تفعيل نظام مستودع البيانات؛ لتنظيم وإعادة هيكلة البيانات وآلية استخراجها من الأنظمة المركزية، وعرض التقارير ولوحات الأعمال لكافة قطاعات الوزارة ومتخذي القرار، حيث تم تفعيل أكثر من 50 لوحة معلومات.
الاستمرار في أتمتة الإجراءات والخدمات بزيادة 20 إجراءً موثقاً ومؤتمتاً، وإضافة 17 خدمة إلكترونية جديدة.

مبادرات

وفي إطار تبني الوزارة التقنيات الناشئة والتحول إلى بيئة عمل ذكية، عملت الوزارة على حزمة من المبادرات ومنها:
المساعد الافتراضي لتقديم الخدمات الإلكترونية آلياً، وتفعيل الهوية الرقمية لإدارة الحضور والانصراف وبطاقات الأعمال، وإدارة الزوّار عبر تطبيق الجوال.
ولتحسين تجربة الموظف الجديد والخيوف، تعمل الوزارة على مبادرة من خلال تطبيق تقنية الواقع الافتراضي لاستعراض المواد التعريفية ومنجزات الوزارة بطريقة ابتكارية.
إطلاق مبدئي وتجريبي لتطبيق تقنية RPA «التشغيل الروبوتي للعمليات» لأتمتة عمليتين.
لتحقيق التكامل التقني وتبادل البيانات مع عدد من الجهات الحكومية والجهات الخدمية، أكملت الوزارة الربط التقني مع التأمينات الاجتماعية؛ لتوفير بيانات التوظيف لمنسوبي قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات المستفيدين من مبادرات الوزارة الرقمية، وكذلك الربط مع منصة ايفاء للمخالفات في مركز المعلومات الوطني بالإضافة إلى الربط مع هيئة الإحصاء وديوان المظالم.

17
خدمة إلكترونية جديدة

50+
لوحة معلومات مفعلة

تطوير البنية التحتية

إيماناً من الوزارة بأهمية بناء الهيكل التنظيمي في بيئة العمل، وتأثيره على الإنتاجية والتميز والفعالية، ورفع مستوى أداء الموظفين وجودة الخدمات، عملت الوزارة على تطوير البنية التحتية التنظيمية، والمتضمنة لإطار الجدارة السلوكية والتقنية، ومصفوفة المزايا والتعويضات، وبطاقات الوصف الوظيفي، والتي زاد عددها عن 300 بطاقة.

منصة سهيل

تماشياً مع رؤية 2030 في تبني مفهوم التحول الرقمي الحكومي واستبدال العمليات التقليدية بالرقمية؛ لضمان تحقيق الأهداف بجودة وكفاءة عاليتين، للوصول إلى حكومة رقمية متكاملة تيسر كافة الخدمات للمستفيدين، أطلقت الوزارة منصة سهيل لتيسير تقديم خدمات الاتصالات الإدارية والمهام واللجان، والتوقيع الإلكتروني، والربط مع الأنظمة الداخلية للوزارة فيما يخص المستخدمين والمواعيد.

وتعتبر المنصة أحد ممكنات التحول الرقمي في الوزارة من خلال أتمتة الإجراءات، وتوحيد تجربة المستخدم، والربط الإلكتروني بين الأنظمة، وتوفير التقارير والإحصاءات اللازمة لكل الخدمات المقدمة من خلالها.
وتتوفر المنصة على الأجهزة المكتبية والمحمولة الذكية، كما تتوفر النسخة التنفيذية لأصحاب المعالي ومتخذي القرار لتستعرض المعاملات بطريقة مختصرة مع بعض الخصائص المتقدمة مثل التوجيه الصوتي.
وبلغ عدد المعاملات التي تمت من خلال المنصة أكثر من 12 ألف معاملة، إضافة إلى 267 مهمة اكتمل منها 172، و50 لجنة، و3 اجتماعات.

12 ألف
معاملة

خدمة إلكترونية جديدة

إصدار قوائم الوزارة المالية على أساس الاستحقاق

استجابة للأمر السامي الكريم رقم (13059) وتاريخ 16ربيع الأول 1438هـ، القاضي بالموافقة على مشروع تحول جميع الجهات الحكومية من تطبيق الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي؛ أصدرت الوزارة قوائمها المالية على أساس الاستحقاق لعام 2020م، وتم إرسال المسودة لمركز الاستحقاق بوزارة المالية للاعتماد، حيث كانت الوزارة من ضمن أربع جهات قامت بالتطبيق التجريبي بالتعاون مع وزارة المالية في إعداد قوائم مالية لعام 2019م.

مستوى عالٍ في الارتباط الوظيفي

حرصا من الوزارة على إيجاد بيئة عمل محفزة لمنسوبيها، وتطوير بيئة العمل ورفع إنتاجيتهم؛ كانت الوزارة ضمن أعلى مستويات الارتباط الوظيفي ضمن برنامج قياس الارتباط الوظيفي لموظفي القطاع العام، الذي يتماشى مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030، محققة نسبة تجاوزت 82%.

برنامج تطوير القيادات

انطلاقًا من إحساس الوزارة بأهمية المشاركة الفعالة لبناء منظومة قيادية قائمة على ثقافة التواصل البناء، أطلقت الوزارة «برنامج الوزير لتطوير القيادات MLP» والذي يركز على تطوير القيادات الحالية، وبناء الصف الثاني من القيادات عبر الشراكة مع كبرى الجهات التعليمية والتدريبية الرائدة في مجال بناء وتنمية القدرات البشرية وصناعة القيادات المجتمعية الناجحة وذلك لتحقيق رؤية معالي الوزير لبناء قيادات طموحة قادرة على الإبداع والابتكار وتحمل المسؤولية.

وراعى البرنامج، الذي تصل مدته 9 أشهر، تنوع فرص التطوير والممكنات لتوفير أفضل بيئة تعليمية للأعضاء المستهدفين في البرنامج، والذي بلغ عددهم 218 عضواً. وشملت مبادرات التطوير برنامج تدريب وتطوير قيادي من جامعة هارفارد، والتدريب بالمعاينة، والتوجيه المهني، والمهام الممتدة، والتدريب الإلكتروني من خلال منصة (كورسيرا).

تدريب وتطوير منسوبي الوزارة

لمساعدة منسوبيها على التطور لأداء مهامهم بكفاءة وجودة، لمواكبة التغييرات المختلفة في مجال العمل، حرصت الوزارة على تعزيز مبادرات التدريب والتطوير لمنسوبيها، من خلال إطلاقها مبادرات لتدريبهم، عبر منصات تدريب إلكترونية عالمية.

ومن أبرز مبادرات التدريب والتطوير التي تبنتها الوزارة، برامج نقل المعرفة الداخلية (خبراتي)، ومنصة التدريب الإلكترونية العالمية (LinkedIn Learning)، ومسارات التدريب بالتعاون مع الأكاديمية السعودية الرقمية، والتدريب الأساسي للغة الإنجليزية، والبرامج التدريبية الفردية التخصصية.

ووفرت تلك المبادرات 1170 مقعداً تدريبياً، استفاد منها نحو 504 متدرب، محققين نسبة تزيد على 80%، وتوجد حالياً بعض البرامج قيد التنفيذ، مثل برنامج الوزير لتطوير القيادات في نسخته الثانية، وأخرى ستطلق قريباً مثل التدريب المتخصص والعام، وتدريب اللغة الإنجليزية المكثف، لإفادة أكثر من 700 متدرب.

كما عقدت الوزارة اتفاقية تعاون مع صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) للمشاركة في برنامج تمهير، وأثمر التعاون عن تأهيل 50 متدرباً، تم إكسابهم خبرات مختلفة تؤهلهم للمشاركة بفاعلية في سوق العمل وزيادة فرصهم في الحصول على وظائف مناسبة.

1170 مقعدا تدريبيًا

استفاد منها 504 متدربًا

خدمات الموظفين

سعياً من الوزارة لتوفير بيئة عمل مريحة وداعمة للإنجازات، لتحفيز منسوبيها على أداء مهامهم بجدّية، وفرت الوزارة العديد من الخدمات المساعدة لهم، ومنها توفير الخدمة الهاتفية قبل مباشرة العمل، حيث بلغ عدد الطلبات لهذه الخدمة خلال العام 315 طلباً، مقارنة بـ 254 طلباً في عام 2020م، إضافة إلى توفير خدمة استخدام تحويلة المكتب على الجوال الخاص لـ 133 موظفاً، وتلقي 67 طلب تفعيل خاصية استخدام الصفر المحلي، وفتح 70 طلب صيانة عبر البوابة الداخلية للدعم الفني.

كما تم تنظيم وتنسيق 510 حجزًا لمنسوبي الوزارة لـ 14 مرفقاً داخلياً لمبنى الوزارة بالمدينة الرقمية، حيث استفاد 7806 شخصا من هذا التنسيق، وتمت الحجوزات من خلال قنوات التواصل المعتمدة لقسم المساحات العامة، إلى جانب تخصيص وتسكين المساحات المكتبية بمبنى الوزارة، طبقاً للسياسة المعتمدة بهذا الخصوص، واستفاد 625 متدرباً مؤقتاً من هذه الخدمة.

سرعة الاستجابة

رغبة منها في سرعة التفاعل مع عملائها والاستجابة لطلباتهم، تتجاوب الوزارة عبر مركز الاتصال مع الاتصالات التي تستقبلها، وتحول المعاملات إلى الأقسام المختصة، وقد استقبل مركز الاتصال بالوزارة خلال العام أكثر من 10 آلاف مكالمة، تم التجاوب معها بسرعة، من خلال رفع تذكرة بها، وتحويلها للقسم المختص ومتابعتها بعد التصعيد ثم إغلاقها.

كما تم التجاوب مع 70 معاملة محولة وإعداد خطابات وتقارير فنية بها وتصديرها عن طرق «سهيل».

ملفات وتقارير

لتحويل منظومة العمل الورقية وإجراءاتها إلى بيئة إلكترونية متكاملة، تدعم خدماتها، لتحقق أقصى فائدة مرجوة وإنتاجية عالية مقارنة بالتعاملات التقليدية، تمت أرشفة 40% من الملفات التابعة للإدارة العامة للخدمات، وإعداد 289 تقريراً للأعمال المنجزة للتذاكر الإلكترونية، ومعدل سرعة إنجازها، وحصر ومتابعة أعمال الإدارة.

مرافق الوزارة

سعياً من الوزارة لتهيئة بيئة عمل احترافية تلبي تطلعات الموظفين، ودعم تحقيق الإنجازات، عملت على تعزيز جاهزية مرافقها لتيسير طبيعة العمل على منسوبيها، ومساعدتهم على القيام بالأعمال المناطة بهم بإتقان وسلاسة، مما يؤثر في جودة الخدمات المقدمة لجميع القطاعات المستفيدة سواء الحكومية أو الخاصة.

ومن أجل تحقيق ذلك، عملت الوزارة على توحيد الهوية البصرية للمساحات الداخلية لمبناها الرئيس؛ لتسهيل التجول داخله، وخلق جمالية متميزة للمكان؛ عبر وجود ألوان موحدة لكل منطقة في المبنى، سواء للمحطات والمكاتب المغلقة أو الأرضيات وعناصر الأثاث المختلفة.

كما تم تطوير حزمة من إجراءات وخدمات إدارة المرافق، والتي نستهدف من خلالها تسهيل الوصول للخدمة من قبل الموظفين، وتوثيق الإنجازات، ومراقبة العمل وتطويره، من خلال أتمتة الخدمات.

وتشمل الخدمات والاجراءات التي تم تطويرها، خدمات استحقاق المكاتب، وحجز وتجهيز مرفق داخلي، واشتراك النادي الرياضي، وتطوير خدمة مركز الأعمال.

ولتهيئة بيئة عمل احترافية تلبي تطلعات الموظفين، وتدعم تحقيق الإنجازات، تم تغطية احتياج 136 موظفاً من الأثاث المكتبي في مبنى الوزارة، ورفع التغطية الأمنية بإضافة 284 كاميرا في مبنى الوزارة؛ لرصد جميع التحركات داخل المبنى وفي المساحات الخارجية وفي المواقف السفلية، وحفظ سجلات موثقة تمكّن الوزارة من الرجوع لها عند الحاجة.

وإكمالاً لتطوير مرافق الوزارة تم استبدال إنارة ممرات مبنى الوزارة من إنارة هالوجين إلى LED، بتركيب 1200 وحدة إنارة؛ وذلك تلبية لمتطلبات كفاءة الطاقة في مباني الجهات الحكومية، وخفض استهلاك الكهرباء، وتوريد وتنفيذ للأنظمة الكهربائية والكهروميكانيكية في مبنى الوزارة بالمدينة الرقمية لرفع الكفاءة للأنظمة، ويجري العمل على مشروع تغطية احتياج مبنى الوزارة الرئيس من الطاقة الكهربائية بنسبة 100%، عن طريق مولدات الطاقة الاحتياطية، لتستمر أعمالها حال انقطاع التيار عن المبنى، وكذلك تغطية مكتب معالي الوزير بجدة.

ويجري العمل أيضاً على تطوير بيئة العمل الحسية لمبنى الوزارة، من خلال تحسين مناطق داخلية وخارجية في المبنى، ومرافق للجلوس ولتناول الوجبات، بالإضافة إلى تحسين تغذية المناطق الزراعية الخارجية، وإدخال تحسينات أمنية لسلامة الموظفين.

العمل على نيل شهادة الأيزو

لتطوير العمليات الداخلية في المرافق والمباني، تستهدف الوزارة الحصول على شهادة الأيزو لنظام إدارة المرافق (ISO41001 -2018)، والذي يساهم في تطوير فريق العمل وتحسين تقديم الخدمات وتوثيقها ومراقبتها.

دعم الموظفين

تسعى الوزارة جاهدة لتوفير بيئة عمل مثالية لموظفيها، لذا توفر لهم كافة المقومات التي تساعدهم في أداء عملهم بمرونة، مراعية في ذلك الحفاظ على الصحة البدنية لمنسوبيها، حيث تشجعهم على استخدام مرفق النادي الرياضي، عبر إطلاق عدة مبادرات منها مبادرة «نساعدك تخليها روتينك»، و «تمرينك في مكتبك» ووجود مدرب في النادي، وتخصيص حصص لياقة بدنية لهم، حيث بلغ عدد مستخدي النادي 389 شخصاً من ضمنهم 75 من السيدات اللاتي يتلقين حصص لياقة عبر البث المباشر (عن بعد) على مدار الأسبوع.

ولتنويع خيارات تناول الطعام لمنسوبيها، استقطبت الوزارة 28 شركة من مزودي الخدمات الغذائية والخدمية، وأقامت خلال العام ثلاث فعاليات داخلية، شملت فعالية انتعاش الصيف بالشراكة مع إدارة التواصل الداخلي، وفعالية تسوّق الوزارة «MCIT Shopping»، وفعالية معرض العطور.

وحرصاً على تحسين خدمات الوزارة في مرفق الحضانة، وفرت حاضنات ذات كفاءة، وطبقت حصصاً تعليمية ترفيهية، وقدمت خصومات شهرية وربع سنوية، وساعات عمل إضافية في وقت الخروج تناسب ساعات عمل الموظفين، واستفاد من خدمات الحضانة الموجودة بمبنى الوزارة خلال العام 148 طفلاً وطفلة من أبناء منسوبي الوزارة.

وفيما يخص خدمات المرافق الدائمة (المطعم – المقهى)، فقد استفاد منها 4356 شخصاً، بينما استفاد 955 موظفاً من خدمات مركز الأعمال، والذي يقدم المساندة المكتبية والقرطاسية لمنسوبي الوزارة.

الوقاية والحماية والإجراءات الاحترازية

نظمت الوزارة بالتعاون مع الدفاع المدني خطة إخلاء افتراضية، تم خلالها نقل وتوجيه الأشخاص داخل المنشأة من منطقة الخطر إلى منطقة أمنة، كما أجرت جولات تفقدية لمقراتها الرئيسة؛ للتأكد من تطبيق الإجراءات الاحترازية، لمنع انتشار فيروس كورونا بين منسوبيها، وسجلت أكثر من 90 مخالفة.

تطوير تصميم مجمع المرسلات

انطلاقاً من مسؤوليتها تجاه مبانيها، وسعياً للرفع من الاستفادة الفعلية لمرافقها انتهت الوزارة من تطوير تصميم مجمع المرسلات والموقع العام له، واستحداث مبنى كبير يربط بين المباني القائمة؛ ليكون منطقة مشتركة تلبي الاحتياجات العامة بين المباني، وتوفر الخصوصية اللازمة لمشاريع ومبادرات وأكاديميات الوزارة التابعة.

وسيسهم تطوير التصميم في رفع الطاقة الاستيعابية المكتبية للمجمع من 835 شخصاً إلى 1655 شخصاً، وإضافة 600 موقف جديد لمواقف الموقع العام، الذي يحتوي حالياً على 435 موقفاً.

ويجري العمل حالياً على تطوير مباني الوزارة بمجمع المرسلات، من خلال إنشاء مقرات لمركز الابتكار الرقمي، والأكاديمية السعودية الرقمية، ونادي العطاء الرقمي.

خدمة 955 موظفاً

في مركز الأعمال

زيادة الطاقة الاستيعابية

المكتبية لمجمع المرسلات إلى 1655 شخصاً

بيئة عمل محفزة على التميز

- زراعة **667** شجيرة داخلية و **19460** زهرة موسمية
- **28** شركة تقدم خدمات غذائية لمنسوبي الوزارة
- **500 م²** مساحة المسطحات الخضراء بمبنى الوزارة
- إصدار **457** تصريحاً مؤقتاً لدخول مقرات الوزارة
- **28.71%** نسبة توفير الطاقة مقارنة بالسنوات الماضية
- تفعيل **1225** لوحة مركبة تسمح لها بالدخول
- **662** زائراً لمقر الوزارة خلال العام
- أرشفة **40%** من ملفات الإدارة العامة للخدمات

5

تعزيز البيئة التنظيمية والتشريعية للقطاع

05

تعزيز البيئة التنظيمية والتشريعية للقطاع

> "النضج التشريعي سيسهم في نمو القطاع وتطوره، وبناء الثقة والشمولية الرقمية، والمساهمة بفعالية في تنمية القدرات الرقمية"

تدرك الوزارة أن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات أصبح عنصرًا حاسمًا في التقدم والكفاءة واستحداث القيمة في جميع قطاعات الاقتصاد في المملكة، وأن النضج التشريعي سيسهم في نمو القطاع وتطوره، وجذب المستثمرين من الداخل والخارج؛ مما سيؤدي إلى رفع إسهامه في الناتج المحلي، وتعزيز واستدامة النمو، وبناء الثقة والشمولية الرقمية، والمساهمة بفعالية في تنمية القدرات الرقمية.

وتحرص الوزارة دائماً على تحديث الأنظمة والتشريعات والسياسات المرتبطة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات؛ بما يؤدي إلى رفع كفاءة خدماته وتطوير بنيته التحتية وتعزيز أمنه الرقمي، متوقعة أن يشهد القطاع فرصاً كبيرة للتطور في المستقبل.

وعملت الوزارة خلال العام على تطوير وإعداد ومراجعة وتقييم العديد من الأنظمة والسياسات والتشريعات الأخرى، لتزويد القطاع بتوجهات واضحة؛ لدفع التنمية الوطنية في السنوات المقبلة، والنهوض بهذا القطاع الحيوي ومساعدته في تحقيق النمو المنشود.

وأصدرت الوزارة عدة أدلة إرشادية وتوضيحية؛ لتنظيم وتوضيح آلية العمل في القطاع، وسدّ الفجوة بين النظرية والتطبيق، إضافة إلى تحديث وإصدار لوائح وأنظمة من شأنها ترسيخ مكانة المملكة لتصبح مركزاً لوجستياً عالمياً، ورفع كفاءة القطاعات ذات العلاقة، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة، وتحقيق مبدأ الجودة.

وتعمل الحكومة على سن التشريعات والسياسات والأنظمة ووضع أطر تنظيمية مختلفة، من سياسات وحوكمة وقوانين، لدعم وتمكين بيئة الأعمال وخلق بيئة تنافسية جاذبة للاستثمار في القطاع الرقمي، والذي من خلاله ستتمكن من تفعيل العمل المشترك بين الجهات ذات العلاقة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وتحفيز دورها في الاقتصاد الرقمي، وإيجاد بيئة تعاونية عالية الأداء تضمن تنسيق الأدوار والمسؤوليات بين الجهات ذات العلاقة؛ للمساهمة في تطوير منظومة تقنية فاعلة.

ويتم مراعاة أن تضمن تلك السياسات والتشريعات والتنظيمات المواءمة بين أفضل الممارسات مع مبادئ وتوجهات المملكة، ويشمل ذلك التزام عموم أفراد المجتمع بالاستخدام الآمن والأمثل للتقنية والخدمات الرقمية، وعدم الإخلال بالأمن والسيادة الوطنية. والالتزام بالاستخدام العادل والآمن للتقنية في التعامل مع الآخرين، وعدم الإضرار بمصالحهم ونبذ التطرف والتنمر الإلكتروني، مع التأكيد على أهمية احترام خصوصية الآخرين في التعامل مع التقنية وعدم نشر معلومات وبيانات تمس الأطراف دون علمهم أو أخذ موافقة مسبقة بذلك، وأن تكون المعلومات والبيانات والتطبيقات التي يقوم بتصميمها أو نشرها أفراد المجتمع ومؤسساته خاضعة لحقوق الملكية الفكرية والأنظمة والقوانين المعمول بها في المملكة العربية السعودية والاتفاقيات الدولية التي تعتبر المملكة العربية السعودية طرفًا فيها.

كما يراعى أن تعطي التشريعات والسياسات الأولوية لاحتياجات المجتمع والأفراد وضمان تمكينهم من المشاركة في تطوير الخدمات والسياسات، والتأكيد على دور المجتمع في المشاركة في إبداء المرئيات حول الأنظمة والسياسات الرقمية وضمان تمكينهم من المشاركة الفاعلة في تطويرها.

إعداد مشروع نظام الاتصالات وتقنية المعلومات

تضع الوزارة نصب عينيها تلبية احتياجات السوق ومواكبة اتجاهات الصناعة والمعايير الدولية، لتوفير بيئة جاذبة للاستثمار والابتكار عبر توسيع نطاق قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، لذا تسعى الوزارة إلى تحديث نظام الاتصالات وتقنية المعلومات لتطوير القطاع، لرفع كفاءة خدماته وتطوير بنيته التحتية وتعزيز أمنه الرقمي، خاصة أنه أصبح عنصراً حاسماً للتقدم والكفاءة واستحداث القيمة في جميع قطاعات الاقتصاد في المملكة.

ووافق مجلس الشورى على مشروع نظام الاتصالات وتقنية المعلومات مع التعديلات المقترحة من قبلهم.

مشروع تطوير اللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات وتقنية المعلومات

لتحقيق هدفها من مشروع نظام الاتصالات وتقنية المعلومات في تعزيز المنافسة العادلة، وتوفير خدمات اتصالات متطورة وبأسعار مناسبة، وحماية مصالح المستخدمين والمستثمرين، وتسهيل بعض الإجراءات النظامية وسرعة اتخاذ القرارات حيالها، عملت الوزارة على تطوير اللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات وتقنية المعلومات بهدف تفصيل أحكام النظام وموادّه، وتيسير تنفيذه وتوضيح أحكامه بما يحقق الأهداف المرجوة منه، وبما يساهم في رفع كفاءة القطاعات ذات العلاقة وتحقيق أقصى استفادة ممكنة وتحقيق مبدأ الجودة.

تطوير 4 سياسات تشريعية

يمثل تطوير السياسات التشريعية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بالنسبة للوزارة ركيزة أساسية في تحقيق القدرة التنافسية إقليمياً وعالمياً، خاصة أن تحسين وتطوير البيئة التشريعية يعد من أهم ممكنات جذب الاستثمارات؛ وزيادة مساهمة القطاع الخاص

والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية القدرات، مما يعزز من خدمات القطاع ومساهمته في الناتج المحلي.

وعملت الوزارة خلال العام على إعداد وتطوير 4 سياسات والرفع بها للاعتماد، شملت سياسة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، والسياسة العامة لقطاع الخدمات البريدية في المملكة العربية السعودية، وسياسة ريادة الأعمال الرقميّة، وسياسة البنية التحتية الرقميّة.

وتخدم هذه السياسات أهداف ومبادئ الاقتصاد الرقمي، ومن شأنها أن ترفع من نضج القطاع وتعززه، وتطبّق مبادئ السياسات على الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد؛ بمواءمة المبادئ والتوجهات مع الإستراتيجيات والمبادرات والبرامج القائمة أو المستحدثة ذات العلاقة، ومن شأنها تزويد القطاع بتوجهات واضحة؛ تسهم في دفع التنمية الوطنية في السنوات المقبلة، والنهوض بهذا القطاع الحيوي ومساعدته في تحقيق النمو المنشود وتطويره.

ويتوقع أن تنهض تلك السياسات بالقطاع وتزيد من مساهمته في دعم النمو والتطور في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع جودة الحياة، وتنمية القدرات والبنية التحتية الرقمية التي من شأنها سد الفجوة الرقمية وتحقيق الشمولية، فضلاً عن مساهمة القطاع في توليد وظائف جديدة.

تحديث نظام البريد

رأت الوزارة أن نظام البريد المعمول به منذ 1406هـ يحتاج إلى تحديث، كي يواكب التطورات والتغيرات التي تمر بها المملكة، وإرساء بيئة خدمية متطورة تلبي طموحات المستفيدين من الخدمات البريدية، لتشجيع الأعمال التجارية والاستثمار، فضلاً عن إيجاد بيئة تنافسية بين الشركات العاملة في القطاع وزيادة مساهمة البريد في الناتج المحلي.

وقد عملت الوزارة على تحديث نظام البريد، ووافق عليه مجلس الوزراء بتاريخ 1443/3/6هـ؛ لتطوير الخدمات البريدية اللوجستية في المملكة، والارتقاء بها لتحقيق الريادة في قطاع البريد وفي التجارة الإلكترونية إقليمياً وعالمياً، وترسيخ مكانة المملكة لتصبح مركزاً لوجستياً عالمياً من خلال الارتقاء بخدمات ووسائل النقل كافة، وبوتيرة متسارعة تعزز التكامل في منظومة الخدمات اللوجستية وأنماط النقل الحديثة، لدعم مسيرة التنمية.

إعداد وتطوير العديد من الأدلة

الدليل الإرشادي لإعداد السياسات العامة

- تقدم الوزارة لمنسوبيها والمستفيدين من خدماتها سواء القطاعات العامة أو الخاصة أو الأفراد، شرحًا مفصلًا عن السياسات العامة المتبعة في أدائها؛ لتسهيل طبيعة العمل، وذلك عبر إصدارها دليلاً إرشادياً؛ لسدّ الفجوة بين النظرية والتطبيق. ولتحديد أهمية السياسات العامة والغاية منها، إضافة إلى علاقتها وتكاملها مع وثائق أخرى، مع تسليط الضوء على التوجهات الحديثة، وإضافة قائمة عملية للإعداد والتنفيذ.
- وأعدت الوزارة مسودة الدليل الإرشادي؛ لإعداد السياسات العامة؛ لتوضيح الخطوات التي ينبغي اتّباعها؛ من تحليل وإعداد وتنفيذ ومراجعة وتطبيق وتقييم، من خلال تحديد المنهجية والأطر العامة للسياسات نظريًا وعمليًا، وذلك لأهمية السياسات العامة وأثرها المباشر على المصلحة العامة والخاصة؛ فهي مظلة لتوجُّه الدولة.

إدارة المعرفة

- انطلاقا من اهتمام المملكة بالتحول إلى مجتمع معلوماتي، وبأقل جهد ممكن وبمستويات كفاءة عالمية وتوفير المعلومات والخدمات التي تسهم في تحسين الممارسات وعدم تكرار الجهود بناء على الاستغلال الأمثل للمعرفة، أنشأت الوزارة إدارة المعرفة لتحويل المعلومات والأصول الفكرية إلى قيمة دائمة للمستفيدين، وإيجاد بيئة معرفية تشاركية، وتعنى الإدارة باستثمار رأس المال المعرفي (بنوعيه الصريح والضمني) بكفاءة وفاعلية.
- وتهدف الإدارة لجعل جميع المعارف والمعلومات في متناول الجميع في الوزارة من خلال بناء منظومة معرفية متكاملة، وتهيئة البيئة المناسبة التي تساهم في تبادل ومشاركة المعارف بين منسوبي الوزارة والاستفادة منها لصالح الوزارة ومنسوبيها.
- كما عملت الوزارة على تصميم بوابة المعرفة الإلكترونية؛ لبناء قاعدة معرفية مركزية من خلال توثيق المعارف المكتسبة، ومشاركتها وإتاحتها للجميع من منسوبي الوزارة بالشكل والطريقة المناسبة، وبلغت نسبة الإنجاز في البوابة 95%.

دليل طلب الإفادات

- رأت الوزارة أن هناك حاجة ماسة لوجود آلية لطلب الإفادات من داخل المنظومة للموضوعات المتعلقة بلجان ومجالس معالي الوزير، لذا أعدت دليل طلب الإفادات من الجهات داخل المنظومة، بحيث يتضمن: مخطط الإجراءات التفصيلي، ووصف لخطوات الإجراءات المتبعة من إحالة المعاملة لأخصائي اللجان،ودراسةالمعاملة،إرسالطلبالإفادة.

دليل تشكيل اللجان الداخلية

- تيسيراً من الوزارة لإجراءاتها الداخلية والخاصة بعمل المنظومة، أعدت دليل طلب تشكيل اللجان الداخلية / وثائق الإجراءات المعتمدة، لتوضيح الآلية المتبعة لطلب تشكيل لجنة داخلية داخل منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات، والذي يتضمن: مخطط الإجراءات التفصيلي، ووصف لخطوات الإجراءات ابتداء من رفع طلب تشكيل لجنة، ودراسة الطلب، وانتهاء بإعداد قرار التشكيل.

دليل تمثيل الوزارة

- لتوضيح آلية تمثيل الوزارة في اللجان والاجتماعات المحلية والدولية، تم إعداد دليل خاص بذلك، متضمناً مخطط الإجراءات التفصيلي، ووصف الإجراءات بداية من استلام المعاملة المتعلقة بطلب التمثيل، وإحالة الطلب للإدارة المعنية، وترشيح ممثل الوزارة، والانتهاء بإعداد خطاب الترشيح.
- كما يتضمن الدليل إجراءات التحضير ومتابعة تمثيل الوزارة في اللجان والاجتماعات المحلية والمشتملة على مخطط الإجراءات التفصيلي، ووصف لخطوات الإجراءات والمتضمنة التحضير للتمثيل، وتقرير عن الاجتماع، ومخرج الاجتماع، ودراسة المخرج، والرد على الجهة.

دليل أمناء اللجان والمجالس

- بهدف تنظيم وتوضيح آلية العمل بين كل من الإدارة العامة لشؤون اللجان والتمثيل وأمانات اللجان والمجالس برئاسة معالي الوزير، أعدت الوزارة دليل أمناء اللجان والمجالس برئاسة معاليه؛ لبيان إجراءات العمل فيما يتعلق باجتماعات اللجان والمجالس لتحسين أطر التعاون والتنسيقورفعكفاءةالعملوالمخرجات.
- وتضمن الدليل مهام الأمناء، وآلية تنظيم الاجتماعات، وكيفية التواصل، وإعداد المحاضر واعتمادها، ومتابعة تنفيذ القرارات وقائمة تدقيق لأهم مهام الأمناء.

لوحة البيانات لمعاملات المنظومة

- أطلقت الوزارة لوحة بيانات لمعاملات المنظومة، وهي عبارة عن واجهة لعرض ومتابعة معاملات المنظومة ذات الأثر في مركز الحكومة.

إعداد
5 أدلة
إرشادية وتوضيحية

الوثائق والمحفوظات

أرشفة إلكترونية

- تماشياً مع مبادرة وزارة بلا ورق والتحول الرقمي لجميع التعاملات، تمكنت الوزارة من تحويل 70% من خدمات وعمليات مركز الوثائق والمحفوظات إلى تعاملات إلكترونية، بتطبيق نظم إدارة المحتوى الشامل والأرشفة الإلكترونية والورقية بالاعتماد على منصة برمجية واحدة تشمل الأرشفة الإلكترونية وإدارة السجلات وتنظيم المحتوى، وإدارة الأرشيف الورقي.
- كما نظمت الوزارة عدداً من ورش العمل لمنسوبيها لتدريبهم على استخدام وإدارة نظام الأرشفة.

أرشفة مليون وثيقة

- ضمن خطتها في التحول الرقمي، لتحسين أداء العمل، أطلقت الوزارة مشروع رقمنة وأرشفة مليون وثيقة بأرشيف مكتب الوزير وإدارات الوزارة، وانتهت خلال العام من أرشفة 350 ألف وثيقة، مما يسهم في كفاءة البحث وجعل الوثائق أكثر أماناً وإمكانية الوصول إليها في أي وقت ومن أي مكان ومن أي جهاز، وتوفير نفقات التخزين.
- كما أنهت الوزارة أيضاً تحديد وتسمية 50% من الوثائق التخصصية التي تعبر عن نشاط الوزارة الرئيس، وتم رفعها للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات لاعتمادها.

رقمنة وأرشفة
350 ألف وثيقة

إتلاف 4 ملايين وثيقة

- بهدف التخلص من الوثائق المؤقتة التي لا قيمة لها، أتلفت الوزارة خلال العام 4 ملايين وثيقة مؤقتة، من الوثائق التي أكملت المدة النظامية اللازمة لحفظها؛ لتقليل التكاليف المادية والبشرية وأضرار حفظ المعاملات القديمة، ولتوفير مساحة حفظ في مقر الحفظ الدائم (مستودع الفايزية).

4 ملايين
وثيقة مؤقتة تم إتلافها

تحديد وتسمية الوثائق التخصصية

- لمعرفة قياس مخرجات أعمال الإدارات التخصصية ونتائجها وإحصاءاتها، قامت الوزارة بتسمية الوثائق التي تعبر عن نشاطها الرئيس؛ للتمييز بينها وبين وثائق الإدارات المساعدة ورفعها للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات لاعتمادها.

قمة العشرين ومجلس التعاون

- ساهمت الوزارة في تقديم الملاحظات ونقاط المداخلات خلال اجتماعات فريق عمل الاقتصاد الرقمي لمجموعة العشرين؛ لإيضاح المنجزات والمرئيات والتوصيات التي تساهم في حل القضايا المتعلقة بالمواضيع المطروحة، ودراسة وتحليل البيان الختامي، لا سيما الجزئية الخاصة بالاقتصاد الرقمي وإيضاح موقف المملكة وأبرز مواقف دول مجموعة العشرين، إلى جانب دراسة وتحليل البيان الوزاري وتقديم تقرير يوضح موقف المملكة، ومواقف دول مجموعة العشرين حول المواضيع والقضايا المناقشة خلال عام 2021.

- كما شاركت الوزارة في الاجتماعات الخاصة بتشريع وتنظيم التطبيقات والخدمات المقدمة من خلال الإنترنت بدول مجلس التعاون؛ لمناقشة تطورات تشريعات وتنظيمات التطبيقات والخدمات المقدمة من خلال الإنترنت.

مراجعة السياسات والإستراتيجيات

- قامت الوزارة خلال العام بتقييم العديد من السياسات والإستراتيجيات والملفات ذات العلاقة بقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ومنها المرئيات على الرقمنة والتحول الرقمي للمدن الذكية، ومشروع سياسات المحتوى المحلي لتجمعات الآلات والمعدات، وسياسة الحكومة الرقمية، والمحتوى المحلي ضمن عرض لجنة برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، ومسودة سياسة تحقيق الإيرادات من البيانات.

29 نظاماً ولائحة
للجهات الحكومية
تمت مراجعتها

الوعي والثقافة

نظمت الوزارة ورش عمل تثقيفية لمنسوبيها لتوعيتهم بدورها في إعداد وتطوير السياسات وأثر ذلك على نمو وازدهار قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل عام.

وضمن ورشة عمل تثقيفية عن السياسات وسياسات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات تم تقديم نبذة عن السياسات العامة ونشأتها وأهميتها والفرق بين وثائق السياسات والوثائق التشريعية أو التنظيمية الأخرى، بالإضافة إلى مميزاتها وأهم تحديات تطوير السياسات العامة.

كما اشتملت الورشة أيضا على شرح لسياسات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وتوضيح السياسات التي تم تطويرها وأمثلة لبعض السياسات الممكن تطويرها مستقبلا، بالإضافة إلى تقديم عرض مفصل حول منهجية إعداد السياسات ومراحلها المختلفة، لشرح آليات وخطوات إعداد السياسات وفهم ذلك بشكل أوسع.

مراجعة وإبداء مرئيات

ضمن مساعدتها للجهات الحكومية، راجعت الوزارة 29 نظاماً ولائحة وردت إليها من الجهات الحكومية، وأبدت المرئيات حيالها، ومنها أنظمة الصلح والتصالح والأمر الجزائي، واستنجار الدولة للعقار وإخلائه والعقوبات، والمعاملات المدنية، وعقارات الدولة، والقياس والمعايرة، بالإضافة إلى لائحتي وسيط الشحن، وحقوق والتزامات مستخدمي أنشطة النقل.

حوكمة وثائق المنافسات

من أجل ضبط آليات طرح مشاريع الوزارة والترسية والتعاقد لتتواءم مع نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية ولائحة تفخيل المحتوى المحلي، تمت حوكمة وثائق المنافسات، من خلال اعتماد نماذج وثائق المنافسات والشراء المباشر ومشاريع التحول الوطني، والمشاركة في سلسلة اعتمادات طرح المشاريع، والمشاركة في اللجان المختصة في فتح وفحص العروض المقدمة والتوصية حيالها.

أتمتة 70%

من خدمات وعمليات مركز الوثائق والمحفوظات

الدراسات والاستشارات القانونية

تحرص الوزارة على تقديم خدمات الدعم القانوني من قبل فريق عالي الخبرة، لكافة جهات المنظومة والجهات التابعة خارج الوزارة، وذلك من خلال استعراض الوثائق محل الطلب، ودراسة الطلب والنظر حياله، وأخذ الموافقات اللازمة قبل إفادة الجهة الطالبة.

الدراسات التشريعية

أعدت الوزارة مجموعة من الدراسات التشريعية والمعيارية المقارنة لتطوير المنظومة التشريعية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والبريد، ومنها توصية الجهات العامة بمراجعة الأنظمة من أحكام تبنى على التعامل بالتاريخ الهجري، والدراسة المعيارية لتشريع الخدمات البريدية.

حوكمة الشراكات

دعماً لإقامة الشراكات مع الجهات ذات العلاقة دولياً ومحلياً على أسس قانونية، قامت الإدارة القانونية بالوزارة بتسكين نطاق التعاون أو التفاهم في النماذج المعتمدة من الإدارة القانونية، ومراجعة الالتزامات ومدى مواءمتها مع القيود النظامية، والاعتماد.

الرسائل التعريفية

أعدت الوزارة رسائل تعريفية لمنسوبيها، لتعريفهم باللجنة الداخلية ومهام أعضائها، والمهام الواجبة على ممثل الوزارة، وآلية التحفظ والتوقيع لممثل الوزارة.

6

المسؤولية الاجتماعية

06

المسؤولية الاجتماعية

تعتبر الوزارة المسؤولية الاجتماعية ركيزة أساسية من ركائز إستراتيجية عملها، ولم تقتصر مسؤوليتها على قطاع محدد من القطاعات الاجتماعية أو فئة دون أخرى، بل تشمل برامجها دعم ورعاية كافة القطاعات والفئات الاجتماعية، لا سيما فئة ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يجدون في المملكة رعاية واهتماماً خاصاً، من أجل دمجهم في المجتمع والحياة العامة بهدف إظهار طاقاتهم وقدراتهم، وجعلهم فئة منتجة تسهم بعملية في تنمية المجتمع.

وتعلم الوزارة أن المسؤولية الاجتماعية لقطاع تقنية المعلومات والاتصالات أصبحت ذات أهمية خاصة، وتعمل على تعزيز مساهمتها في تحقيق مزيد من التقدم والازدهار داخل المجتمع، خاصة في قطاع التعليم الذي توليه رعاية كبيرة، كونه يركز بشكل مباشر على العنصر البشري الذي يعد أساس التنمية المستدامة في أي مجتمع.

وتولي الوزارة اهتماماً كبيراً بذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الأمراض المزمنة من منطلق إنساني وتربوي واجتماعي وثقافي، ثقةً منها في قدراتهم وإمكاناتهم، ولإتاحة الفرصة لهم للمنافسة في كافة المجالات، حيث أطلقت خلال العام العديد من المبادرات التي تساعدهم على ممارسة حياتهم الطبيعية بيسر وسهولة.

مبادرة «هواتف ذكية لمرضى السرطان»

في إطار دعم الوزارة وتمكين ومناصرة المتعايشين مع السرطان، وتقديم الرعاية اللازمة لتلبية احتياجاتهم، أطلقت الوزارة، بالتعاون مع «جمعية وريف الخيرية» التابعة لـ «مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث»، مبادرة «هواتف ذكية لمرضى السرطان».

وتم التعاون مع شركة موتورولا في المبادرة من خلال تسليم الجمعية 50 هاتفاً ذكياً للمرضى بهدف المساهمة في تمكين الرقمنة وخدمة المجتمع عبر مبادرات انسانية، وتساعد المرضى على الاستفادة من التقنية والتطبيقات المهمة العديدة وفي مقدمتها تطبيقات «توكلنا» و «تباعد» و«صحتي».

وتهدف المبادرة إلى تحفيز المرضى على استخدام التقنية، والاستفادة من المزايا العديدة التي توفرها وفي مقدمتها تسريع دخولهم من خلال تعبئة بياناتهم وتوثيقها عبر التطبيقات الإلكترونية المعتمدة، وضبط العملية الطبية دون اللجوء للطرق التقليدية، وحتى تكون بوابتهم للدخول إلى عالم الإنترنت بأفاقه الواسعة ويعينهم على تخطي هذه المرحلة المهمة من حياتهم وهم يتجهون صوب التعافي-بإذن الله-.

مبادرة «المصحف الإلكتروني للمكفوفين»

- يحتل ذوو الاحتياجات الخاصة مكانة كبيرة لدى اهتمامات الوزارة، لذا تحرص دائما على المساهمة في تقديم الخدمات التقنية التي تساعدهم كي يكونوا فاعلين قادرين على الاعتماد على أنفسهم، وخوض معترك الحياة.
- ومن بين الخطوات التي اتخذتها الوزارة في هذا المضمار تعاونها مع الهيئة العامة للأوقاف من خلال منصة وقفي وطرح مبادرة «المصحف الإلكتروني للمكفوفين»، بالتعاون مع هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وجمعية المكفوفين الأهلية، وترتيل.
- وتهدف المبادرة إلى تقديم حلول مبتكرة للتحديات التي يواجها المكفوفون في المملكة لحفظ وتلاوة القرآن الكريم بطريقة الخط البارز «برايل» لتغني المكفوفين عن حمل المجلدات الستة ذات الوزن الثقيل، خاصة أن الجهاز مطابق لمصحف مجمع الملك فهد - رحمه الله - وذلك في تصميم يساعد الكفيف على الوصول إلى الصفحات والسور والأجزاء بسرعة وسهولة ومشاركة المبصرين في حلقات التحفيظ.
- ويترجم المصحف الإلكتروني أحرف القرآن الكريم إلى طريقة برايل؛ مما ييسر على 8 ملايين كفيف مسلم في العالم وأكثر من 150 ألف كفيف في المملكة حفظ وتلاوة القرآن الكريم، بعد أن كانوا يواجهون صعوبة عند استخدام المصحف الورقي والمطبوع بطريقة برايل البارزة في 6 مجلدات كبيرة وثقيلة وغير متوافرة بسهولة مع احتمالية محو النقاط مع كثرة الاستخدام.
- ويتميز المصحف الإلكتروني بتقنية عالية، حيث يقوم بتحويل أحرف برايل الثابتة إلى متحركة، تتشكل إلكترونياً حسب آيات القرآن الكريم والأحرف العربية والصفحات.

8 ملايين كفيف مسلم في العالم

يمكنهم الاستفادة من مبادرة "المصحف الإلكتروني للمكفوفين"

تحسين جودة حياة ذوي الاحتياجات الخاصة

- تواكب الوزارة اهتمام المملكة برعاية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بشكل يضمن حصولهم على حقوقهم المتصلة بالاحتياجات الخاصة ويعزز من الخدمات المقدمة لهم، عبر توفير سبل التقنية التي تسهل لهم متطلبات العصر الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى تقديم خدمات تقنية تضمن تحسين جودة الحياة لهم، ولكبار السن كذلك.
- وضمن مسؤولية الوزارة الاجتماعية، رعت منتدى تواصل التقني لتحسين جودة حياة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، الذي نظمته جمعية تواصل، تزامناً مع اليوم العالمي للعلاج الوظيفي.
- وضمن مشاركة الوزارة في الجلسة الحوارية عن دور المؤسسات التقنية في تسهيل الوصول الرقمي لذوي الاحتياجات الخاصة، أكدت الوزارة أن توفير التقنية لذوي الاحتياجات الخاصة ليس من الكماليات، بل من أساسيات الحياة لهم.
- وتم خلال المنتدى تدشين «منصة حياة» لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة؛ لمساعدتهم على التعرف على التقنيات التي تساعدهم على مزاولة حياتهم اليومية، والوصول لمراكز التأهيل، والاستفادة من الأخصائيين، وتبادل الأجهزة غير المستفاد منها في السوق الإلكتروني، وورش العمل والدورات التدريبية في التقنيات المساعدة، بالإضافة إلى تقديم نصائح عن الرعاية المنزلية واستخدام التقنيات المساعدة.
- كما تم خلال المنتدى أيضاً إطلاق أول وقف تقني لذوي الاحتياجات الخاصة يواكب رؤية المملكة 2030 لخدمة جميع شرائح المجتمع وفئاته ومنهم ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن.
- ويقدم الوقف حلولاً رقمية متكاملة بربط عدة تخصصات تحت سقف واحد تشمل الهندسة الرقمية، والعلاج الوظيفي، والعلاج الطبيعي، وإنترنت الأشياء والإلكترونيات، والتربية الخاصة، والعلاج المهني، والسلوكي.

تدشين «منصة حياة»

لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة

حملة علّم واستريح

- إحساساً من الوزارة بمسؤوليتها تجاه المجتمع في منع استغلال الإنترنت والتقنيات المتعلقة بوسائل التقنية في إيذاء أشخاص آخرين بطريقة متعمّدة ومتكرّرة وعدائية، عبر التنمر الإلكتروني، أطلقت الوزارة حملة علّم واستريح، للتوعية بالتنمر الإلكتروني وسبل الوقاية منه، بمشاركة أكثر من 70 شريكًا من القطاعات العامة والخاصة وغير الربحية.
- وتهدف الحملة التي استفاد منها 3.2 مليون إلى رفع الوعي بالتنمر الإلكتروني في الألعاب، وتوجيه الفئات المستهدفة من الأهل والأبناء بالطريقة الصحيحة للتعامل مع التنمر للحد من آثاره السلبية والتي منها: اكتئاب الشخص المتنمّر عليه في حال لم يتلق المساعدة الفورية، وصعوبة ثقة الضحيّة بالآخرين والنظر إليهم بعين الشك والخوف وافتقاد الشعور بالأمان، كما يلجأ الشخص الذي تعرّض للتنمّر إلى الانعزال خصوصًا صغار السن والمراهقين، فضلاً عن تشتت الذهن وتدني المستوى الدراسي للضحيّة في حال كان طالبًا في المدرسة أو الجامعة، والشعور بالخوف والقلق والترقّب لكل شيء جديد ومزعج.

3.2 مليون مستفيد

من حملة رفع الوعي بالتنمر الإلكتروني

7

التحديات والتطلعات

07

التحديات و التوصيات

التحديات	التوصيات
نطاق عمل الوزارة والمهام المناطة بها، زادت وتنوعت بالإضافة لطبيعة العقود الحالية وقلة الوظائف المخصصة لقطاعات الوزارة يشكل تحديًا لاستقطاب الكفاءات المناسبة للمرحلة القادمة لتحقيق مستهدفات الاقتصاد الرقمي .	تخصيص كادر جديد للوزارة بمميزات تنافسية يركّز على استقطاب الكفاءات التخصصية اللازمة للتحول للاقتصاد الرقمي.
محدودية قنوات الصرف فيما يخص المنح لمشاريع البحث والابتكار والدعم المباشر لرواد الأعمال من صندوق التنمية الوطني والصناديق التابعة له والتي قد تتسبب في تعثر تنفيذ المبادرات لاختلاف المهام الموكلة للجهات، والتي لا تتقاطع مع أهداف البرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات.	منح البرنامج صلاحية الصرف المباشر للمنح والدعم للمستفيدين وفق آلية وحوكمة تعتمد من قبل اللجنة الإشرافية للبرنامج.
محدودية عمر البرنامج الوطني لتنمية التقنية مقارنة بالدورة الاقتصادية للقطاعات التقنية وأهداف رؤية المملكة 2030.	تمديد عمر البرنامج حتى عام 2030 لتقديم دعم أكبر للقطاع وتحقيق المستهدفات الطموحة للمملكة منه.
ارتفاع تكاليف الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات، والذي قد يعيق مسيرة التحوّل الرقمي.	تحفيز الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات من خلال حلول استثمارية تحفيزية تحقق الاستدامة لهذه الاستثمارات.

التحديات	التوصيات
حجم التكاليف المالية الكبيرة المطلوبة لنشر البنية التحتية الرقمية مما يسبب بتباطؤ التحول الرقمي وتمكين المملكة لتصبح محورًا رقميًا عالميًا.	تحفيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية عبر حزم تحفيزية تمكن من تطوير كافة مكونات البنية التحتية الرقمية.
عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في المناطق المختلفة بالمملكة مما أثر على عدد الوظائف ونسب التوطين في تلك المناطق.	دعم مبادرات تهدف إلى تحفيز القطاع الخاص وبالتحديد الشركات التقنية لتوسع نطاق أعمالهم إلى المناطق الأقل حظاً من ناحية الفرص الوظيفية والأعمال وارتفاع نسبة البطالة بهدف توطين التقنية محلياً وتحقيق تنمية اقتصادية مناطقية ورفع الناتج المحلي غير النفطي بالإضافة إلى رفع المحتوى المحلي.
تأثير جائحة كورونا على المشاريع القائمة وعلى التعاقد للمشاريع المستقبلية خاصة فيما يتعلق بتسليم الأعمال وتأخرها لارتباطها ببعض القطاعات أو الخدمات المتأثرة، كقطاع الخدمات اللوجستية على سبيل المثال.	وضع أطر مرنة لإجراء تغييرات على المشاريع بما يتوافق مع الأثر الموثق من التحديات الناتجة عن الجائحة وإصدار تعميم بذلك لمنح الصلاحية لإدارة المشتريات بالجهات الحكومية بما لا يؤثر على مضمون العمل.

07

تطلعات الوزارة لعام 2022

وطن رقمي رائد بحلول 2023

رفع ترتيب المملكة

في سرعات الإنترنت الثابت ضمن أعلى 20 دولة مع المحافظة على ترتيبها ضمن الخمس الأوائل في سرعات الإنترنت المتنقل

الحصول على المعلومة الدقيقة

المحدثة، والموثقة خلال مدة لا تزيد عن دقيقتين

نسبة استبقاء الموظفين

%95

تحسين المشاركة المجتمعية في صنع القرار

من خلال رفع ترتيب مؤشر المشاركة الإلكترونية (EPI) إلى 78 %

الوصول إلى أكثر من 250 ألف

مستفيد عبر أنشطة رفع الوعي والمعرفة الرقمية لكافة فئات المجتمع

ضمن أفضل 35

اقتصاد رقمي عالميا 2022

ضمن أفضل 38

حكومة رقمية بحلول عام 2022

ضمن أفضل 30

مجتمع رقمي بحلول عام 2023

أفضل منظومة حكومية

في المملكة بحلول 2023

وصول حصة الاقتصاد الرقمي

إلى 16.8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022

رفع مؤشر رضا المستفيدين

بواقع + 20% عن النتائج المرجعية

خلق عدد 24 ألف وظيفة نوعية

في المجالات ذات الأولوية في الاقتصاد الرقمي ضمن المجالات الرئيسة لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

ضمن أعلى 5 مراكز

في التميز المؤسسي

زيادة صادرات خدمات الاتصالات

وتقنية المعلومات بنسبة 14%

زيادة تنافسية ومشاركة

القطاع الخاص بواقع + 20% عن النتائج المرجعية

تعزيز النضج المؤسسي

لـ 46 وحدة إدارية بناء على المعايير العالمية

زيادة الاستثمارات

في الاقتصاد الرقمي إلى 13.6 مليار ريال

رفع كفاءة الحكومة

ونسبة الامتثال بواقع +20% عن النتائج المرجعية

زيادة نسبة التوطين

في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات إلى 60%

الخاتمة

ختاماً، عرض التقرير الذي تم إعداده استجابة لمتطلبات المادة (29) من نظام مجلس الوزراء، التوجه الإستراتيجي للوزارة، والإنجازات التي حققتها خلال العام المالي (1442/ 1443 هـ) (2021م)، والتي ساهمت في تعزيز كفاءة سوق الاتصالات، والمحتوى المحلي وتنمية سوق التقنيات بالمملكة.

وفي ظل الرعاية الكريمة والدعم اللامحدود الذي تحظى به الوزارة من القيادة الرشيدة – حفظها الله – تبوأت المملكة مراكز رقمية عالمية متقدمة، كما حققت مبادرات منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات النطاق الأخضر في مبادرات برامج تحقيق الرؤية على منصة أداء المتكاملة، التابعة للمركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة لعام 2021م.

وواصلت الوزارة خلال العام إنجازاتها المتلاحقة في البنية التحتية ونشر شبكات الاتصالات، وتنمية المواهب الوطنية، وعقد الشراكات مع شركاء عالميين، مما أسهم في دعم وتحفيز قطاع الابتكار وريادة الأعمال الرقمية، وتأهيل المملكة لتصبح الأكبر والأعلى والأسرع في المجالات التقنية والرقمية وكذلك أكبر سوق رقمي وتقني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وستمضي الوزارة قدماً بسواعد أبنائها في تأسيس ركائز استراتيجية رقمية؛ لتمكين حاضر مترابط ومستقبل مبتكر، مستندة في ذلك على البنية التحتية الرقمية المدعومة باقتصاد قوي ومزدهر، يجذب الاستثمارات العالمية لاقتناص الفرص في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات الواعد.

8

الملحق

08
الملحـــق

أ. الشؤون المالية والإدارية
أ. الميزانية
- المصروفات
- الإيرادات
ب. الموارد البشرية

ب. منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات
أ. وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
ب. وحدة التحول الرقمي
ت. هيئة الحكومة الرقمية
ث. هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
ج. البريد السعودي

ت. منظومة التحول الرقمي
أ. حوكمة التحول الرقمي
ب. إطار التحول الرقمي
ت. دور منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات في التحول الرقمي

ث. استراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات
أ. استراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات
ب. استراتيجية وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

ج. بطاقات مبادرات برامج رؤية المملكة 2030
أ. بطاقات مبادرات برنامج التحول الوطني
ب. بطاقات مبادرات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
ت. بطاقات مبادرات برنامج جودة الحياة
ث. بطاقات مبادرات برنامج التخصيص
ج. بطاقات مبادرات برنامج تنمية القدرات البشرية

ح. المصطلحات والتعريفات

ملحق (أ)
الشؤون المالية والإدارية

أ. الميزانية

المصروفات:

التصنيف الاقتصادي	الاعتماد الأصلي	المناقلات		الاعتماد بعد التعديل	المنصرف	الوفر	النسبة
		منه	له				
تعويضات العاملين	268,613,000.00	6,242,000.00	20,422,217.00	282,793,217.00	268,416,570.25	14,376,646.75	%94.92
السلع والخدمات	2,668,779,599.00	345,942,520.00	361,735,681.00	2,684,572,760.00	2,548,091,708.11	135,481,051.89	%94.92
مصروفات أخرى	179,999,000.00	14,824,886.00	48,575,652.00	213,749,766.00	212,456,824.99	1,292,941.01	%99.40
الأصول غير المالية	65,582,000.00	33,603,584.00	2,518,000.00	34,496,416.00	29,775,478.31	4,720,937.69	%86.31
إجمالي الممول من الميزانية العامة	3,182,973,599.00	400,612,990.00	433,251,550.00	3,215,612,159.00	3,058,740,581.66	155,871,577.34	%95.12
استخدام السلع والخدمات	750,000,000.00	0.00	0.00	750,000,000.00	750,000,000.00	0.00	%100.00
إجمالي الممول من إيرادات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (اعتماد مقابل الايراد)	750,000,000.00	0.00	0.00	750,000,000.00	750,000,000.00	0.00	%100.00
الإجمالي العام	**3,932,973,599.00**	**400,612,990.00**	**433,251,550.00**	**3,965,612,159.00**	**3,808,740,581.66**	**155,871,577.34**	**96.04%**

08

ملحق (أ)
الشؤون المالية والإدارية

أ. الميزانية

الإيرادات

نوع الإيراد	الإيرادات التقديرية	إيراد فعلي
نصيب الحكومة من صافي إيرادات قطاع الاتصالات	0.00	750,000,000.00
إيجارات وأقساط مساكن	97,400.00	142,400.00
بيع الوثائق والأنظمة	450,000.00	301,900.00
مبيعات أخرى	0.00	232,000.00
الجزاءات والغرامات	1,000,000.00	999,358.92
المبالغ المستردة من مصروفات السنوات السابقة	0.00	0.00
الإيرادات المتنوعة غير المصنفة في مكان أخر	0.00	1,236,138.82
الإجمالي	**1,547,400.00**	**752,911,797.74**

ملحق (أ)
الشؤون المالية والإدارية

ب. الموارد البشرية

%96.2

من موظفي الوزارة سعوديون

تمثل نسبة السعوديين العاملين في الوزارة نحو 96.2 % من إجمالي القوى البشرية البالغ عددها 1006موظفين، إذ يصل عددهم إلى 968، وتزيد نسبة النساء عن 30 % بعدد 223، مقابل 735 من الذكور، فيما يبلغ عدد غير السعوديين 38 فقط. وقد زاد عدد الوظائف المتوفرة خلال السنة المالية لعام 2021 إلى 1453 وظيفة مقارنة بـ 1355 خلال عام 2020 بزيادة قدرها 98 وظيفة، بينما بلغ عدد الوظائف الشاغرة خلال العام 466 وظيفة شاغرة.

08

ملحق (ب)

منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
Ministry of Communications and Information Technology

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
MINISTRY OF COMMUNICATIONS AND INFORMATION TECHNOLOGY

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات هي الجهة المشرفة على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والبريد في المملكة العربية السعودية، والمسؤولة عنه. حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم (133) وتاريخ 1424/5/21 هـ، والقاضي بإعادة تنظيم وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بما يتناسب مع المهام الموكلة إليها حيال الإشراف على تنمية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، بالإضافة إلى تولّي الوزارة الإشراف على قطاع البريد بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (403) وتاريخ 1440/7/12 هـ. كما أسندت للوزارة قيادة التحول الرقمي بموجب الأمر الملكي رقم (59028) وتاريخ 1439/11/18 هـ.

وتتضمن اختصاصات ومهام الوزارة المسندة لها الآتي:

- وضع الخطط الإستراتيجية والسياسات ومشاريع الأنظمة واللوائح لتطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والتحول الرقمي في المملكة.
- الإشراف على قطاع البريد، ووضع سياساته العامة وخططه التطويرية، واقتراح مشاريع أنظمته وتعديلاتها، والتنسيق مع الجهات المعنية فيما يتعلق بالخدمات المقدمة إلى الجهات الحكومية، وتمثيل المملكة في الهيئات المحلية والإقليمية والدولية في قطاع البريد، ومتابعة التزامات المملكة في هذا الشأن.
- وضع الآليات والبرامج التنفيذية لتسريع نشر خدمات النطاق العريض السلكية واللاسلكية وضمان تنفيذ البنية التحتية اللازمة لها بصورة عاجلة جداً، بما يكفل تغطية جميع مناطق المملكة بالنطاق العريض قدر الإمكان، وتحفيز الشركات الوطنية والعالمية للمشاركة في المشاريع ذات العلاقة بالنطاق العريض.
- وضع الآليات والبرامج التنفيذية لتسريع تطوير القدرات الرقمية في المملكة ورفع الوعي الرقمي، ويشمل ذلك القدرات الرقمية العامة والمتخصصة مع التركيز على التقنيات الناشئة، بما يتناسب مع احتياجات القطاع المختلفة.
- وضع الآليات والبرامج التنفيذية لبناء قطاع تقنية المعلومات بمستوى عالمي تنافسي ينمي المحتوى المحلي التقني ويحقق الاستدامة الاقتصادية والريادة والابتكار على المستوى الإقليمي والعالمي.
- وضع الآليات لتحفيز وتشجيع الاستثمار والابتكار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والصناعات الرقمية.
- السعي لجذب الاستثمارات الأجنبية والشركات العالمية الرائدة في الاتصالات وتقنية المعلومات إلى المملكة.
- دعم الشركات التقنية المحلية الناشئة والصغيرة والمتوسطة ومساعدتها في بناء قدراتها للوصول إلى الأسواق العالمية بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- الإشراف على تطبيق أحكام نظام التعاملات الإلكترونية ووضع المعايير التقنية والتعاقدية الاسترشادية للأجهزة الحكومية للاستفادة منها عند التعاقد لتنفيذ المشاريع ذات الصلة بالحكومة الرقمية.
- الإشراف على المهام المتعلقة بإصدار شهادات التصديق الرقمي وإدارتها.
- إجراء الدراسات في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات والتحول الرقمي.
- التنسيق مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والجهات الأخرى ذات العلاقة وتشكيل الشراكات الإستراتيجية فيما يخص الاتصالات وتقنية المعلومات والتحول الرقمي.
- تمثيل المملكة في الهيئات المحلية والإقليمية والدولية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وقطاع البريد.

وحدة التحول الرقمي
National Digitization Unit

وحدة التحول الرقمي
National Digitization Unit

وحدة التحول الرقمي هي مركز امتياز أنشئ بناء على الأمر الملكي رقم (49584) وتاريخ 1439/10/29هـ، وتهدف الوحدة إلى تسريع عملية التحول الرقمي في المملكة تحقيقاً لأهداف رؤية 2030 عبر التعاون المشترك مع القطاعين العام والخاص من أجل الارتقاء بمكانة المملكة لتكون في مصاف الدول المتطورة رقمياً.

والمساهمة في تنمية اقتصادية مستدامة تعتمد على تعزيز قيم ومفاهيم الابتكار والاستثمار في المواهب الشابة.

وتتولى وحدة التحول الرقمي المهام التالية:

- إعداد مشروع استراتيجية وطنية للتحول الرقمي.
- تطوير سياسات التحول الرقمي من خلال تنفيذ إطار عمل وآلية تنفيذ موحدة شاملة.
- اتخاذ ما يلزم لتفعيل التشريعات اللازمة للتحول الرقمي.
- تفعيل الحوكمة الرقمية والتأكد من مواءمتها مع الإستراتيجيات والأولويات الوطنية.
- تحديد الأولويات اللازمة لتفعيل التحول الرقمي وتحديد الدعم اللازم لضمان سرعة تحقيق الغايات المرجوة.
- اعتماد المبادرات المتعلقة بالتحول الرقمي والتمويل اللازم لها.
- إعداد التقارير الدورية عن التحول الرقمي.
- مراجعة وتقويم البرامج ذات العلاقة بالتحول الرقمي المعمول بها حالياً، لتحديد مدى إمكانية الاستفادة منها ضمن منظومة إطار العمل الموحد.
- مراجعة وتقويم جميع الخطط ذات العلاقة بالتحول الرقمي المعمول بها حالياً والبرامج التنفيذية وغيرها من الخطط الفرعية ذات العلاقة بالتحول الرقمي.
- حصر التحديات التي تواجه تحول المملكة إلى اقتصاد ومجتمع رقمي وتقديم الاقتراحات اللازمة لمواجهة التحديات والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية.
- تقديم مقترحات لتطوير البنية التشريعية المتعلقة بالتحول الرقمي، بما يكفل رفع كفاءة جهود التحول الرقمي وجودتها.
- وضع آلية لتسريع وتطوير وتنفيذ مبادرات في شأن توسعة خدمات النطاق العريض وضمان أن يتم تنفيذ البنية التحتية اللازمة بما يكفل تغطية جميع مناطق المملكة.
- العمل على تحقيق الاستفادة المثلى من أصول واستثمارات المنظومة الرقمية وتفادي تكرار المشاريع.
- وضع المعايير التقنية والتعاقدية الاسترشادية للأجهزة العامة للاستفادة منها.
- تسريع تطوير الخدمات الرقمية من خلال آلية اختبار مناسبة لذلك.
- تطوير منظومة تساعد على عمليات تخصيص الخدمات الرقمية.
- اقتراح آلية للإسراع في تطوير القدرات الرقمية في المملكة.
- وضع المعايير والمؤشرات اللازمة لقياس التحول الرقمي.

08

هيئة الحكومة الرقمية
Digital Government Authority

هيئة الحكومة الرقمية
Digital Government Authority

أنشئت هيئة الحكومة الرقمية بقرار مجلس الوزراء رقم (418) وتاريخ 1442/7/25هـ، بهدف إثراء تجربة العميل وتحسين تجربة التعامل مع الخدمات الحكومية لتكون رقمية واستباقية، إلى جانب رفع كفاءة العمل الحكومي عن طريق تبني نماذج فعالة ومبتكرة للتحول الرقمي في مجالات متنوعة كالصحة الرقمية والتعليم عن بعد والاقتصاد الرقمي وغيرها، وأيضًا زيادة الإنتاجية وتطويع الاستخدام الأمثل للموارد والاستثمارات التقنية الحكومية وتبني التقنيات الحديثة وتطوير القدرات الرقمية والمواهب. وهي تحل محل كل من برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر) والمركز الوطني للتصديق الرقمي.

الاختصاصات:

إعداد الإستراتيجية الوطنية للحكومة الرقمية والإشراف على تنفيذها بعد الاعتماد، وإقرار السياسات المتعلقة بأنشطة الهيئة والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها، ووضع المعايير الفنية لنماذج التحول الرقمي الحكومي ومتابعة الالتزام بها. وتنظيم أعمال ومنصات وشبكات الخدمات الحكومية الرقمية، وحوكمة أعمال السحابة الحكومية الرقمية والسحابات ذات العلاقة بها.

المبادرات:

دشّنت هيئة الحكومة الرقمية مبادرة البيئة التنظيمية التجريبية للشركات الحكومية التقنية، التي شملت توقيع نماذج تعاون وشراكة بين الهيئة وعدد من الشركات الحكومية التقنية لتطوير البيئة التنظيمية على عدة مراحل تشمل حوكمة وتعزيز الخدمات الحكومية الرقمية في المملكة، وإعداد اللوائح التنظيمية اللازمة لتحسين بيئة الأعمال، إضافةً إلى معالجة التحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات في الخدمات الحكومية الرقمية، وتحسين تجربة المستفيد.

وتهدف المبادرة إلى إيجاد حلول تنظيمية في مجال المنصات والخدمات الرقمية، لتجاوز عدة تحديات مثل تنظيم حقوق الملكية الفكرية، وآليات مشاركة البيانات، وغياب المواءمة.

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
Communications & Information Technology Commission

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات
Communications & Information Technology Commission

هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات هي الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والبريد في المملكة العربية السعودية. ويحدد كلٌّ من نظام الاتصالات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 12) وتاريخ 1422/3/12 هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (11) وتاريخ 1423/5/17 هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم (403) وتاريخ 1440/7/12 هـ الإطار القانوني الخاص بتنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والبريد.

ويحدد تنظيم الهيئة مهام هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات واختصاصاتها، بوصفها منظماً للقطاع يتمتع بالشخصية الاعتبارية، وبالاستقلال المالي والإداري. ومن أبرز مهامها:

- تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات
- القيام بالاختصاصات التنظيمية والرقابية لقطاع البريد.
- الرصد والمتابعة والاستفادة من التطور في تقنيات وخدمات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.
- تهيئة بيئة محفزة للاستثمار في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة.
- العمل على حماية مصالح المستخدمين المتعلقة بخدمات الاتصالات العامة والإنترنت ومراقبة أداء الجهات المرخص لها بتقديم مثل هذه الخدمات، واتخاذ الإجراءات التي من شأنها إلزام تلك الجهات بالتقيد بشروط التراخيص.
- تشجيع الاستثمار في خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وأجهزتها، وتشجيع تقديم الخدمات الموثوق بها بأسعار مناسبة وبجودة جيدة في جميع مناطق المملكة واتخاذ الإجراءات التي تضمن حقوق المستثمرين في خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات.
- تنفيذ السياسات والإجراءات التي تضمن حماية التنافسية في سوق خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والبريد.

08

البريد السعودي
Saudi Post

شهدت مؤسسة البريد السعودي مراحل تطور متلاحقة خلال مسيرتها، ابتداءً من إنشاء أول مديرية للبرق والبريد والهاتف في مكة المكرمة في عام 1345 هـ الموافق 1926م، ومن ثم نقلها لوزارة المواصلات تحت مسمى «وكالة وزارة المواصفات للشؤون السلكية واللاسلكية والبريدية» في عام 1372 هـ الموافق1953 م، ووصولاً إلى تحويلها إلى مؤسسة عامة تحت مسمى مؤسسة البريد السعودي بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم (78/ف) وتاريخ 1433/3/29 هـ القاضي بتحويل مرفق البريد إلى مؤسسة عامة.

لتحقيق التطلعات المأمولة منها، اعتمدت المؤسسة خطة طموحة ترتكز على بناء منظومة من الشبكات المتعددة، وتأسيس منظومة العناوين الوطنية الموحدة، وتقديم حزمة من الخدمات البريدية غير التقليدية بما يمكن من تقديم الخدمات اللوجستية، وتمكين برامج الحكومة الإلكترونية وتطبيقات التجارة الإلكترونية من خلال تعظيم الشراكات مع المؤسسات في القطاعين العام والخاص، وتطوير تعاملات الحكومة الإلكترونية وتيسير تبادلات التجارة الإلكترونية، حيث أطلقت العديد من الخدمات الجديدة مثل التسوق الإلكتروني ومنصة (مكاني) لبيع تذاكر المباريات الرياضية وخدمتي (جامعي) و(مريح)، إلى جانب تطوير عمل الخدمات البريدية المعروفة مثل بريد الرسائل والطرود والبريد العاجل. وتشهد مؤسسة البريد السعودي تحولًا إلى العمل الإلكتروني الحديث بهدف رفع مستوى الجودة وتسريعها عبر التقنيات البريدية المتقدمة وإشراك عملائها في خدمات بريدية تفاعلية، يتم من خلالها تمكين كل عميل من متابعة الإرساليات البريدية عبر الموقع الإلكتروني، وترتكز على تطوير التقنيات البريدية، وتوظيف مشاريع الربط الشبكي في كافة أنحاء المملكة، وتوسيع عمليات الفرز الآلي في كافة المواقع لرفع معدل الجودة والسرعة عند خدمة عملاء البريد.

ملحق (ت)

منظومة التحول الرقمي

تعنى منظومة التحول الرقمي بالتعاون بين الجهات المعنية وأصحاب المصلحة في القطاعات المختلفة لدعم وتمكين تحوّل الأعمال والخدمات المقدّمة من الطرق والأساليب التقليدية إلى طرق وأساليب قائمة على نماذج رقمية مبتكرة ترفع من مستوى جودة وموثوقية وسرعة تنفيذ تلك الأعمال والخدمات بما يحقق الترابط والتكامل بين أعمال وخدمات القطاعات المختلفة وما تقدّمه من أنظمة وتطبيقات ومنصات. لذا فإن منظومة التحول الرقمي تشتمل على الجهات المشرفة على مختلفة القطاعات والجهات الداعمة للتحول الرقمي.

لدعم جهود التحوّل الرقمي وتوجيه الأعمال في هذا الجانب نحو المساهمة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، صدر الأمر الملكي رقم (49584) وتاريخ 1438/10/29 هـ بتشكيل اللجنة الوطنية للتحول الرقمي. لتتولى رسم السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بالتحول الرقمي، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها، وضمان تنسيق المبادرات المتصلة بذلك، كما صدر الأمر الملكي رقم (59028) وتاريخ 1439/11/18 هـ، لتكون اللجنة برئاسة معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، ومعالي وزير الصحة عضواً ونائباً للرئيس، وعضوية عدد من أصحاب المعالي، والرئيس التنفيذي لوحدة التحول الرقمي عضواً وأميناً للجنة.

وتأسست وحدة التحول الرقمي بموجب البند الرابع من الأمر الملكي رقم (49584) وتاريخ 1438/10/29 هـ، بحيث تكون الوحدة تحت إشراف رئيس اللجنة، ويعين بقرار منه رئيساً تنفيذياً لها، ويكون مقرها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

1. الإشراف على برنامج التحول الرقمي.
2. اعتماد التقارير الدورية عن التحول الرقمي التي تعدها وحدة التحول الرقمي.
3. إقرار إطار حوكمة مبادرات التحول الرقمي.
4. اعتماد خطة العمل السنوية والخطط التشغيلية لبرنامج التحول الرقمي.
5. اقتراح مشروعات الأنظمة المتعلقة بالتحول الرقمي ورفعها بحسب الإجراءات المتبعة.

08

ملحق (ت)

منظومة التحول الرقمي

إطار التحول الرقمي

يحدد إطار التحول الرقمي المهام والأدوار والمسؤوليات التي تقوم بها الجهات المعنية بالتحول وكذلك الأولويات القطاعية التي سيتم التركيز عليها لتسريع التحول الرقمي فيها. وفيما يلي إيضاح لمعالم الإطار وشرح له.

01. ترسية دعائم الممكنات الرئيسة وقاعدة الارتكاز للتحول الرقمي.

- **السياسات والتنظيمات والشراكات:** يتطلب التحول الرقمي وجود سياسات وأنظمة داعمة تمتاز بالحداثة والمرونة والانفتاح مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة والأولويات الوطنية. وعادة ما تكون تشريعات التحول الرقمي متعددة الأطراف وتمس عدة قطاعات، وتحتاج إلى تنسيق عال وتكامل بين كافة أصحاب المصلحة وهذا يتطلب بناء شراكات تحقق الفائدة للجميع.
- **توافر التقنية واعتمادها:** تعتبر التجهيزات التقنية من أجهزة ومعدات وبرمجيات الأدوات الفاعلة في تحقيق التحول الرقمي، لذلك يتم التحقق من توافر أحدث التقنيات وتحفيز تبنيها لدى كافة الجهات المعنية.
- **البنية التحتية الرقمية:** تشكّل البنية التحتية الرقمية الأساس الذي تبنى عليه جميع الخدمات والأعمال الرقمية، وتتضمن البنية التحتية الرقمية خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات كالإنترنت عالي السرعة من خلال شبكات الاتصالات الثابتة والمتنقلة، ومراكز البيانات، وغيرها من الأجهزة والمعدات والبرمجيات المستخدمة لتقديم تلك الخدمات.
- **المواهب الرقمية:** الكوادر المتخصصة في مختلف مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات هي المحرّك الأساسي للتحول الرقمي، ويقع عليها عبء تنفيذ المبادرات والمشاريع الممكنة للتحول.
- **البحث والتطوير والابتكار:** يتطلب نجاح التحوّل الرقمي إيجاد حلول وأساليب مبتكرة في التحوّل من الأعمال التقليدية إلى أعمال رقمية عالية الأداء، لذا فإن الابتكار والبحث والتطوير وريادة الأعمال عوامل مهمّة في تحقيق التحول الرقمي بالشكل المطلوب من خلال الاستفادة من الابتكارات والمشاريع الريادية والناشئة.

02. رقمنة القطاع الحكومي بما يحقق الدعم للتعاملات الإلكترونية الحكومية، وتحقيق الاستفادة من البيانات الوطنية.

- **الحكومة الرقمية:** تحويل كافة المعاملات والإجراءات والخدمات الحكومية ليتم طلبها وتنفيذها رقمياً من خلال المنصات والقنوات الرقمية مع التركيز على تجربة المستفيد والتكامل بين الأنظمة والمنصات بما يحقق مفهوم «الحكومة المتكاملة».
- **البيانات الوطنية والذكاء الاصطناعي:** البيانات هي وقود التحول الرقمي وينبغي العمل على ضمان دقتها وشموليتها وسلامتها والمحافظة عليها من كافة المخاطر الأمنية. ولتعظيم الاستفادة من البيانات فإن تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي يساعد في تحليل البيانات واستنباط الأنماط والتعرف على التوجهات لاتخاذ قرارات أكثر ذكاءا وتطوير سياسات واستراتجييات أكثر ملائمة لكافة القطاعات الحكومية.

03. تسريع التحول الرقمي من خال تطوير المنصات الرقمية في القطاعات ذات الأولوية.

وذلك من خلال بناء الشراكات الإستراتيجية بين مختلف الجهات المعنية في القطاعين الحكومي والخاص. ونشر استخدام تلك المنصات من خلال توعية المستفيدين حول تلك المنصات ورفع اعتماديتهم على استخدامها بدلاً عن الإجراءات التقليدية. ويعتمد ذلك على توافر بيانات وطنية دقيقة ومتاحة، وخدمات حكومية ذات مستوى مرتفع من النضج في التحول الرقمي.

وقد تم تحديد (7) قطاعات لتكون لها الأولوية في أعمال تسريع التحوّل الرقمي نظراً لأهمية تلك القطاعات واتساع أثرها، وتشمل تلك القطاعات: الصحة الرقمية، والتعليم الرقمي، والتجارة الإلكترونية، والمدن الذكية، والصناعة والتعدين والخدمات اللوجستية، والحج والعمرة والثقافة، والأمن والسلامة.

وتعمل لجنة التحول الرقمي ووحدة التحول الرقمي على تحقيق التعاون والتناسق بين الجهات المعنية بتلك القطاعات للعمل على إنجاز أعمال التحوّل الرقمي فيها على أفضل وجه بما يحقق النتائج المرجوة ويعود بالفائدة على تلك القطاعات.

ولأن تحقيق الأمن الرقمي يعتبر من أهم عوامل نجاح التحول الرقمي وموثوقية أعماله، يعتبر الأمن السيبراني محوراً أساسياً على كافة مستويات التحول الرقمي.

08

إطار التحول الرقمي

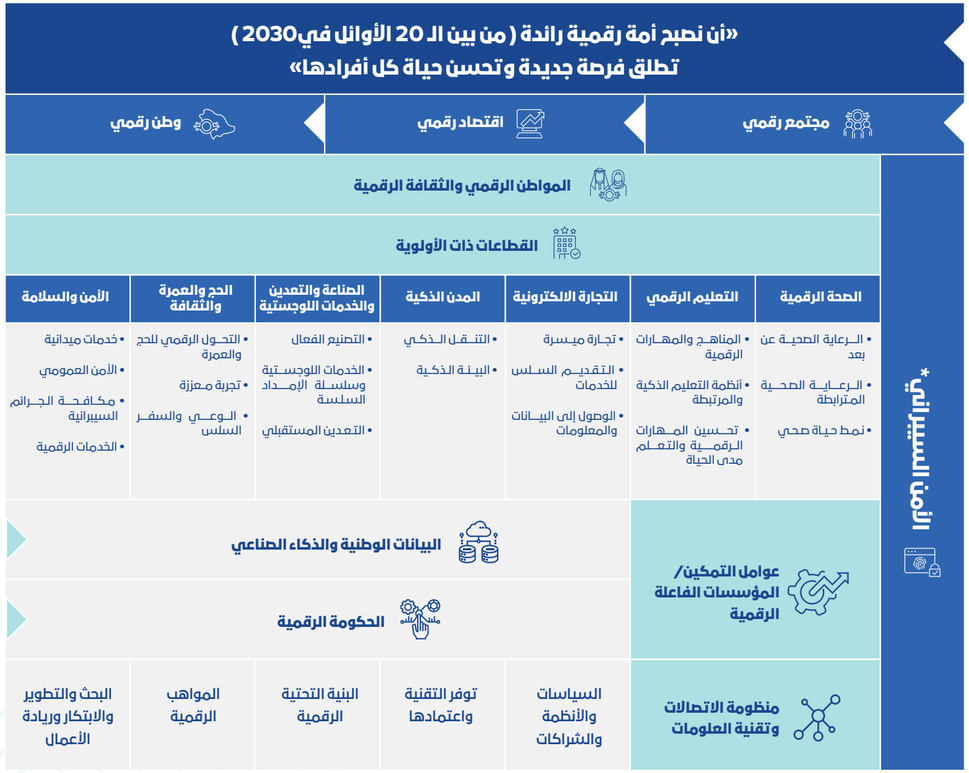

* الهيئة الوطنية للأمن السيبراني هي الجهة المختصة بالأمن السيبراني في المملكة، بموجب الأمر الملكي رقم (6801) وتاريخ (1439/2/11هـ).

منظومة التحول الرقمي

دور منظومة الاتصالات وتقنية المعلومات في التحول الرقمي

لمنظومة الاتصالات وتقنية المعلومات دور هام ومحوري في تمكين التحول الرقمي في المملكة.

فتتولى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات مسؤولية وضع السياسات والإستراتيجيات وأيضاً تأسيس الركائز الإستراتيجية للتحول الرقمي شاملة الأنظمة والتشريعات والبنية التحية التقنية وتطوير سوق تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة والقدرات الرقمية من كوادر ومواهب ورواد أعمال إضافة

إلى تطوير قطاع البريد وتمكين الابتكار الرقمي. أما هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات فتقوم بدور المنظم لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والبريد وتضع التنظيمات واللوائح المناسبة وتضمن تكاملها مع تنظيمات القطاعات الأخرى وتشرف على تطبيقها وتتحقق من توازن وتنافسية الأسواق بما يخدم أهداف التحول الرقمي.

وتعنى هيئة الحكومة الرقمية بالتحول الرقمي في القطاع الحكومي من خلال تقديم الدعم للجهات الحكومية في مسيرة تحولها وإصدار اللوائح والتنظيمات التي تمكن ذلك وقياس مستوى التحول والنضج في الخدمات الحكومية الرقمية والإشراف على توحيد المنصات الحكومية وتكاملها فيما بينها. كما تعمل على ضمان موثوقية التعاملات والتواقيع الرقمية باستخدام أحدث التقنيات ووفق أفضل الممارسات العالمية.

08

ملحق (ث)

استراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

في إطار جهود وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات الهادفة إلى إرساء بنية رقمية قوية ومتطورة، تسهم في تسريع عملية التحول الرقمي، ودعم توجهات رؤية المملكة 2030، الرامية إلى تعزيز دور قطاع الاتصالات وتقنية
المعلومات لبناء مجتمع رقمي، وحكومة رقمية، واقتصاد رقمي مزدهر، ومستقبل مبتكر للمملكة. عملت الوزارة على إعداد استراتيجية لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وجاءت الموافقة الكريمة من مجلس الوزراء باعتمادها مطلع العام 1441هـ، وتهدف الإستراتيجية إلى تطوير القدرات الرقمية وقدرات الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، وتوظيفها بما يخدم التنمية المستدامة وتحقيق الفائدة لكافة شرائح المجتمع، ويحقق للمملكة مواكبة أحدث المستجدات التقنية العالمية، واستقطاب الاستثمارات
التقنية الأجنبية، وجذب الشركات العالمية للعمل محلياً. وتعنى الإستراتيجية أيضاً بتعزيز الأعمال التنموية ودعم أعمال القطاعين العام والخاص من خلال
تسريع وتمكين التحول الرقمي في كافة القطاعات، بما يحقق للمملكة الريادة في مجال التحول الرقمي.

وسعياً من الوزارة إلى شمولية استراتيجية القطاع لجميع المحاور ذات الأهمية، فقد عملت على إعداد الإستراتيجية من خلال منهجية تضمنت أربع مراحل رئيسة هي: دراسة الوضع الراهن، وتحديد الحالة المستهدفة، وإعداد معالم الإستراتيجية، وإعداد تفاصيل نموذج التنفيذ. حيث عنيت مرحلة
دراسة الوضع الراهن بتوصيف معلم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وتصنيف التقنيات ضمن القطاع إلى ثلاث مجموعات رئيسة هي الاتصالات، وتقنية المعلومات التقليدية، والتقنيات الناشئة، بالإضافة إلى تحديد أصحاب المصلحة والقطاعات المستفيدة من تطوّر قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وأثر ممكّنات القطاع على القطاعات المستفيدة. ولبناء تصوّر كامل عن معالم الوضع الراهن تمهيداً لإعداد الإستراتيجية، تم العمل على جمع بيانات شاملة عن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ومساهمته في
الناتج المحلي الإجمالي، وحصة سوق الاتصالات وسوق تقنية المعلومات والأسواق الأخرى ضمن القطاع في المساهمة الإجمالية، كما تم العمل على مقارنات معيارية لقياس حالة المملكة مقارنة بالدول الأخرى وبالمتوسطات العالمية. وبناء على نتائج التحليل وجمع البيانات، تم تحديد الفجوة المطلوب تغطيتها للتحول من الوضع الحالي إلى الوضع المستهدف وتحديد متطلبات تطوير وتحسين القطاع.

وتعمل الوزارة حالياً على تحديث استراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، آخذة بعين الاعتبار المستجدات التي تسببت بها جائحة فيروس كورونا، وارتفاع الاعتمادية على التقنية في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة، بالإضافة لتحديث خطط التنفيذ لبرامج تحقيق رؤية المملكة 2030 ، وأولويات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لعام 2021 .

مجلس الوزراء يوافق على استراتيجية

قطاع الاتصالات و تقنية المعلومات 2030

محاور استراتيجية قطاع الاتصالات و تقنية المعلومات

تهيئة البنية الرقمية لدعم المشاريع الضخمة وتسريع التحول الرقمي في القطاعات

تنمية القدرات والطاقات في القطاع عبر زيادة التوطين ورفع مشاركة المرأة

تحفيز الابتكار والاستثمار في قطاع التقنية وتعظيم المحتوى المحلي

التطلعات الاستراتيجية

حماية حقوق المستخدمين ورفع جوده مستوى الخدمات

تعزيز المنافسة والاستثمار وزيادة جاذبية السوق

تطوير وتهيئة البيئة التنظيمية لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات

تنظيم تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة

إدارة البنية التحتية الرقمية والطيف الترددي بفعالية وكفاءة عالية

08

ملحق (ث)

استراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

وتضمنت الخطة الإستراتيجية 3 محاور رئيسة:

01 تحول قطاع الاتصالات

02 توطين التقنية والابتكار

03 مضاعفة سوق التقنية

وتم تحديد (13) أولوية للقطاع بما يتواءم مع أهداف رؤية المملكة 2030، وتم ربط الإستراتيجية بـ(7) من برامج تحقيق الرؤية بشكل مباشر. وتتضمن أبرز مستهدفات استراتيجية القطاع الآتي:

50 مليار ريال
زيادة في مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي

50 %
زيادة في حجم سوق تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة

50 %
نسبة مستوى التوطين لوظائف القطاع

ولتحقيق هذه المستهدفات، اشتملت الإستراتيجية على خطة عمل طموحة تقوم على استقطاب الشركات الدولية الرائدة في المجالات ذات الأولوية الخاصة بالتقنيات الناشئة، وزيادة حصة المحتوى المحلي في قطاع تقنية المعلومات، وتحسين المهارات التقنية لدى قوى العمل المحلية العاملة في المجال، بالإضافة إلى تعزيز المعرفة والوعي التقني والرقمي، ودفع عجلة الابتكار التقني من خلال تعزيز البحث والتطوير في منظومة عمل الشركات الناشئة في المملكة، وتمكين تطوير المشاريع الضخمة، فضلاً عن دعم التنسيق وتخافر الجهود بين الجهات ذات الصلة بالاتصالات وتقنية المعلومات في القطاعين العام والخاص.

كما تضمن إعداد الإستراتيجية تفصيل (24) مبادرة وربطها مع محاور الإستراتيجية، وتعنى المبادرات بالمواضيع ذات الأهمية في تنمية القطاع، كتعزيز الربحية وزيادة التنافسية في سوق الاتصالات، وتحفيز الطلب على النطاق العريض الثابت، وتوطين التقنيات وزيادة المحتوى المحلي، وتطوير وتحسين المهارات الرقمية ونشر الثقافة الرقمية، وجذب الشركات الدولية الرائدة إلى المملكة، وتعزيز تبني التقنيات الناشئة، ودعم المشاريع الضخمة في القطاع. كما تم العمل على دراسة وتحليل المبادرات وتحديد الأثر المتوقع من تنفيذها مقارنة بسهولة التنفيذ، وذلك لوضع أولويات تنفيذ المبادرات وتحديد العائد المتوقع منها.

تحول قطاع الاتصالات	توطين التقنية والابتكار	مضاعفة سوق التقنية
تعزيز ربحية سوق الاتصالات		استحداث جهة ممكنة للتقنية
زيادة التنافسية في سوق الاتصالات الثابتة	جذب الشركات الدولية إلى المملكة،وتوطين حضورها وزيادة محتواها المحلي	تحفيز اعتماد القطاع الخاص على تقنية المعلومات المملكة،وتوطين حضورها وزيادة محتواها المحلي
موازنة تكاليف وتوافر النطاق العريض الثابت والمحمول	زيادة المحتوى المحلي ودعم نمو شركات تقنية المعلومات المحلية	زيادة الوعي وتشجيع الطلب على التقنيات الناشئة
تحفيز الطلب على النطاق العريض الثابت/الألياف البصرية المنزلية	تحسين مشاركة المرأة	
تمكين تبني الجيل الخامس		إنشاء تجمعات في التقنيات الناشئة الرئيسة
		رعاية شركات التقنيات الناشئة ومنظومة الابتكار
تمكين الوصول إلى النطاق العريض (حزم تحفيزية)		جذب الشركات الرائدة في مجال التقنيات الناشئة الرئيسة
توطين حركة البيانات على الإنترنت وخدمات الإنترنت		تحسين السياسات والأنظمة لتبني تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة
تطوير وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطيف الترددي		تسهيل ممارسة الأعمال في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات
تعزيز تطبيق أنظمة الاتصالات		تحسين الثقافة الرقمية
دعم تحسين النظام التعليمي لتعزيز المواهب الرقمية		
التطور السريع لمهارات القوى العاملة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات		
دعم تطوير المشاريع الضخمة		

08

ملحق (ث)

استراتيجية وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

أعدّت الوزارة استراتيجية لها بالتواؤم مع استراتيجية قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات ومع برامج تحقيق الرؤية ذات العلاقة. وتسعى الوزارة من خلال هذه الإستراتيجية إلى تمكين الوزارة من أداء دورها في قيادة القطاع وإيجاد البيئة التشريعية الداعمة لأعمال القطاع، والتي تدعم تقديم خدمات اتصالات وتقنية معلومات عالية الجودة والاعتمادية من خلال توفير بنية تحتية واسعة الانتشار وعالية الأداء لتمكين كافة شرائح المجتمع في سائر أنحاء المملكة من الاستفادة من تلك الخدمات. كما تسعى الوزارة من خلال الإستراتيجية إلى تعزيز وإثراء سوق التقنية محلياً وزيادة المحتوى المحلّي، وتأهيل القدرات الرقمية في كافة مجالات التقنية بما يمكّن من تنمية القطاع ورفع مستوى التوطين في كافة مجالاته، وذلك ليصبح قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من القطاعات الرائدة إقليمياً وعالمياً.

ولضمان شمولية الإستراتيجية لكافة المجالات التي تعنى بها أعمال الوزارة، تم تحديد (5) محاور رئيسة ترتكز عليها الإستراتيجية، ووضع أهداف لها على النحو التالي:

01 تعزيز كفاءة سوق الاتصالات

02 تعزيز المحتوى المحلي وتنمية سوق التقنيات

03 تطوير قطاع البريد

04 تطوير القدرات الرقمية

05 تحقيق التميز المؤسسي في الوزارة.

تعزيز كفاءة سوق الاتصالات

العمل على تعزيز تنافسية وأداء سوق الاتصالات الأساسية وتيسير مسارات النمو المستقبلية وترقية البنية التحتية للاتصالات لتمكين التحوّل الرقمي.

تعزيز المحتوى المحلي وتنمية سوق التقنيات

تحفيز الطلب على تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة ورفع جودة العرض المحلي من تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة، إضافة إلى تعزيز دور البحث والتطوير التقني لحل تحديات القطاع العام والخاص.

تطوير قطاع البريد

العمل على تحويل المملكة إلى مركز إقليمي للخدمات البريدية من خلال التميّز في تقديم الخدمات مع ضمان اعتماد التقنيات الرقمية على نحو سلس في قطاع الخدمات اللوجستية البريدية وتمكين نمو منظومة التجارة الإلكترونية. إضافة إلى إنشاء قطاع أمن للخدمات اللوجستية البريدية مدعوم بموارد مالية مكتفية ذاتيًا وبتأثير ضئيل على البيئة المحيطة مع التركيز على حصاد أقصى منافع من الجهات المشغّلة في مسعى لتحقيق الكفاءة والفعالية والابتكار.

تطوير القدرات الرقمية

ويشمل تعزيز تنوع وشمولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواءمة نظام التعليم مع العصر الرقمي وتحسين المهارات الرقمية، إضافة إلى مطابقة المواهب في ميدان تقنية المعلومات والاتصالات مع الطلب ودعم تطوير رواد الأعمال والقدرات البحثية.

تحقيق التميز المؤسسي في الوزارة

الوصول إلى مستويات مرتفعة من العمل المؤسسي الاحترافي في كافة الوحدات الإدارية وإجراءات العمل في الوزارة بما يحقق أعلى مستويات الفعالية والأداء لأعمال الوزارة.

ولتحقيق المستهدفات المرجوة من هذه المحاور، عملت الوزارة على وضع أهداف ومؤشرات قياس أداء لمتابعة مدى تحقيق الإستراتيجية، كما أعدّت الوزارة نموذج حوكمة للاستراتيجية لمتابعة تنفيذها، وخطة لإدارة التغيير على المستوى الداخلي والخارجي. ويعمل مكتب الإستراتيجية ومكتب إدارة المشاريع على متابعة الإستراتيجية وما تتضمنه من مبادرات ومشاريع للتحقق من تنفيذ الإستراتيجية وضمان تحقيق أفضل النتائج. بينما يعمل مكتب تحقيق الرؤية على مواءمة الإستراتيجية ومبادراتها ومشاريعها مع برامج تحقيق الرؤية، وبالخصوص البرامج ذات الارتباط المباشر.

08

من أفضل 20 دولة رقمية مبتكرة في العالم بحلول 2030

حكومة رقمية رائدة و متطورة محورها المواطن

تعزيز كفاءة سوق الاتصالات	تعزيز المحتوى المحلي وتنمية سوق التقنيات	تطوير قطاع البريد
تعزيز تنافسية وأداء سوق الاتصالات الأساسية	تحفيز الطلب على تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة	تحويل المملكة العربية السعودية إلى مركز إقليمي للخدمات البريدية من خلال التميز في تقديم الخدمات
تيسير مسارات النمو المستقبلية	رفع جودة العرض المحلي من تقنية المعلومات والتقنيات الناشئة	ضمان اعتماد التقنيات الرقمية على نحو سلس في قطاع الخدمات اللوجستية البريدية وتمكين نمو منظومة التجارة الإلكترونية
ترقية البنية التحتية للاتصالات لتمكين التحول الرقمي	تعزيز دور البحث والتطوير التقني لحل تحديات القطاع العام والخاص	حصاد أقصى منافع من الجهات المشغلة في مسعى لتحقيق الكفاءة والفعالية والابتكار
		إنشاء قطاع آمن للخدمات اللوجستية البريدية مدعوماً بموارد مالية مكتفية ذاتياً وبتأثير ضئيل على البيئة المحيطة

تطوير القدرات الرقمية	تعزيز تنوع وشمولية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مواءمة نظام التعليم مع العصر الرقمي	تحسين المهارات الرقمية	مطابقة المواهب في ميدان تقنية المعلومات والاتصالات مع الطلب	دعم، تطوير رواد الأعمال والقدرات البحثية
تعزيز التميز المؤسسي	تعزيز الحوكمة والتميز المؤسسي	تمكين الموظفين	دفع التحول الرقمي	تعزيز التفكير المستقبلي	إبرام الشراكات

08
الملحـــق

ملحق (ج)
بطاقات مبادرات المنظومة في برامج رؤية المملكة 2030

بطاقات مبادرات برنامج التحول الوطني

برنامج التحول الوطنـــــي

تحفيز الاستثمار في نشر شبكات الألياف الضوئية في المناطق الحضرية

نسبة الإنجاز الفعلية	% 96
نسبة الإنجاز حسب الخطة	% 96

مبادرة موجهة

نطاق عمل المبادرة:
تحفيز الاستثمار في نشر شبكات الألياف الضوئية في المناطق الحضرية للوصول إلى 60 % من المنازل في المملكة عن طريق دعم مالي وتنظيمي ، لعدم وجود جدوى اقتصادية تدفع المشغلين للاستثمار فيها.

الشرائح المستهدفة:
سكان المناطق الحضرية نظراً لاستهداف المناطق النائية (القرى والهجر) بمبادرة أخرى مع العلم بأنه من خلال استهداف المناطق الحضرية فسيتم تحقيق المستهدف على مستوى المنازل في المملكة وهو 60 %.

مساهمة المبادرة في تحقيق الهدف الإستراتيجي:
و الذي يهدف إلى زيادة نسبة إنتشار الإنترنت و رفع السرعة في جميع مناطق المملكة وبالتالي المساهمة في تنمية الاقتصاد الرقمي

أثر المبادرة:
تحسين جودة الخدمات المقدمة عن طريق الإنترنت ونمو الاقتصاد الرقمي في المملكة.

المخرجات:
تغطية 60 % من المساكن في المملكة بالألياف الضوئية.

08

عنوان المبادرة	تحسين جودة واستدامة خدمات الإنترنت وتطوير بيئة مواتية لقطاع الاتصالات من خلال تحديث الأطر التنظيمية والتراخيص
نسبة الإنجاز الفعلية	95 %
نسبة الإنجاز حسب الخطة	95 %

برنامج وهج

نطاق عمل المبادرة:

تهدف المبادرة إلى زيادة حركة الإنترنت المحلية وتفعيل دور مقسّمات الإنترنت المحايدة مما سيساهم في تحسين جودة خدمات الإنترنت ويمكن قياس ذلك عن طريق أدوات ومنصات سيتم استحداثها لقياس جودة تجربة الإنترنت في المملكة، كما ستقوم المبادرة بتقديم دراسة لتعزيز موثوقية وجودة البنية التحتية وتحسين فرص الاستثمار في خدمات الاستضافة على المستوى الوطني مما سيسهم في نمو الاقتصاد الرقمي في المملكة.

وعلى مستوى الأطر التنظيمية فتهدف المبادرة لتحقيق التالي:

- إجراء مراجعة للأطر التنظيمية الحالية لغرض تحديد مدى ملاءمتها لتطورات السوق.
- تطوير الإطار التنظيمي لجودة خدمات النطاق العريض.

الشرائح المستهدفة:

- الجهات التنظيمية والتشريعية في المملكة العربية السعودية
- شركات تقديم خدمات الاتصالات والإنترنت المحلية
- شبكات توصيل المحتوى العالمية
- المستفيدون من خدمات الإنترنت

برنامج وهج

مساهمة المبادرة في تحقيق الهدف الإستراتيجي:

- توفير بيئة جاذبة لتمكين تطوير الخدمات الرقمية.
- المساهمة في زيادة الاستثمارات الرقمية من قبل شركات المحتوى العالمية.
- رفع مستوى الطلب على الخدمات الرقمية عن طريق توفير بنية تحتية محايدة.
- توفير المعلومات والبيانات اللازمة لضمان مستوى الجودة.

المخرجات:

1. استراتيجية وطنية للطيف الترددي للتأكد من توفر الترددات المطلوبة لتقديم الخدمات المتنقلة عريضة النطاق.
2. خطط لترتيب القنوات الترددية و توفيرها لاستخدامها للجيل الخامس.

08

عنوان المبادرة	تحفيز التوسع في خدمات الاتصالات عن طريق توفير الطيف الترددي وتسهيل آلية الحصول على التصاريح
نسبة الإنجاز الفعلية	100 %
نسبة الإنجاز حسب الخطة	100 %

وصف المبادرة

نطاق عمل المبادرة:

تحفيز التوسع في خدمات الاتصالات عن طريق توفير الطيف الترددي وتسهيل آلية الحصول على التصاريح. وبناء على خطة تنفيذ هذه المبادرة، فقد تم تحديد الأولوية للنطاقات الترددية اللازمة لإخلاء وتوفير الترددات المحددة لتقديم خدمات الاتصالات ذات النطاق العريض المخصصة لجهات عسكرية وأمنية ومدنية، وإعداد استراتيجية وطنية للطيف الترددي، والعمل على الأطر التأسيسية للشراكة بين وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان ومقدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لتسهيل أعمال نشر خدمات النطاق العريض.

الشرائح المستهدفة:

- الأفراد
- الأعمال
- الجهات (العسكرية والأمنية والمدنية)

وأبرز مخرجاتها

مساهمة المبادرة في تحقيق الهدف الإستراتيجي:

- زيادة نسبة انتشار استخدام الإنترنت لتصل إلى 95 %.

المخرجات:

1. استراتيجية وطنية للطيف الترددي للتأكد من توفر الترددات المطلوبة لتقديم الخدمات المتنقلة عريضة النطاق.
2. خطط لترتيب القنوات الترددية و توفيرها لاستخدامها للجيل الخامس.
3. الأطر التأسيسية للشراكة بين وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان ومقدمي خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لتسهيل أعمال نشر خدمات النطاق العريض.
4. الانتهاء من أتمتة الإجراءات بين وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان،و وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ومقدمي الخدمات لتبادل المعلومات المطلوبة والأطر التأسيسية.

08

عنوان المبادرة	تحفيز الاستثمار في نشر خدمات الاتصالات وخدمات النطاق العريض اللاسلكية في المناطق النائية
نسبة الإنجاز الفعلية	% 98.5
نسبة الإنجاز حسب الخطة	% 98.5

وصف المبادرة

نطاق عمل المبادرة:
تحفيز الاستثمار في شبكات خدمات الاتصالات الأساسية لجميع المناطق النائية بالمملكة وشبكات النطاق العريض اللاسلكية عالي السرعة لـ 70 % من المنازل في المناطق النائية بالمملكة عن طريق دعم مالي وتنظيمي، لعدم وجود جدوى اقتصادية تدفع المشغلين للاستثمار فيها.

الشرائح المستهدفة:
سكان المناطق النائية بالمملكة

مساهمة المبادرة في تحقيق الهدف الإستراتيجي:
تساهم المبادرة في زيادة نسبة انتشار الإنترنت و رفع السرعة في جميع مناطق المملكة وبالتالي المساهمة في تنمية الاقتصاد الرقمي.

وصف المبادرة

أثر المبادرة:
المساهمة في إيصال خدمات الاتصالات الأساسية وشبكة النطاق العريض في المناطق النائية والذي سيزيد من نسبة التغطية السكانية ويسهم في زيادة مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي.

المخرجات:
1. توفير خدمات الاتصالات الأساسية (إنترنت وصوتية) لـ 100 % من المناطق النائية بالمملكة.
2. توفير خدمات النطاق العريض اللاسلكي عالي السرعة لـ 70 % من المناطق النائية بالمملكة.

08

عنوان المبادرة	تهيئة بيئة مستدامة للنهوض بصناعة تقنية المعلومات والاتصالات ومواكبة التطورات المتسارعة
نسبة الإنجاز الفعلية	% 86.5
نسبة الإنجاز حسب الخطة	% 87.5

وصف المبادرة وأهدافها

نطاق عمل المبادرة:

تتمحور أعمال المبادرة حول تطوير خطة تقنية المعلومات الوطنية بالتنسيق مع القطاع الخاص لتحديد الأولويات و الالتزامات والمتطلبات الأساسية، وتعزيز وتنمية مفهوم المحتوى المحلي في القطاع، وزيادة نسبة تبني التقنيات الناشئة في سوق تقنية المعلومات، والمشاركة في المشاريع الحكومية وبناء القدرات، وتحديث سياسات وتوجهات وأولويات القطاع ومراجعة وتحديث تشريعات القطاع و ذلك من خلال:

- العمل على تعزيز مفهوم المحتوى المحلي التقني وزيادة تمثيله في القطاع وذلك عن طريق تعريف هذا المفهوم وقياس خط الأساس للمحتوى المحلي في القطاع وآلية حسابه لكي يحقق ما نسبته 1% كزيادة في المحتوى المحلي بالقطاع كل عام. ونسعى أيضاً إلى تحقيق هدف توطين التقنيات ورفع نسبة المستوى المحلي في قطاع تقنية المعلومات من خلال عدة برامج أخرى تحت هذه المبادرة كبرامج المصدر المفتوح وتقييم المنتجات والخدمات المحلية ،وشهادات الجودة للمنتج المحلي الرقمي، وبرنامج التقنية السعودية.
- السعي في تنمية التقنيات الناشئة في المملكة العربية السعودية من خلال برامج نوعية يتم تنفيذها تحت هذه المبادرة كبرنامج التحول التقني المحلي و برنامج تنسيق منظومة التقنيات الناشئة وتحفيز تطوير التجمعات التقنية لتعزيز مصادر تلك التقنيات ومزودي تلك الخدمات. كما سنسعى في تحقيق هدف المساهمة في تبني تلك التقنيات في المؤسسات الحكومية والقطاعات الأخرى للوصول إلى متوسط مستويات الأسواق العالمية في التقنيات الناشئة.

وصف المبادرة

نطاق عمل المبادرة (يتبع):

نستهدف من خلال المبادرة العمل على تحديد المعوقات وطرح الحلول الداعمة لجذب الشركات العالمية وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية بما يساهم بشكل مباشر في زيادة المحتوى المحلي وتوطين التقنيات المقدمة من الشركات العالمية، من خلال خلق منظومة بيئية حيوية متكاملة تتضمن إيجاد و تفعيل التجمعات التقنية وتحقيق التنمية المناطقية والتي تساعد وتدعم وجود الشركات العالمية محلياً لتكون مراكزها الإقليمية أو مراكز التميز باختلاف أنواعها موجودة في المملكة العربية السعودية.

الشرائح المستهدفة

تستهدف المبادرة عدة قطاعات منها القطاع العام باختلاف أنواعه، والقطاع غير الربحي، وقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والقطاع الخاص باختلاف مستوياته، و رواد الأعمال ، وشركات ناشئة، وشركات محلية ، وشركات رائدة ، وشركات أقلمية، وشركات دولية ، وشركات عالمية ، والأفراد المتخصين في مجالات التقنية، والمواطنين المستفيدين من خدمات التقنية.

المساهمة في تحقيق الهدف الإستراتيجي

يهدف برنامج المحتوى المحلي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من خلال توطين التقنية و زيادة مساهمة القطاع في المحتوى المحلي وذلك بوضع نماذج أعمال محفزة للقطاع الخاص تساعد في زيادة نسبة مستوى مساهمة المحتوى المحلي في القطاع وتذليل المعوقات التي تحد من تحقيقه من خلال سياسة اعتماد المحتوى التقني المحلي وبرامج تحفيز المحتوى المحلي التقني بالشراكة مع الجهات ذات العلاقة، وتعزيز مفهوم المحتوى المحلي التقني وزيادة تمثيله في القطاع وذلك عن طريق تعريف هذا المفهوم وقياس خط الأساس للمحتوى المحلي في القطاع.

08

عنوان المبادرة	تهيئة بيئة مستدامة للنهوض بصناعة تقنية المعلومات والاتصالات ومواكبة التطورات المتسارعة - يتبع

وصف البرنامج والمبادرة

يتمحور الأثر في تحقيق المبادرة على عدة محاور رئيسة منها :

- تنمية الشركات المحلية التقنية
- جذب وتوطين الشركات العالمية
- تسريع التبني للتقنية
- المساهمة في تنمية التقنيات الناشئة
- تطوير السياسات والتشريعات الخاصة بالتقنيات

المخرجات:

1. استراتيجية تنمية صناعة تقنية المعلومات والاتصالات . المخرج مكتمل في 2018.
2. خطة دخول السوق لقائمة التقنيات والصناعات الناشئة والتقليدية. المخرج مكتمل في 2019.
3. خطة رفع الوعي بالتقنيات الناشئة والتقليدية واستخداماتها (عقد 6 معارض/فعاليات/ورش توعوية للتقنيات).
4. برنامج دعم وتطوير قدرات منشآت تقنية المعلومات الصغيرة و المتوسطة . (تبني طول تقنية لـ 30 منشأة).
5. تشريعات وسياسات محدثة أو مستحدثة للقطاع (إعداد 6 سياسات أو تشريعات).
6. نماذج أعمال لتحفيز استخدامات التقنيات الناشئة.(20 نموذج).
7. منحة مصدر.
8. اتفاقيات لاستقطاب الشركات العالمية بهدف تنمية صناعة التقنية. (4 اتفاقيات)
9. نماذج أعمال توطين التقنيات التقليدية. (12 نموذجًا).

عنوان المبادرة	إطلاق أنظمة وتطبيقات ذكية مشتركة للتعاملات الحكومية
نسبة الإنجاز الفعلية	% 58
نسبة الإنجاز حسب الخطة	% 58

وصف البرنامج والمبادرة

نطاق عمل المبادرة:

تهدف مبادرة إطلاق أنظمة وتطبيقات مشتركة إلى حل مشكلة رفع مستوى التشاركية والوصول للمعلومة للمستفيدين من الخدمات الحكومية وذلك سعياً للانتقال لمفهوم الحكومة الذكية عبر المساهمة المباشرة في المؤشر الفرعي (OSI) لمؤشر الأمم المتحدة EGDI ، ومؤشر المشاركة المجتمعية (EPI) ومؤشر البيانات المفتوحة (ODB) ودعم رفع القدرات الرقمية للجهات الحكومية، وذلك عبر دعم وإطلاق المنصات والتطبيقات والخدمات المشتركة بين كامل الجهات الحكومية، من أجل تحقيق التكامل ورفع كفاءة العمل بين مختلف الجهات الحكومية.

الشرائح المستهدفة:

المستفيدون من الخدمات الحكومية (المواطنون و المقيمون) في خدمات G2C و الجهات الحكومية لخدمات G2G.

الأثر المتوقع من المبادرة:

رفع مستوى التشاركية والوصول للمعلومة للمستفيدين من الخدمات الحكومية.

08

عنوان المبادرة	تطبيق حوكمة فعالة ومعايير مشتركة للحكومة الإلكترونية وتمكين تحسين تجربة المستخدم
نسبة الإنجاز الفعلية	% 53
نسبة الإنجاز حسب الخطة	% 56

وصف المبادرة وأهدافها

نطاق عمل المبادرة:

تهدف المبادرة إلى تطوير الحوكمة الفعالة والمعايير المشتركة لدعم الكيانات الحكومية وتمكين التعامل الفعال للمواطنين والمقيمين والشركات. ويركز نطاق عمل هذه المبادرة على الحلول المناسبة لتطبيق استراتيجية فعالة ومعايير مشتركة (مثل وضع الخطة التنفيذية الثالثة ومعايير الخدمات الحكومية والبنية المؤسسية الوطنية ووضع أساسيات تقنية المعلومات للجهات الحكومية) من خلال معايير وسياسات الحكومة الرقمية وحلول أنظمة الموارد المركزية (على سبيل المثال، النماذج المرجعية على المستوى الوطني والبنية المؤسسية المعيارية وأدوات إعداد كراسة الشروط والمواصفات لمشاريع التعاملات الإلكترونية، كما سوف تسهم هذه المبادرة بشكل مباشر في هدف تطوير الحكومة الإلكترونية من خلال رفع مستوى نضج الخدمات الحكومية ، وأيضا رقمنة العمليات الحكومية الداخلية من خلال نشر معايير مشتركة تطبق في جميع الجهات الحكومية. ويشمل ذلك زيادة انتشار واستخدام خدمات الحكومة الإلكترونية وارتفاع معدل رضا العملاء وتقليل تكلفة تقديم الخدمات، ومن خلال نظام مرصد الخدمات الإلكترونية الحكومية 2.0 يتم تطوير نظام مرصد 1.0 لتحسين استخدام وكفاءة وأداء النظام بالإضافة إلى تطوير آلية التحقق من الخدمات الحكومية المحصورة في النظام وتحديد مستوى نضجها وتطوير معايير الخدمات الحكومية الرقمية من أجل حوكمة تطوير الخدمات الرقمية وقياس مستوى نضجها، كما يتم إعداد تقرير قياس التحول الرقمي الحكومي وقياس رضا المستفيد

وصف المبادرة وأهدافها

الشرائح المستهدفة:

- الجهات الحكومية

الأثر المتوقع من المبادرة يرتبط تأثيرها بشكل كبير بالمؤشرات التالية:

- ترتيب المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية .
- مستوى نضج تحول الخدمات الحكومية الرئيسة رقمياً.
- رفع مستوى التحول الرقمي في الجهات الحكومية.

المخرجات:

1. تقرير قياس رضا المستفيد.
2. استراتيجية الخطة التنفيذية الثالثة على المستوى الوطني.
3. المعايير الوطنية للحكومة الرقمية.
4. نموذج السجل الوطني لبيانات القطاعات الحكومية.
5. السياسات للحكومة الرقمية.
6. نظام مرصد الخدمات الإلكترونية الحكومية 2.0.
7. تقرير قياس التحول الرقمي الحكومي.
8. دراسة وتقرير كفاءة استخدام البرمجيات في القطاعات الحكومية.

08

عنوان المبادرة	إطلاق السحابة الحكومية ورفع مستوى التكامل الحكومي
نسبة الإنجاز الفعلية	53%
نسبة الإنجاز حسب الخطة	56%

وصف المبادرة

نطاق عمل المبادرة:
تهدف هذه المبادرة إلى معالجة ضعف مستوى التكامل الحكومي للخدمات الإلكترونية والمنصات الوطنية عبر تفعيل تبنى السحابة الحكومية والتجارية من قبل الجهات الحكومية وزيادة عدد ونوع الخدمات بين الجهات الحكومية عن طريق ترقية قناة التكامل الحكومية وأتمتة عملية الارتباط وتبادل الخدمات.

الشرائح المستهدفة:
كافة الجهات الحكومية.

الأثر المتوقع من المبادرة:
تستهدف المبادرة رفع وتحسين تكامل الخدمات الحكومية.

مساهمة المبادرة في تحقيق الهدف الإستراتيجي:
المساهمة في مؤشر الأمم المتحدة وكذلك في زيادة الوفورات وتحقيق الهدف الإستراتيجي لتطوير الحكومة الإلكترونية.

عنوان المبادرة	ترشيد الإنفاق الحكومي وتفادي الازدواجية في الاستثمار في تقنية المعلومات
نسبة الإنجاز الفعلية	56%
نسبة الإنجاز حسب الخطة	61%

وصف المبادرة

نطاق عمل المبادرة:
تهدف المبادرة إلى رفع كفاءة الخدمات الحكومية الإلكترونية من خلال تكاليفها المالية وذلك بالعمل على عدة ممارسات تقنية تهدف إلى تطوير الحكومة الإلكترونية، على سبيل المثال: تطوير وتوحيد معايير تقنية المعلومات، توحيد موارد تقنية المعلومات و رفع كفاءة الشراء وأيضا تطبيق ممارسات الشراء الموحد والإستراتيجي من خلال الاتفاقيات الإطارية مع شركات القطاع الخاص حيث تظهر مخرجاتها في إعداد استراتيجية الاستفادة من الأصول التقنية الحكومية المشتركة و إنشاء هيكلة فنية لنظام تكنولوجيا المعلومات الذي سيتم توحيده عبر الجهات الحكومية بالإضافة إلى إنشاء منصة السوق الإلكتروني والتي من خلالها سوف يتم تطبيق طرق الشراء الإستراتيجي لجميع الجهات الحكومية الخاصة بالطلبات التقنية، ومنصة بنك الأكواد من خلال توفير برمجيات عامة وموحدة تستخدم من الجهات الحكومية من أجل برمجة أنظمتها وبرامجها، ووضع الإستراتيجيات الشاملة والوطنية لتبني وتطوير واستخدام البرمجيات مفتوحة المصدر والحوسبة السحابية والأصول التقنية الحكومية المشتركة، وايجاد حلول تقنية لتطبيق ومتابعة تنفيذ البنية المؤسسية الوطنية من خلال نظام البنية المؤسسية الوطنية على مستوى الجهات الحكومية مما يسهم في تكامل النظم والبنى التحتية لتقنية المعلومات وخفض التكلفة الإجمالية على المستوى الوطني ورفع جودة وكفاءة الخدمات الإلكترونية، وتطوير تفعيل الإنفاق من خلال مكعب الإنفاق الحكومي Spend Cube لجميع نفقات ومصروفات مشاريع الاتصالات وتقنية المعلومات لجميع الجهات الحكومية، والاتفاقيات الإطارية التي تتكون من مرحلتين هي اتفاقيات تقنية مع المزودين لبرمجيات ورخص تقنية المعلومات كذلك الأجهزة التقنية المكتبية وذلك للاستفادة من الميزات والأسعار التنافسية حيث يتم حساب ذلك عن طريق قيمة الوفر قبل وبعد استخدام الاتفاقيات الإطارية وعكس ذلك على كفاءة الخدمات الحكومية الإلكترونية.

08

عنوان المبادرة

ترشيد الإنفاق الحكومي وتفادي الازدواجية في الاستثمار في تقنية المعلومات - يتبع

وأرقام وجهود

الشرائح المستهدفة:

- القطاع الحكومي العام والعسكري من خلال مشترياتها الحكومية.
- الجهات الحكومية من خلال تسهيل وتسريع الإجراءات التقنية.
- القطاع الخاص من خلال إشراكه في الاستثمار في تقنية المعلومات
- المجتمع من خلال رفع نسبة المحتوى المحلي

مساهمة المبادرة في تحقيق الهدف الإستراتيجي:

تم إطلاق المبادرة للمساهمة في تطوير الحكومية الإلكترونية ومواجهة تحدي الإنفاق العالي على المشاريع الحكومية وغياب الحوكمة التقنية ورفع كفاءة التكاليف الإجمالية على مستوى الخدمات الحكومية الإلكترونية.

الأثر المتوقع من المبادرة:

إن العمل على تنفيذ المشاريع وتحقيق مخرجاتها سوف يرفع كفاءة الخدمات الحكومية ويزيد فاعلية وسرعة تقديم الخدمة من خلال رفع كفاءة التكاليف الإجمالية للخدمات الحكومية.
هذا التوجه يرتبط بتطوير الحكومية الإلكترونية وترتيب الحكومة في مراتب عالمية تسعى هذه المبادرة لتحقيقها بالإضافة إلى:

- زيادة المحتوى المحلي للمشتريات الحكومية.
- زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص للقطاع الحكومي من خلال مشاريع PPP بناءً على مشاركة الدخل.
- زيادة نسبة مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المشاريع الحكومية.
- زيادة فرص الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال المشاريع الحكومية.
- الاستدامة في الاستثمار الحكومي.

وأرقام وجهود

المخرجات:

1. منصة خدمات الاتصالات TMS.
2. النسخة السحابية من نظام مراسلات الحكومي.
3. نظام البنية المؤسسية الوطنية.
4. مكعب الإنفاق الحكومي لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.
5. بناء منصة السوق الرقمية.
6. الإستراتيجية الشاملة الحكومية لتبني وتطوير واستخدام البرمجيات مفتوحة المصدر.
7. منصة بنك الأكواد الوطني.
8. الإتفاقية الإطارية المرحلة الأولى.
9. تشغيل منصة السوق الرقمي لدعم ترشيد الإنفاق والشراء الموحد.
10. الإستراتيجية الشاملة الحكومية لتبني الحوسبة السحابية.
11. الإستراتيجيه الوطنية للاستفادة من الأصول التقنية الحكومية المشتركة.
12. الاتفاقية الإطارية المرحلة الثانية.

08

عنوان المبادرة	تعزيز الأمن الرقمي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات
نسبة الإنجاز الفعلية	84 %
نسبة الإنجاز حسب الخطة	84 %

وصف المبادرة

نطاق عمل المبادرة:

يعتبر قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات الركيزة الأساسية في هذا العصر لتقدم الدول ونجاح الأعمال التجارية الحديثة فيها. وفي ظل رؤية 2030 والتي تدفع باتجاه التقدم النوعي في الاقتصاد الرقمي ليكون اللبنة الأقوى في تحقيق القفزات النوعية للمملكة في كافة المجالات، فإن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات يصبح محوريا وجوهريا لتحقيق الإنجازات الطموحة في الرؤية. إن التحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاد الرقمي هي ضعف صلابة قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في مجال الأمن الرقمي لذا من الواجب بناء الثقة ورفع الموثوقية في الاقتصاد الرقمي في كافة مراحله وبين مختلف الشرائح التي تتعامل معه من متسوقين ومقدمي خدمات ومستثمرين محليين أو عالميين. وبناء على ذلك فإن رفع مستوى النضج فيما يتعلق بإدارة المخاطر وكذلك فيما يتعلق باستمرارية الأعمال والأمن الرقمي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات تصبح حاجة ماسة ومتطلبًا لا غنى عنه لدفع عجلة الأعمال الرقمية وتنمية الاقتصاد الرقمي ومايعتمد عليه من البرامج والمبادرات الحكومية والخاصة. وهذا ماستحققه هذه المبادرة حيث أن ماسينبثق عن مشاريع المبادرة من أطر وسياسات ومعايير ونماذج في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لتحديد المخاطر الأمنية الرقمية وكيفية ترتيب أولوياتها بناء على حجم الخطر وطبيعة عمل الشركة وحساسة الخدمات المقدمة منها كما ستعمل هذه السياسات والمعايير على التأكد من وجود خطط لاستمرارية الأعمال تتناسب مع كل خطر، مما يؤدي بمجمله إلى مواءمة الجهود والخطط وتوحيد المصطلحات في القطاع وهذا كله يؤدي إلى رفع مستوى النضج لدى الشركات في القطاع فيما يتعلق بإدارة المخاطر في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وكذلك رفع مستوى النضج في استمرارية الأعمال ومستوى الأمن الرقمي في القطاع وهو ماسيسهم في رفع مستوى الثقة في الاقتصاد الرقمي وزيادة الموثوقية في القطاع وهذا مايدعم إنشاء بيئة حاضنة تكون الأفضل لجذب الاستثمارات ورفع مستوى الثقة في الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز الاقتصاد الكلي.

وصف المبادرة

الشرائح المستهدفة:

- مزودو خدمات الاتصالات.
- مزودو خدمات الإنترنت.
- مزودو خدمات البيانات والاستضافة.
- مزودو خدمات تقنية المعلومات.

مساهمة المبادرة في تحقيق الهدف الإستراتيجي لتنمية الاقتصاد الرقمي:

- ممكن أساسي لتنمية الاقتصاد الرقمي عبر رفع مستوى الثقة في الاقتصاد الرقمي.
- رفع قدرات القطاع في الاستمرارية والصمود مما يعزز الموثوقية في الاقتصاد الرقمي.
- زيادة الموثوقية في القطاع مما يدعم إنشاء بيئة حاضنة تكون الأفضل لجذب الاستثمارات.

الأثر المتوقع

رفع مستوى الثقة في الاقتصاد الرقمي عبر:

- رفع مستوى النضج فيما يتعلق بإدارة المخاطر في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات
- رفع مستوى النضج في استمرارية الأعمال ومستوى الأمن الرقمي في القطاع
- زيادة الموثوقية في القطاع مما يدعم إنشاء بيئة حاضنة تكون الأفضل لجذب الاستثمارات
- تعزيز أثر الاقتصاد الرقمي في الاقتصاد الكلي

المخرجات:

1. ضوابط استخدام الحاسب الآلي وشبكات المعلومات للجهات الحكومية
2. إطار عمل الأمن الرقمي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات
3. إطار إدارة التهديدات الأمنية الرقمية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات
4. إنشاء وتشغيل جهة معنية بشؤون الأمن الرقمي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات (مركز الأمن الرقمي وإدارة المخاطر)
5. إطار إدارة مخاطرالأمن الرقمي واستمرارية الأعمال في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع وهذا يدعم إنشاء بيئة حاضنة تكون الأفضل لجذب الاستثمارات ورفع مستوى الثقة في الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز الاقتصاد الكلي.

08

عنوان المبادرة	تحفيز وتبني الابتكار الرقمي من خلال دعم الرياديين والشركات المحلية الرقمية
نسبة الإنجاز الفعلية	76%
نسبة الإنجاز حسب الخطة	76%

وصف المبادرة

نطاق عمل المبادرة:

توفير عناصر الدعم من خلال برامج المبادرة للنظام البيئي للابتكار الرقمي وتنمية ريادة الأعمال التقنية عبر تسهيل الوصول للشرائح المستهدفة، والمواهب، وتسهيل الوصول للبيانات والتنظيمات، والتكنولوجيا والدعم، والأسواق، والتمويل.

الشرائح المستهدفة:

- الطلاب والطالبات
- رواد الاعمال
- الباحثين وأصحاب المشاريع الناشئة
- الشركات الرقمية الناشئة

مساهمة المبادرة في تحقيق الهدف الإستراتيجي:

تساهم مبادرة تحفيز وتبني الابتكار الرقمي من خلال دعم الرياديين والشركات المحلية الرقمية في تنمية الاقتصاد الرقمي من خلال توفير بيئة حاضنة للابتكار لتحفيز وتبني الأفكار والحلول الرقمية وذلك بهدف بناء نماذج أعمال رقمية أولية وتأسيس الشركات الرقمية الناشئة وجذب الاستثمارات التقنية.

عنوان المبادرة	توفير الدعم للجهات الحكومية لتحسين استجابتها للمستفيدين
نسبة الإنجاز الفعلية	5%
نسبة الإنجاز حسب الخطة	5%

وصف المبادرة

نطاق عمل المبادرة:

توفير التقنيات والقنوات الحديثة المعنية بالرد على ملاحظات المستفيدين، بالإضافة لتوفير أنظمة تدعم تحسين أداء الجهات الحكومية، وكذلك تقديم المساندة والإشراف على الجهات الحكومية في تنفيذ واستخدام الممكنات المطورة من قبل هيئة الحكومة الرقمية.

08

عنوان المبادرة	إطلاق برنامج شامل يهدف لنشر الوعي والمعرفة الرقمية وتأهيل كوادر وطنية ذات كفاءة عالية للدفع بعملية التحول الرقمي
نسبة الإنجاز الفعلية	94 %
نسبة الإنجاز حسب الخطة	94 %

وصف البرنامج

نطاق عمل المبادرة:

إطلاق برنامج شامل لتطوير مهارات قابلة للتوظيف للمساهمة في معالجة تحدي الفجوة بين العرض والطلب بالنسبة للكفاءات الوطنية في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات وذلك من خلال تقديم برامج تدريبية في جميع مناطق المملكة وتأمين منح دراسية وزيادة المحتوى ونشر الوعي التقني.

عنوان المبادرة	تطوير الإستراتيجية وخارطة الطريق والممكنات الأساسية لرقمنة القطاعات ذات الأولوية
نسبة الإنجاز الفعلية	25 %
نسبة الإنجاز حسب الخطة	25 %

وصف البرنامج

نطاق عمل المبادرة:

تفعيل وتسريع التحول الرقمي من خلال دعم القطاعات ذات الأولوية لتحقيق أكبر أثر في تنمية الاقتصاد الرقمي وذلك عن طريق:

- رسم خطط التحول الرقمي وتفصيل خرائط الطريق للتحول الرقمي للقطاعات والدعم في تفعيلها.
- العمل على استغلال التقنيات الحديثة والناشئة لمعالجة التحديات الوطنية وتوضيح الأثر الاجتماعي والاقتصادي من تطبيقها.
- العمل على قياس التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي وتطوير التقارير الدورية التي توضح التحديات والفرص القائمة في مجالات التحول الرقمي الوطني وعلى مستوى القطاعات.
- دراسة البيئة التشريعية ونماذج العمل والدعم في بناء بنية تحتية رقمية متينة تدعم كل من القطاع الحكومي والخاص في المساهمة في رفع حصة الاقتصاد الرقمي.

08

بطاقات مبادرات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية

تطوير قطاع الخدمات البريدية اللوجستية

نسبة الإنجاز الفعلية	13 %
نسبة الإنجاز حسب الخطة	13 %

وصف المبادرة

نطاق عمل المبادرة:

تهدف هذه المبادرة إلى تنظيم قطاع الخدمات البريدية اللوجستية، وتطوير نظام المنافسة وتطبيق أفضل المعايير الدولية في المملكة، وإطلاق استراتيجية القطاع البريدي بالاطلاع وفهم التجارب العالمية المميزة لمواكبة التغيرات المتسارعة مما سيُسهم في خلق بيئة تنظيمية متطورة لتحسين أداء المراكز اللوجستية، وذلك من خلال إطلاق وتنفيذ استراتيجية قطاع الخدمات البريدية و إنشاء منصة إلكترونية متخصصة في القطاع البريدي اللوجستي وتشريعات وتنظيمات بريدية معتمدة.

الشرائح المستهدفة:

- المنشآت على مستوى المملكة من القطاعين الحكومي والخاص
- المواطنون والمقيمون

وصف البرنامج

مساهمة المبادرة في تحقيق الهدف الإستراتيجي:

تساهم المبادرة في إنشاء وتحسين أداء المراكز اللوجستية لتحقيق تطور قطاع الخدمات البريدية اللوجستية والتجارة الإلكترونية وزيادة أعداد المستفيدين وزيادة عدد التطبيقات بتمكين مزودي الخدمات في القطاع، وتحقيق رضا المستفيدين، مما سيُسهم في خلق بيئة تنظيمية متطورة لتحسين أداء المراكز اللوجستية وكفاءة العمليات، والتنظيمات والتشريعات للقطاع.

الأثر المتوقع

- تطور كفاءة الخدمات البريدية اللوجستية والتجارة الإلكترونية.
- زيادة أعداد المستفيدين.
- تحقيق رضا المستفيدين.

المخرجات:

1. إطلاق وتنفيذ استراتيجية قطاع الخدمات البريدية.
2. إنشاء منصة إلكترونية متخصصة في القطاع البريدي اللوجستي.
3. تشريعات وتنظيمات بريدية معتمدة.

08

عنوان المبادرة	التحول الرقمي للتعدين
نسبة الإنجاز الفعلية	0%
نسبة الإنجاز حسب الخطة	4%

وصف البرنامج

نطاق عمل المبادرة:
نطاق عمل المبادرة: ترتكز هذه المبادرة على عمل دراسة الوضع الحالي وفرص التحول الرقمي في قطاع التعدين لتأهيل القطاع لتبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة.

عنوان المبادرة	تقييم مستوى تبني الثورة الصناعية الرابعة
نسبة الإنجاز الفعلية	8%
نسبة الإنجاز حسب الخطة	8%

وصف البرنامج

نطاق عمل المبادرة:
تهدف المبادرة لتقييم مستوى نضج الثورة الصناعية الرابعة في المملكة لقطاعات برنامج تطويرالصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية من خلال إنشاء وتحديد معايير لقياس مستوى تبني المنشآت للثورة الصناعية الرابعة وحوكمة الأدوار والمسؤليات في عملية قياس مستوى النضج وإنشاء خطط تفعيل لقطاعات البرنامج وآلية إصدار التقارير السنوية والتعاون مع القطاع الخاص لقيادة تقييم المنشآت وإنشاء خط أساس لمستوى النضج الحالي، مما سيساهم في تسهيل اتخاذ القرارات المتعلقة بعدم توافر البيانات والمعلومات كمعرفة التحديات والمعوقات التي تعيق التحول الرقمي للمنشآت وتحديد فرص القطاع الخاص من خلال معرفة حاجة المنشآت وتحديد آلية الدعم للمنشآت.

08

عنوان المبادرة	البنية التحتية للثورة الصناعية الرابعة
نسبة الإنجاز الفعلية	27%
نسبة الإنجاز حسب الخطة	31%

وصف المبادرة

نطاق عمل المبادرة:

تهدف إلى توفير البنية التحتية للاتصالات الثابتة والمتنقلة وتشمل شبكة الألياف الضوئية وأبراج الهاتف المتنقل للمناطق المطورة في 35 مدينة صناعية تحت مظلة الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية "مدن".

بطاقات مبادرات برنامج جودة الحياة

برنامج جودة الحيـــــاة

عنوان المبادرة	البرنامج السعودي للألعاب الإلكترونية
نسبة الإنجاز الفعلية	20%
نسبة الإنجاز حسب الخطة	20%

وصف المبادرة

نطاق عمل المبادرة:

تهدف هذه المبادرة إلى الاستفادة من النظام البيئي الحالي في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال إنشاء مسار الألعاب الإلكترونية كأحد المسارات الرئيسة في الأكاديمية السعودية الرقمية يمكّن من زيادة وتعظيم الأثر الناتج من خلال خلق الاهتمام وتعزيز ثقافة الابتكار في صناعة الألعاب الإلكترونية وتدريب المواطنين ليكونوا قادرين على تصميم وبرمجة ألعاب إلكترونية ترفيهية بالتنسيق والتعاون مع الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع وغيرها من الجهات المستفيدة وذلك بهدف بناء وتطوير القدرات الرقمية لصناعة الألعاب الإلكترونية في المملكة. كما سوف يتم من خلال تأسيس هذا المسار التوسع في نماذج الشراكة مع الشركات المنتجة للألعاب الإلكترونية وتنفيذ مسرعات أعمال رقمية لتأسيس شركات ناشئة في مجال تطوير الألعاب الإلكترونية، وزيادة فعالية العمل الحر. وسيتم تنفيذ برامج تأهيلية بالتعاون مع جهات دولية رائدة حيث تشتمل على البرامج التالية:

- برنامج تعزيز ثقافة ريادة الأعمال في مجال الألعاب الإلكترونية (3 برامج)
- برنامج التدريب المتخصص عن بعد (3 برامج)
- برنامج تطوير القدرات الرقمية للناشئين في الألعاب الإلكترونية (3 برامج)
- برنامج معسكرات التدريب المكثف (3 برامج)
- برنامج المسرعات والحاضنات الرقمية المتخصصة في تطوير الألعاب الإلكترونية (3 برامج)

08

عنوان المبادرة	تنمية قطاع الترفيه المنزلي
نسبة الإنجاز الفعلية	25%
نسبة الإنجاز حسب الخطة	25.2%

برنامج سمو

نطاق عمل المبادرة:
تهدف إلى تطوير قطاع تنمية الترفيه المنزلي من خلال إحداث تكامل بين قطاعات الإعلام والثقافة والاتصالات بحيث يحقق قيمة متزايدة لجميعها من خلال زيادة استثمارات المحتوى وانتشاره، وكذلك من خلال تعزيز التوسع في نشر شبكات النطاق العريض وتعظيم العائد من البنية التحتية الرقمية.

تساهم المبادرة في تحقيق الهدف الإستراتيجي:
تنمية المساهمة السعودية في الفنون والثقافة

برنامج سمو

الأثر المتوقع:
- تعزيز تدفقات استثمارية إضافية لتسريع وتطوير إنتاج المحتوى المحلي وتقليل تسرّب إيرادات قطاع الإعلام بحيث ترتفع إيرادات المحتوى المحلي بنسبة 50 %.
- الترويج للقيمة المحلية واستحداث فرص العمل للمواطنين لتصل إلى 21 ألف وظيفة جديدة.
- زيادة إيرادات قطاع الاتصالات بنسبة 10%.
- تخفيض الاستثمارات الحكومية المطلوبة بمقدار 3 مليار ريال
- زيادة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاعي الإعلام والاتصالات بحدود 10 مليار ريال.

المخرجات:
1. إصدار دليل سياسات سوق المحتوى الرقمي
2. إصدار الإطار التنظيمي لسوق المحتوى الرقمي
3. إطلاق منصة المحتوى الوطني.

08

بطاقات مبادرات برنامج التخصيص

برنامج التخصيص

استراتيجية تخصيص قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

نسبة الإنجاز الفعلية	6%
نسبة الإنجاز حسب الخطة	6%

وصف المبادرة

نطاق عمل المبادرة:

تهدف المبادرة إلى إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات الحكومية، مما يحسّن جودة الخدمات بشكل عام ويقلل تكاليفها على الحكومة، وذلك من خلال إعادة تركيز جهود الحكومة على الدور التشريعي والتنظيمي المناط بها والمساهمة في تعزيز جذب المستثمر الأجنبي المباشر، وتحسين ميزان المدفوعات في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. وتستهدف تطوير استراتيجية تخصيص قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وقائمة بمشاريع تخصيص قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات وتسريع تحول مؤسسة البريد السعودي واستراتيجية تخصيص مؤسسة البريد السعودي.

الشرائح المستهدفة:

- القطاع الخاص.

وصف المبادرة

تساهم المبادرة في تحقيق الهدف الإستراتيجي:

خصخصة خدمات حكومية محدّدة

الأثر المتوقع:

- خفض التكاليف ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتحقيق أفضل عائد منه
- رفع جودة وكفاءة الخدمات وجعلها أكثر شمولية
- إعادة تركيز جهود الحكومة على الدور التشريعي والتنظيمي المناط بها وإشراك القطاع الخاص لخفض التكاليف والاستفادة من خبراته.

المخرجات:

1. استراتيجية تخصيص قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.
2. قائمة بمشاريع تخصيص قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.
3. تسريع تحول مؤسسة البريد السعودي.
4. استراتيجية تخصيص مؤسسة البريد السعودي.

08

بطاقات مبادرات برنامج القدرات البشرسة

برنامج تنمية القدرات البشرية

عنوان المبادرة	برنامج تطوير مهارات مؤسسي الشركات الريادية الرقمية
نسبة الإنجاز الفعلية	4%
نسبة الإنجاز حسب الخطة	4%

وصف المبادرة

نطاق عمل المبادرة:

تهدف هذه المبادرة إلى إعداد برامج تدريبية لتطوير مهارات مؤسسي الشركات الريادية الرقمية والمهارات القيادية، وهذه البرامج تغطي كل من المهارات الرقمية المطلوبة والمهارات القيادية ومهارات ريادة الأعمال من تسويق ومبيعات وإدارة منتجات وغيرها من خلال أفضل المؤسسات الجامعية الدولية، حيث سيتم تطوير الإستراتيجية والخطط التنفيذية للبرامج التدريبية وتنفيذها.

عنوان المبادرة	برنامج المهارات الرقمية للكبار
نسبة الإنجاز الفعلية	1%
نسبة الإنجاز حسب الخطة	1%

وصف المبادرة

نطاق عمل المبادرة:

تهدف هذه المبادرة إلى إعداد برامج لتطوير المهارات الأساسية للكبار تقدم من خلال المواقع الإلكترونية، وتهدف إلى تنفيذ شراكات مستدامة مع القطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية. وسيتم تحقيق نطاق العمل من خلال خطة شاملة تتضمن منهجية لتحسين المهارات الرقمية بين البالغين من خلال برنامج المهارات الرقمية للكبار ويشمل ذلك تأهيل 6,250 كادر وطني من الخريجين من خلال معسكرات تدريبية مكثفة مع ضمان توظيف 4,000 منهم، وتدريب احترافي لرفع مهارات عدد 71,657 موظف على مهارات المستقبل الرقمية وفقاً لاحتياج سوق العمل، وتدريب 50,000 كادر وطني لرفع المهارات الرقمية لدى المواطنين.

08

الملحـــق

ملحق (ح)
المصطلحات والتعريفات

08

ملحق (ح)
المصطلحات والتعريفات

المصطلح	التعريف
قناة التكامل الحكومية (GSB)	منصة مركزية للتكامل والترابط بين الجهات الحكومية فيما يتعلق بالبيانات والمعلومات اللازمة لتقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً، وتعتبر قناة التكامل الحكومية GSB أحد صور الدعم والمساندة المقدمة من هيئة الحكومة الرقمية إلى الجهات الحكومية لتقديم خدماتها إلكترونيا وبشكل تكاملي سهل وميسر، خاصة وأن مفهوم التعاملات الإلكترونية الحكومية يتطلب من جميع الجهات الحكومية تقديم خدماتها وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام الخدمات المقدمة من جهات حكومية أخرى وهو ما يتم عبر قناة التكامل الحكومية (GSB).
البنية المؤسسية (Enterprise Architecture)	تهدف إلى المواءمة بين بنية الأعمال وتقنية المعلومات في الجهة من خلال ربط الأهداف الإستراتيجية بإجراءات الأعمال والخدمات وكافة طبقات البنية المؤسسية الأخرى (أنظمة وبيانات وبنية تحتية تقنية) وبناء خارطة طريق للتحول للوضع المستهدف مع حوكمة التغيير ورفع كفاءة الأصول الرقمية للجهة.
حوكمة تقنية المعلومات (Information Technology Governance)	الإجراءات التنفيذية التي تساعد على تحقيق الاستفادة القصوى من تقنية المعلومات؛ لتحقيق أهداف منظومة العمل وتوسيع استراتيجيتها.
المؤشر (Indicator)	أداة يقاس بها التطور أو التقدم الذي بلغه التنفيذ خلال فترة زمنية معينة.

المصطلح	التعريف
مؤشرات الأداء الرئيسة (Key Performance Indicators - KPIs)	هي المؤشرات التي تستخدم لقياس نجاح مجال معين؛ على سبيل المثال: تخفيض الوقت اللازم لإنجاز معاملة ما من شهر إلى يوم.
الخدمات الحكومية الرئيسة	وهي الخدمات التي تمثل الأنشطة الأساسية للجهة. مثل: خدمة جواز السفر المقدمة من المديرية العامة للجوازات، خدمة السجل التجاري المقدمة من وزارة التجارة.
الخدمات الحكومية المساندة	وهي الخدمات التي تدعم الخدمات الرئيسة للجهة.
التعاملات الإلكترونية الحكومية (تسمى أيضاً الحكومة الإلكترونية)	الاستخدام التكاملي الفاعل لجميع تقنيات المعلومات والاتصالات؛ لتسهيل التعاملات بين القطاعات الحكومية (حكومية - حكومية G2G)، وتلك التي تربطها بالمواطنين (حكومية - مواطن) G2C، وقطاعات الأعمال (حكومية – أعمال) G2B.
تقنية المعلومات (Information Technology)	تشمل صناعة أجهزة الحاسب واستخداماتها، وصناعة البرمجيات بأنواعها وتطويرها والخدمات ذات العلاقة كالتعليم، والتدريب، والاستشارات، والمحتوى الرقمي.

08

المصطلح	التعريف
التجارة الإلكترونية	عملية الشراء أو البيع عن طريق شبكة الإنترنت.
الخدمات الإلكترونية	الخدمات المقدمة إلكترونياً عبر وسائل الاتصالات باستخدام تقنية المعلومات.
مؤشر قياس التحول للتعاملات الإلكترونية الحكومية	هو تقرير سنوي يتم رفعه إلى المقام السامي -تعده هيئة الحكومية الرقمية- يوضح مدى تحول الجهات الحكومية إلى التعاملات الإلكترونية، وفقاً للمؤشرات الواردة في الفقرة (22) من قرار مجلس الوزراء رقم (252) وتاريخ 16/7/1432 هـ بشأن دعم وتعزيز آلية التحول إلى تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية. ويتضمن القياس السادس إطارين لقياس تحول الجهات الحكومية: **مرحلة الإتاحة:** وتتضمن أربع مناظير أساسية، ولكل منظور عدة محاور فرعية تتضمن عدة مؤشرات لها أوزان مختلفة حسب منهجية القياس. **مرحلة التميز والتحسين:** وهي المرحلة الثانية من مراحل التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية، وتتضمن هذه المرحلة ثلاثة مناظير أساسية ولكل منظور عدة محاور فرعية تتمحور حولها مؤشرات القياس بأوزان مختلفة حسب منهجية القياس.
المناطق الحضرية	التجمعات السكانية التي يزيد عدد سكانها عن (5000) نسمة. وتعمل الوزارة على تغطية معظم هذه المناطق بشبكة الألياف البصرية لتقديم خدمات الإنترنت فائقة السرعة.

المصطلح	التعريف
الذكاء الاصطناعي	يعرّف الذكاء الاصطناعي على أنه التقنية التي تمكّن الأجهزة والبرمجيات من تحليل البيانات الخارجية والعوامل المحيطة بها، والوصول إلى استنتاجات من خلالها، والاستفادة من استنتاجاتها لتحقيق المهام والأهداف المحددة لها من خلال المرونة والتأقلم والمتغيرات. ويحاكي الذكاء الاصطناعي القدرات الذهنية البشرية، كالتعلّم والتحليل واتخاذ القرارات في حالات مختلفة عن البرمجة الأساسية للجهاز أو البرنامج. ويعتبر الذكاء الاصطناعي من أهم التقنيات الناشئة، وذلك نظراً لإمكانية استخدامه في العديد من المجالات، فضلاً عن قدرة تقنيات الذكاء الاصطناعي عن تطوير نفسها خارج إطار برمجتها الأولي.
البيانات المفتوحة	البيانات المفتوحة هي تلك البيانات التي يُمكن لأي فرد استخدامها بحرية ودون قيود تقنية أو مالية وأيضاً إعادة استخدامها ونشرها مع مراعاة متطلبات الرخصة القانونية التي تم نشر هذه البيانات بموجبها.
المناطق النائية	التجمعات السكانية التي يقل عدد سكانها عن (5000) نسمة. ولا يؤثر هذا التصنيف على سعي الوزارة لتقديم أفضل الخدمات لتلك المناطق، حيث التزمت الوزارة بتوفير بخدمات الاتصالات والإنترنت بجودة عالية بنسبة تغطية (100%) من المناطق النائية من المملكة.
هاكاثون	فعالية تجمع المبرمجين وغيرهم من ذوي العلاقة بالبرمجة، كالمصممين ومديري المشاريع والمتخصصين في مجالات البرمجة، بهدف العمل بكثافة على مشاريع برمجية وتطويرية في موضوع معيّن وإتمامها خلال فترة الهاكاثون. وعادة تستمر هذه الفعاليات ليوم أو عدة أيام يكون فيها العمل مكثّفاً. وعادة ما يتم تنظيم هذه الفعاليات لأهداف تعليمية أو اجتماعية.

08

المصطلح	التعريف
تقنية «بلوكتشين» (Blockchain)	تقنية حديثة تستخدم بشكل رئيس في تسجيل التعاملات الرقمية والتحقق من صحتها وتشفيرها. حيث تتكون من قاعدة بيانات موزّعة يتم فيها تخزين السجلات (التي تسمى كتل "Blocks") بشكل تسلسلي ويتم تشفيرها. وتتميز هذه التقنية بسبب توزيع قاعدة البيانات ولا مركزيتها إلى أنه لا يمكن التعديل على السجلات، مما يعني أن بياناتها موثوقة، كما أن تشفيرها يعطي هذه البيانات درجة أمان عالية. وعادة ما تستخدم هذه التقنية في التعاملات المالية، وخصوصاً في العملات الرقمية، كما يمكن استخدامها في أي تعاملات تسلسلية كإصدار الوثائق الرسمية والعقود وسلاسل التمويل.
إنترنت الأشياء	هي شبكة مكونة من أشياء مادية، وأجهزة، وأبنية، وغيرها، تُدمج معها أجهزة إلكترونية متصلة بشبكة الإنترنت تمكنها من جمع البيانات وتبادلها، وتقوم هذه الشبكة بتمكين الأشياء من الاستشعار وتجعلها محسوسة بحيث يمكن التحكم فيها عن بعد عبر بنية تحتية فعلية للشبكة، ومن ثم تخلق فرصًا للمزيد من الدمج المباشر للعالم الحقيقي في أنظمة الحاسب الآلي. وينتج عن ذلك في النهاية تحسين الكفاءة، والدقة، والمنفعة الاقتصادية.